

الفساد الإداري

واستراتيجية مكافحة الإعلانية

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(٢٠١٦/٩/٤٤٢٤)

الزبيدي، محمد إبراهيم
الفساد الإداري واستراتيجية مكافحة الإعلامية/ محمد إبراهيم
الزبيدي- عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع ٢٠١٦
() ص.
ر. ا. : (٢٠١٦/٩/٤٤٢٤)
الواصفات: /الفساد الإداري//الإعلام/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا
يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة
حكومية أخرى.

Copyright ®
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-96-320-0

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي
طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و خلاف ذلك إلا بموافقة على
هذا كتابة مقدماً.



دار غيداء للنشر والتوزيع

جميع الحسابات التجارية - الطابق الأول
خلوي ، 962 7 95667143 +
E-mail: darghidaa@gmail.com
E-mail: info@darghidaa.com

تلاخ العلى - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس : 5353402 6 962 +
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
www.darghidaa.com

الفساد الإداري

واستراتيجية مكافحة الإعلامية

الدكتور

محمد إبراهيم عبد الله الزبيدي

الطبعة الأولى

٢٠١٧م - ١٤٣٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (١١٢) وَلَا تَزَكُّوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ (١١٣) وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرُفُقًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ ﴾ (١١٤) وَأَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (١١٥) فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةً يَبْهَتُونَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ (١١٦) وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾

(سورة هود)

الإهداء

الى الذي رحل دون وداع.....والذي... رحمه الله

الى التي أنير لي الطريق بفضل دعائها...والذي.. عمر مريد

الى من شاركتي الهموم والاحزان.....إخوتي وأخواتي

الى وطني الجريح..... العراق العزيز

الى شهداء الكلمة الحرة.....صحفيو العراق

الى شهداء النزاهة.....شمس العراق

الى بغداد.....فداك الروح واطال والبنون

فهرس

مقدمة ١٥

الفصل الأول

الفساد الإداري واستراتيجية مكافحة الإعلامية

المبحث الأول: الفساد الإداري، المفهوم، الأشكال، الآثار	٢١
تمهيد	٢١
أولاً: الفساد: أصل الكلمة ومصدر اشتقاقها	٢٢
ثانياً: مفهوم الفساد الإداري	٢٤
ثالثاً: أشكال الفساد الإداري	٣٠
رابعاً: آثار الفساد الإداري	٤٠
المبحث الثاني: الفساد الإداري في العراق، جذوره، أشكاله، أسبابه	٤٦
تمهيد	٤٦
أولاً: الفساد الإداري في العراق القديم	٤٧
ثانياً: الفساد الإداري في عصر الإسلام	٤٨
ثالثاً: الفساد الإداري في العراق الحديث	٥٢
رابعاً: أسباب الفساد الإداري	٦٧
المبحث الثالث: استراتيجية المكافحة الإعلامية للفساد الإداري	٨٠
تمهيد	٨٠
أولاً: الجهود الدولية في مجال المكافحة الإعلامية للفساد الإداري	٨١
ثانياً: أسس النزاهة في العمل العام	٩٠
ثالثاً: استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري	٩٤
رابعاً: استراتيجية المكافحة الإعلامية في العراق القديم	٩٧
خامساً: استراتيجية المكافحة الإعلامية في عصر الإسلام	١٠٠
سادساً: أجهزة مكافحة الفساد الإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣	١٠٣

الفصل الثاني

واقع العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة

المبحث الأول: هيئة النزاهة العامة، النشأة، التكوين، العلاقات العامة	١١٥
---	-----

١١٥	تمهيد.....
١١٥	أولاً: نشأة وتكوين هيئة النزاهة العامة
١٢٧	ثانياً: واقع العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة
١٤٨	المبحث الثاني: العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة، الأنشطة والوظائف
١٤٨	أولاً: أنشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة
١٥٥	ثانياً: وظائف العلاقات العامة في هيئة النزاهة
١٨٤	المبحث الثالث: العلاقات العامة ومكافحة الفساد الإداري
١٨٤	أولاً: العلاقات العامة ومكافحة الفساد الإداري
١٩٢	ثانياً: علاقة الإدارة العليا بنشاط إدارة العلاقات العامة
١٩٧	قائمة المصادر

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
١٤٩	يبين إجابات المبحوثين بشأن درجة أهمية استعمال أنشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة	١.
١٥٤	يبين إجابات المبحوثين بشأن مدى ممارسة أنشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة	٢.
١٥٧	يبين الجهة التي تقوم بإعداد البحوث والدراسات	٣.
١٥٨	يبين أسباب عدم قيام إدارة العلاقات العامة بإعداد البحوث والدراسات بنفسها	٤.
١٥٨	يبين الجهات الاستشارية الخارجية التي تستعين بها إدارة العلاقات العامة لإعداد البحوث والدراسات	٥.
١٥٩	يبين إجابات المبحوثين بشأن أهمية البحث العلمي في تحقيق أهداف العلاقات العامة	٦.
١٦٠	يبين مدى اعتماد إدارة العلاقات العامة على وظيفة التخطيط لدعم نشاطها في الهيئة	٧.
١٦١	يبين أسباب عدم اعتماد إدارة العلاقات العامة على وظيفة التخطيط لدعم نشاطها	٨.
١٦١	يبين المدى الزمني لخطط العلاقات العامة في هيئة النزاهة	٩.
١٦٢	يبين إجابات المبحوثين بشأن أهمية التخطيط لتحقيق أهداف العلاقات العامة	١٠.
١٦٣	يبين إجابات المبحوثين بشأن أهمية الاتصال لتحقيق أهداف العلاقات العامة	١١.
١٦٧	يبين إجابات المبحوثين بشأن الوسائل والأساليب الاتصالية التي تستعملها إدارة العلاقات العامة للاتصال بالجمهور الداخلي	١٢.
١٧١	يبين إجابات المبحوثين بشأن الوسائل والأساليب الاتصالية التي تستعملها إدارة للاتصال بالجمهور الخارجي	١٣.
١٧٢	يبين إجابات المبحوثين بشأن مدى اعتماد وظيفة الاتصال على وظيفة التخطيط تحقيقاً لنشاط العلاقات العامة في هيئة النزاهة	١٤.
١٧٣	يبين إجابات المبحوثين بشأن مدى ممارسة إدارة العلاقات العامة لوظيفة التنظيم	١٥.
١٧٤	يبين إجابات المبحوثين بشأن مدى أهمية وظيفة التنظيم في تحقيق أهداف العلاقات العامة	١٦.
١٧٥	يبين إجابات المبحوثين بشأن مدى ممارسة وظيفة التنسيق في إدارة العلاقات العامة	١٧.
١٧٥	يبين إجابات المبحوثين بشأن أهمية التنسيق كوظيفة من وظائف العلاقات العامة	١٨.

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
	العامة تحقيقاً لأهدافها	
١٧٦	يبين إجابات المبحوثين بشأن مدى اعتماد هيئة النزاهة على إدارة العلاقات العامة في التمثيل والمفاوضة	١٩.
١٧٧	يبين أسباب عدم اعتماد هيئة النزاهة على إدارة العلاقات العامة في التمثيل والمفاوضة	٢٠.
١٧٧	يبين الجهات التي تمارس معها إدارة العلاقات العامة عملية التمثيل والمفاوضة	٢١.
١٧٨	يبين إجابات المبحوثين بشأن مدى اعتماد إدارة العلاقات العامة على وظيفة التدريب لموظفيها	٢٢.
١٧٩	يبين إجابات المبحوثين بشأن أهمية وظيفة التدريب في إدارة العلاقات العامة	٢٣.
١٧٩	يبين إجابات المبحوثين بشأن الجوانب الإعلامية التي تقوم بها إدارة العلاقات العامة لتدريب موظفيها	٢٤.
١٨٠	يبين مدى قيام إدارة العلاقات العامة بالإشراف على دورات العاملين في دوائر الهيئة وفروعها	٢٥.
١٨١	يبين إجابات المبحوثين بشأن أنواع الدورات التدريبية للعاملين في دوائر الهيئة وفروعها والتي تشرف عليها إدارة العلاقات العامة	٢٦.
١٨٢	يبين إجابات المبحوثين بشأن ممارسة إدارة العلاقات العامة وظيفة التقويم لنشاطها	٢٧.
١٨٢	يبين إجابات المبحوثين حول أسباب عدم قيام إدارة العلاقات العامة بوظيفة التقويم لنشاطها	٢٨.
١٨٣	يبين إجابات المبحوثين حول الجوانب التي يتم فيها تقييم عمل العلاقات العامة	٢٩.
١٨٨	يبين إجابات المبحوثين بشأن درجة أهمية الأهداف التي تسعى إدارة العلاقات العامة إلى تحقيقها عند ممارسة نشاطها	٣٠.
١٨٩	يبين إجابات المبحوثين بشأن مدى استعمال إدارة العلاقات العامة لوسائل الإعلام كمصدر للكشف عن الفساد الإداري في مؤسسات ودوائر الدولة	٣١.
١٩٠	يبين إجابات المبحوثين بشأن درجة أهمية استعمال إدارة العلاقات العامة لوسائل الإعلام كمصدر من مصادر الكشف عن الفساد الإداري	٣٢.
١٩٠	يبين إجابات المبحوثين بشأن مدى متابعة العاملين في إدارة العلاقات العامة لسير قضايا الفساد الإداري في هيئة النزاهة	٣٣.
١٩١	يبين إجابات المبحوثين بشأن درجة فائدة استعمال إدارة العلاقات العامة لوسائل الإعلام في نشر أسماء المفسدين الذين صدرت ضدهم أحكام كراذع للموظفين الجدد والآخرين	٣٤.
١٩٢	يبين إجابات المبحوثين بشأن درجة أهمية استعمال إدارة العلاقات العامة لوسائل الإعلام للتوعية بمخاطر وأبعاد الفساد الإداري	٣٥.

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
١٩٣	يبين إجابات المبحوثين بشأن تقديم الإدارة العليا الدعم والتأييد لإدارة العلاقات العامة في مكافحة الفساد الإداري	٣٦.
١٩٣	يبين أسباب عدم تقديم الإدارة العليا الدعم والتأييد لنشاط العلاقات العامة في مكافحة الفساد الإداري	٣٧.
١٩٤	يبين إجابات المبحوثين بشأن وجود تداخل بين أنشطة إدارة العلاقات العامة وإدارات أخرى داخل الهيئة	٣٨.
١٩٥	يبين إجابات المبحوثين حول معوقات عمل إدارة العلاقات العامة في هيئة النزاهة	٣٩.

قائمة الأشكال

رقم الاشكال	العنوان	رقم الصفحة
أ	العلاقة بين أعمدة النزاهة في العراق	١٠٦
ب	يبين هيكلية هيئة النزاهة العامة (الدوائر)	١٢٠
ج	يبين هيكلية هيئة النزاهة العامة (الفروع)	١٢١
د	يبين هيكلية مديرية التعليم والعلاقات العامة	١٣١
هـ	يبين هيكلية مديرية العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	١٤١

مقدمة

شهدت العلاقات العامة تطورات ذات أهمية بالغة في القرن الماضي بعد التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا الاتصال، ومع إزدياد الإهتمام بقوه الراي العام وأهميته في إتخاذ القرارات، وتنامي ظهور العديد من الأنظمة الديمقراطية التي تعمل على كسب أكبر قاعدة جماهيرية تدعم وجودها وتؤيد قراراتها.

وبعد ان إحتلت العلاقات العامة مكانتها في مؤسسات الدولة وتغلغلت في مجالاتها كافة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، أصبحت من العلوم المهمة التي لايمكن لاية دولة أو مؤسسة الاستغناء عن وظائفها، كونها تؤدي دوراً كبيراً في تسهيل عملية الاتصال بين المؤسسة وجماهيرها لكسب ثقتها وتأييدها لأعمالها.

وقد أدت تراكمات الحروب وطبيعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها العراق في هذه المرحلة، الى إنهيار النظام القيمي لأفراد المجتمع فتسبب بضعف الشعور بالمسؤولية الوطنية والدينية تجاه المال العام، وسياده تصرفات وأساليب غير حضارية على إخلاقيات الوظيفة العامة، فعلى بالرغم من وجود أنظمة رقابية وتشريعات قانونية ضد مرتكبي جرائم الفساد الاداري، الا ان نسب الفساد جعلت العراق من الدول الأكثر فساداً في العالم، وهو دليل على مدى ممارسة هذه الظاهرة بشكل واضح في مؤسسات الدولة ووجود المتسترين على ممارسي هذه الجرائم.

كما أصبح واضحاً إنَّ الاكتفاء بالمحاكمات وإصدار القرارات القضائية وإرسال المتورطين الى السجون لبقاء بقية عمرهم أو بعض منه، لايمكن ان يوصل المجتمعات الى المعالجة الشافية أو يخلصها من درن الفساد وإستمرار ممارسته، فالبعد الاجتماعي للفساد الاداري على سبيل المثال لايمكن القضاء عليه بقرار أو بحكم قضائي، بل عن طريق التوعية الاعلامية بخطورة أبعاد هذه الظاهرة ونتائجها على الواقع الملموس، وإزالة بعض الجهل لدى المواطنين حول التقاليد والاساليب غير الحضارية السائدة في المجتمع، والتي تشجع على بروز هذه الظاهرة، مما يتطلب علاقات عامة تنمي الافكار الحضارية والقيم الاجتماعية الايجابية، وتعمل على زيادة الوعي بالمسؤولية الوطنية وبقيم وإخلاقيات النزاهة لأفراد المجتمع، ومساعدته الجماهير على مزيد من التكيف الاجتماعي مع الازدحام الجديدة وذبح الممارسات التي تتنافى وهذه الافكار وحثها على ترك العادات والتقاليد المعوقه للتقدم والازدهار.

فالعلاقات العامة لما تتمتع به من قوه تأثير قادرة على تعديل إتجاهات وسلوك الراي العام، لمساندة مؤسسات النزاهة والدفاع عن إخلاقيات الوظيفة العامة، وزيادة

فاعلية الدور الرقابي لوسائل الاعلام في الكشف عن الفساد الإداري في دوائر الدولة ومؤسساتها، ولا سيما حالات الفساد لدى المسؤولين الكبار، وهو من أهم المطالب أمام إدارة العلاقات العامة في هيئة النزاهة لتكوين علاقات ناجحة مع وسائل الاعلام، وتعميق ثقة الجمهور بعملها وحياديته من أجل كسب تعاونها ومشاركتها في الحد من هذه الظاهرة.

وعليه فالعلاقات العامة تسهم في إحداث تغيير إيجابي في المجتمع لتحقيق أهداف الهيئة ليس قسراً، بل عن طريق الإقناع باستعمال أساليب ووسائل الاتصال والاعلام لتحقيق الغاية المنشودة.

وقد حاولنا في الاطار النظري من هذا البحث تشخيص هذه الظاهرة وأبعادها وسبل انتشارها، وان نقدم اسهاماً متواضعاً يستقريء تجارب العالم الناجحة في الحرب على الفساد، لنوظفها برؤية أكاديمية للحد منه والسير في مجال الإصلاح الذي أصبح ضرورة لا بد منها في عالم اليوم بإتباع سبل الوقاية والعلاج، وبعد ذلك مشاركة تفيد في تجنب المجتمع العراقي لويلات كثيرة ألقت بظلالها عليه.

ومن هنا نتضح أهمية بحثنا عن دور العلاقات العامة في الحد من هذه الظاهرة البحث في أطر العلاقة عن طريق الاعتماد على مرتكزات استراتيجية في نشر الوعي العام بالنزاهة، وبالا اعتماد على وسائل الاعلام لاستئصال شأفة الفساد الإداري بالكشف عنه والحث لى محاربته، فكل هذه الامور تعد ضمن سياق أعمال العلاقات العامة في هيئة النزاهة.

لذا فقد إنصب البحث على جانبين: الاول نظري، إشتمل على ثلاثة فصول ضم الفصل الاول الاطار المنهجي للبحث وتضمن، مشكلة البحث، أهمية البحث والحاجة اليه، فروض البحث، هدف البحث، منهج البحث، إجراءات البحث وأدواته، مجالات البحث، الدراسات السابقة، صعوبات البحث.

وفيما يخص الفصل الثاني، الفساد الإداري واستراتيجية مكافحة الاعلامية، فيتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الاول، الفساد الإداري، المفهوم، الاشكال، الآثار، أما المبحث الثاني، فقد تناول الفساد الإداري في العراق الحديث، جذوره، اشكاله، أسبابه، أما ما يخص المبحث الثالث، استراتيجية مكافحة الاعلامية للفساد الإداري، فقد ضم الاليات والوسائل الاستراتيجية الإعلامية للمنظمات الدولية المعنية بالحد من الفساد الإداري.

وتضمن الفصل الثالث، (العلاقات العامة والاعلام الرقابي) ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول منه العلاقات العامة، المفهوم، التعريف، الاهداف، الوظائف، أما المبحث الثاني، فقد تناول التخطيط الاستراتيجي للاتصال في العلاقات العامة وأهميته في تحقيق الوعي العام بالنزاهة، فيما جاء المبحث الثالث، ليوضح دور وسائل الاعلام في مراقبة مؤسسات الدولة ومسؤوليتها للكشف عن الفساد الإداري.

أما مايتعلق بالجانب العملي الفصل الرابع فقد ضم الدراسة الميدانية لغرض تحليل وتفسير النتائج وقد إحتوى هذا الفصل أيضاً على ثلاثة مباحث، ضم المبحث الاول، هيئة النزاهة العامة، المنشأة، التكوين، العلاقات العامة، أما المبحث الثاني، فقد تناول العلاقات العامة في هيئة النزاهة، الاهداف والوظائف، فيما جاء المبحث الثالث، العلاقات العامة ومكافحة الفساد الاداري في العراق، ليبلغ ذروه سنام الامر، إستنتاجات وتوصيات الباحث.

الفصل الأول

الفساد الإداري واستراتيجية مكافحة الإعلامية

المبحث الأول: الفساد الإداري

المفهوم، الأشكال، الآثار

المبحث الثاني: الفساد الإداري في العراق

جذوره، أشكاله، أسبابه

المبحث الاول

الفساد الاداري

المفهوم، الاشكال، الاثار

تمهيد:

تعد ظاهرة الفساد الاداري ظاهرة قديمة وجدت مع وجود المجتمعات الانسانية والأنظمة السياسية التي تحكم هذه المجتمعات عبر التاريخ، فهي من الظواهر السلبية التي تشير الى ابتعاد افراد المجتمع عن التمسك بالقيم واحكام الدين والاخلاق العامة، وتعتبر عن وجود خلل ما في إدارة الدولة وإذخراف عن الأسس التي أنشئت من أجلها المؤسسات التي تنظم العلاقة بين المواطن والدولة، وتقع حين يجري إستغلال السلطة او الصلاحيات أو المواقع الوظيفية من قبل أولئك الذين يشغلون المناصب لحساب مصالحهم الشخصية وغير المشروعة على حساب المصلحة العامة أو الجهة التي توظفهم.

وقد تطورت هذه الظاهرة في الوقت الحاضر فاتسعت أشكالها وتنوعت مستوياتها وأصبحت ذات جذور عميقة وواسعة تتداخل فيها عوامل يصعب التمييز بينها، وأدت الى حدوث الكثير من المشاكل والمعوقات الاجتماعية والسياسية والامنية والاقتصادية والثقافية.

وعلى الرغم من إن هذه الظاهرة عالمية وواسعة الانتشار إلا إنها تختلف في حجمها ودرجتها من مجتمع لاخر، تبعاً لطبيعة الأنظمة الحاكمة ولطبيعة البيئة الاجتماعية التي ترافقها، ومن ثم فقد أصبح حجم الفساد الإداري ودرجة إنتشاره في أي مجتمع من أهم المؤشرات التي توضح درجة الاستقرار وإمكانية التنمية وفرص التقدم أمام افراد ذلك المجتمع.

أولاً: الفساد. أصل الكلمة ومصدر اشتقاقها.

Corruption. Origin of the word and its source of derivation

قبل تحديد و عرض مفاهيم الفساد الاداري التي طرحت في الادبيات العربية والاجنبية، لابد من الوقوف على معنى الفساد في اللغة والقواميس ومعناه في الكتب السماوية التي نبهت الناس الى جلل المصاب بهذه الظاهرة، ولهذا اختلفت التفسيرات في معناها.

ففي اللغة يشير مختار الصحاح الى ان كلمة (فساد) قد جاءت من كلمة (فسد) الشيء (يفسد) بالضم (فساداً) فهو (فاسد) ولا تقل (إنفسد) و(المفسدة) ضد المصلحة^(١).

أما المنجد فيتوسع في التفسير اللغوي لكلمة فساد مؤكداً إنَّ (أفسده وفسده) ضد (أصلحه) وفساد القوم أساء اليهم ففسدوا عليه، وإستفسد ضد إستصلح، و(الفساد) مصدر اللهو واللعب و(المفسدة) مصدر الفساد أو سببه^(٢).

والفساد يعني "اخذ المال ظلماً" أو "التلف والعطب" ويراد به لغوياً "الجدب والقحط" ويراد بالمفردة أيضاً معنى التحلل العضوي بتحلل الجراثيم.^(٣) وفي الانكليزية فان كلمة (Corruption) مشتقة من الفعل اللاتيني (Corruptus) والذي يعني حرفياً المادة المكسورة أو المحطمة^(٤).

وان التفسير لمعنى كلمة (Corruption) التغيير من الصالح الى السيء أو بكلمة واحدة تعني المفردة مضاد للنزاهة (Dishonest)، أو الاذى (Wicked)، أو السوء (Bad)، وتعني كذلك تعفن الجثة بعد الموت^(٥)، وهناك مصطلح (venality) يعني أيضاً (الفساد والقابل للرشوة).^(٦)

وفي الشريعة الاسلامية، فان كلمة (فساد) تستمد معانيها من آيات القرآن الكريم التي تناولت الفعل (فسد) ومشتقاته الاسمية والفعلية في أكثر من خمسين موضعاً في القرآن الكريم موزعة على ثلاث وعشرين سورة منه،^(٧) وكلها تنهي وتحذر منه ومن عاقبته، وفي الوقت ذاته جاءت بمعانٍ مختلفة، ففي معنى العصيان قوله تعالى ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُسَيِّدِينَ﴾^(٨) وهنا مفردة العتو تعبر عن أشد أنواع

(١) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، مادة فزع (الكويت، دار الرسالة، ١٩٨٣) ص ٥٠٣.

(٢) لويس معلوف اليسوعي، المنجد في اللغة والاداب والاعلام، مادة فسد (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٧٠) ص ٥٥١.

(٣) خليل الجر، المعجم العربي الحديث، مادة فسد (باريس، مكتبة لاروس، ١٩٧٣) ص ٩٠٧.

(4) United Nation Office on Drugs and Crime. (July-1-2005) p23.

(5) Virginia framehallen & others, longman. Dictionary of American English ; (n.y, longman inc, 1983) p.155

(٦) منير البعلبكي. قاموس المورد (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٦) ص ١٠٢٦.

(٧) د. سيف راشد الجابري ود. كامل صكر القيسي، كيف واجه الاسلام الفساد الاداري ط ١ (دبي، دائرة الاوقاف والشؤون الدينية، ٢٠٠٥) ص ٣١.

(٨) سوره هود، الايه (٨٥).

الفساد، وفي قوله تعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾^(١) تعني التخريب والدمار، وفي قوله تعالى ﴿سَتَجِدُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَرَ لُحْظًا لِلشَّحْوَةِ﴾^(٢) فقد قال المفسرون ان السحت هو الرشوة او الهدية فيما لا يستحق شرعا.

وقد وردت مفردة الفساد في مواضع كثيرة بمعناها الصريح او بالمعاني المقاربة في أحاديث الرسول ((محمد)) عليه الصلاة والسلام والتي تحذر من الفساد ومن عاقبته ففي حديثه المعروف (لعن الله الراشي والمرتشى والرائش) يوضح صورة الرشوة بكامل أطرافها، وهو دليل على نبذ الفساد في القرآن والسنة النبوية.

وإذا إنتقلنا الى نصوص الكتاب المقدس (الإنجيل) الذي عالج ظاهرة الفساد نجد رسالة القديس بولس الاولى الى أهل كورنثوس والتي تورد مانصه (لاتصلوا المعاشرة السيئة تفسد الاخلاق الحسنة)^(٣)، وفي هذا دلالة على إهتمام المسيحية بالخلق القويم لافراد المجتمع والدعوة الى تكوين مجتمع خال من الضلالة والعسرة السيئة التي تنجم عنها الكثير من المفاسد.

وفي موضع آخر من الكتاب كان الحث على النزاهة والقناعة بما هو موجود واضحاً في النص الاتي (لتكن سيرتكم منزهة عن محبة المال واقدعوا بما عندكم) وهذا النص أيضاً يوجه للوقاية من المفاسد وان كان بشكل غير صريح.^(٤)

ومن أجل تذويب كلمة (الفساد) وتمييع الفعل الناجم عنها، فقد أعطيت لها في الوقت الحاضر مرادفات عدة والتي ستفصح عنها في هذا المبحث ضمن اشكال الفساد الاداري.

ثانياً: مفهوم الفساد الاداري The Concept of Administrative Corruption

إنَّ الحديث عن الفساد الاداري يقود بالضرورة إلى توضيح معنى الفساد بشكل عام، حيث توحى هذه الكلمة عند سماعها بوجود شيء غير صحيح أو مثل الإضرار بالمجتمع، وهي ترتبط باذهان العديد من الناس بمفهوم الشر.

(١) سورة الروم، الاية (٤١).

(٢) سورة البقرة، الاية (٦٠).

(٣) لكتاب المقدس. العهد الجديد ط ٣ (لبنان جمعية الكتاب المقدس، ١٩٩٦) ص ٢٦٨

(٤) المصدر السابق. ص ٣٥١

وينظر علماء الاجتماع الى (الفساد) بانه (علاقة اجتماعية) تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في مايتعلق بالمصلحة العامة،^(١) اما رجال القانون فيعدون الفساد إنحرافاً في الالتزام بالقواعد القانونية وهناك إجماع على إنَّ للفساد اثراً مدمراً على القانون وعلى القضاء حين يطاله ويشمله بمؤثراته.^(٢)

ويرى العالم الإقتصادي (Berg) ان للفساد بعداً اقتصادياً عندما يحدد الدافع لممارسة الفعل بان هناك نقصاً بصورة متعمدة عند إتخاذ القرارات لغرض الحصول على منافع مالية غير مشروعة.^(٣)

فالفساد إذن جريمة مبنية على التفكير والحساب والتخطيط وليس على العاطفة فحسب، وعليه فهو من الجرائم التي تزيد من التراكمات المادية والمعنوية غير الشرعية والتي تؤثر في بنية المجتمع واقتصاده.^(٤)

إنَّ أية مخالفة تتم بسوء ذية للقوانين والانظمة و كل استهتار بالقيم والتقاليد الخيرة المتعارف عليها في المجتمع تعد فساداً بمفهوم الممارسة العملية،^(٥) وقد يكون نتيجة الضعف السياسي أو القانوني أو الاجتماعي أو النظام الاقتصادي، وتتعدد تعاريف الفساد بتعدد الكتاب والباحثين الذين تناولوا هذه الظاهرة في مؤلفاتهم وبتنوع الجهات المعنية بمكافحتها.

فالفساد بموجب منظمة الشفافية الدولية هو "إساءة استغلال منصب عام لتحقيق منفعة خاصة"^(٦).

أما صندوق النقد الدولي MF فمفهومه للفساد هو "علاقة الايدي الطويلة المتعمدة التي تهدف باستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد او لمجموعة ذات علاقة من الافراد"^(٧)

(١) داود خيرالله. الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة ٢٧، ٣٠٩٤، ٢٠٠٤) ص٦٧.

(٢) المصدر السابق. ص٦٧

(3) Hokky Situngkir "The structural Dynamics of Corruption. Artificial Society Approach"(Bandung, f e institute Department of computianal Sociolagy, 2002). P.2

(٤) د. نوزاد عبد الرحمن. الفساد والتنمية. التحدي والاستجابة. مجلة الاداري (عمان، معهد الادارة العامة، سنة ٢٣، ٨٦٤، ٢٠٠١) ص٨٠.

(٥) د. ياسين الصرايرة وآخرون، المنهج التجريبي لمعالجة الفساد الاداري في القطاع العام الاردني، منظور مقترح، مجلة الاداري (عمان، معهد الادارة العامة، سنة ٢٠، ٧٣٤، ١٩٩٨) ص٦٢-٦٣.

(٦) اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات. (برلين، منظمة الشفافية الدولية ٢٠٠٣) ص٣.

(7) Imf. "Corruption Around the World". (Washington.IMF Working. 1998).p.8

وقد عرف (روبرت كلينجارد) الفساد في كتابه السيطرة على الفساد " انه محاولة شخص ما، وضع مصالحه الخاصة بصورة غير شرعية فوق المصلحة العامة او فوق القيم التي تعهد بخدومتها".^(١)

وترى عالمه السياسة (سوزان روز- أكرمان) ان الفساد "احد الاعراض التي ترمز الى وقوع خطأ في ادارة الدولة".^(٢)

وعلى الرغم من تعدد التعاريف إلا إنه لا يوجد تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستعمل اليوم ولكن جميع الجهات التي تقدم تعريفها للفساد تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة الوظيفية للكسب الخاص.

ويمكن تصنيف ظاهرة الفساد بشكل عام على النحو الآتي:^(٣)

١. فساد إجتماعي ويشمل: فضائح كبار المسؤولين الاخلاقية، بروز شبكات الرقيق الابيض، مافيات استغلال الاطفال للاعمال اللااخلاقية.

٢. فساد إداري ويشمل: الرشوة، المحاباة، والمحسوبية، الاحتيال، التزوير..الخ. والذي سنتحدث عنه بالتفصيل في هذا المبحث.

٣. فساد إقتصادي ويشمل: صفقات الاسلحة، انتشار الجريمة المنظمة، المخدرات، غسيل الاموال، صفقات دولية، وصفقات مساعدات انسانية خارجة عن اهدافها.

٤. فساد سياسي ويشمل: فساد الزعماء، فساد التشريع و التنفيذ، والقضاء، فساد الاحزاب السياسية، وقضايا التمويل.

يتضح مما سبق إن الفساد مفهوم واسع يعبر عن إنعدام الشعور بالمسؤولية الوطنية وإنحدار القيم والتفريط بالضوابط التي تحكم السلوك المهني، وهو تجسيد للمصالح الشخصية الانسانية وتفضيلها على حساب الشعب ومصلحته.

وانتقالاً من العام الشامل الى الخاص المبتغى، فالفساد الاداري واحد من أهم أنواع الفساد ومن أخطر ظواهر السلوك الانساني التي ماتزال تشكل قلقاً مستمراً للمجتمعات البشرية ولادارة المؤسسات المختلفة، ومن المشاكل الرئيسية التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في جميع الدول لاسيما دول العالم الثالث، اذا ما أرادت للتنمية ان تتحقق،^(٤) وهو كظاهرة ذات أبعاد خطيرة أشغلت بال

(١) الفساد المفهوم والاثار، هيئة النزاهة العامة، دائرة التعليم والعلاقات العامة، ٢٠٠٦. ص٢

(2) Susan Ros-Ackerman. "The Challenge of poor governance and corruption". (Copenhagen Consensus Challenge, 2004).P.1

(٣) عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ايلول، ٢٠٠٤) ص١٣٨

(٤) د. جاسم محمد الذهبي، التطوير الاداري، مداخل ونظريات، عمليات و استراتيجيات، (بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠١). ص٢٣٩.

الكثير من المسؤولين في القطاعين العام والخاص لما له من اثار سلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي والامن، فضلاً عن اثاره على النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر نتيجة لما يحدثه من سوء في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستثمارات غير المنتجة بهدف تحقيق الكسب غير المشروع، عبر قنوات عديدة أهمها (الرشا والعمولات والاختلاسات).^(١)

وبذلك فالفساد الاداري يشير الى مجموعة من الانحرافات الادارية والوظيفية والتنظيمية لتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أو الشخص المسؤول اثناء تأديته لمهام وظيفته، والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل وبحسن انتظامه^(٢)، وقد عزا العديد من الباحثين والاكاديميين هذا النوع من الفساد إلى انه "نتاج لارث حضاري او إنه مرتبط بتقاليد ونظم عقائدية وقيمية وسياسية عن ردود افعال لاوضاع اقتصادية واجتماعية معينة"^(٣)، وأياً كانت الاسباب وراء هذا النوع من الفساد، فإنه يعكس الفجوة بين ما ينبغي ان يكون وبين ما هو كائن والتي تجسدها الاعمال المخالفة للقوانين.

وبما إن الفساد الاداري يكمن في إداء الوظيفة العامة أو الخاصة وممارستها الموظف أو الشخص المسؤول، لذلك فهي (الوظيفة) تعبر عن الضعف في نشاط المؤسسات التي يفترض أن توظف لاشباع حاجات افراد المجتمع، ولتسهيل تقديم تلك الخدمات، فانها تزود بمجموعة من السلطات والامتيازات التي ينبغي ان تستعمل في الاغراض القانونية أو الموضوعية من اجلها، أما اذا استعملت خلاف الغرض وخصوصاً عند استعمالها لمآرب شخصية سواء لكبار أو صغار الموظفين، فهذا ما يطلق عليه بالفساد الاداري^(٤) الذي يعرف بأنه "النشاطات التي تتم داخل الجهاز الاداري والتي تؤدي الى إنحراف ذلك الجهاز عن أهدافه لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بأسلوب فردي او جماعي منظم"^(٥) ويعرف ايضا "هو الاستغلال او

(١) د. علي وتوت. توصيف ظاهرة الفساد. مجلة الذبأ (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، سنة ١٠ ٧٩٤، ك٢٠٠٦)، ص١٠٧.

(٢) عمر طارق وهبي القاضي، "سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحديات مع اشارة لحالة العراق"، (اطروحة دكتوراه، غير مذشوره، جامعه بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٦) ص١٧١.

(٣) د. زكي حنوش. مظاهر الفساد الاداري في السلوك اليومي للمواطن العربي، الاسباب سائل العلاج. (جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ٢٠٠١)، ص٤.

(٤) د. عبد القادر الشخيلي. اخلاقيات الوظيفة العامة ط٢ (عمان، دار مجدلاوي، ٢٠٠٣) ص٧٣.

(٥) رعد علي عبد الرسول، الفساد الاداري ودور الشفافية في معالجته. (بغداد، المركز القومي للتخطيط والتطوير الاداري، ٢٠٠٢). ص٢.

التوظيف غير المشروع للصلاحيات الادارية او المنصب الحكومي المخول وفق القانون بنفسه او عن طريق غيره او بناء على ما يتمتع به من خدمة عامة".^(١) ويعرف كذلك بأنه "عبارة عن السلوك الاداري الفردي او الجماعي الذي ينحرف بالوظيفة العامة عن واجباتها واهدافها المرسومة لاعتبارات شخصية بتفضيله المصلحة الخاصة على المصلحة العامة بدون حق، في ظل مخالفة القوانين والمعايير الاخلاقية السامية للمجتمع بافتراض ان أهداف الجهاز الاداري الحكومي ملبية لحاجات وتطلعات المواطنين"^(٢).

ومهما تعددت التعاريف وتباينت، فالفساد الاداري سلوك غير منطقي يحدث عندما يحاول شخص وضع مصالحه الخاصة اياً كان موقعه فوق المصلحة العامة أو فوق القيم التي تعهد بخدمتها، ويأخذ أشكالاً متعددة تتراوح ما بين الامور التافهة والاعمال الكبيرة كسوء إستعمال السياسات العامة ووسائل تنفيذها، ومثل تنفيذ العقود وسياسات الاسكان والائتمان، وقد ينطوي هذا النوع من الفساد على التهديد والوعيد والابتزاز من قبل موظف، وقد يجري داخل المؤسسة في القطاعين العام أو الخاص أو خارجهما.^(٣)

وفي ضوء ماتقدم يتضح لنا إن الفساد الاداري يشمل مساحة واسعة من الاعمال والتصرفات غير الشرعية التي تدرج ضمن عمليات الفساد منها ما يخص المسؤول السياسي ومنها ما يتعلق بالمسؤول الاداري، ولكنها في كل الاحوال تعني اي إستغلال او إستعمال غير مشروع للسلطات والصلاحيات الممنوحة للموظف او الشخص المسؤول سواء كان صغيراً أو كبيراً.

ويميز المختصون في الادارة بين مستويين رئيسيين من الفساد الإداري:

١. **الفساد الكبير:** ويتحقق عندما يتحالف الفساد السياسي مع الفساد الاداري وهو أمر يحدث عندما تتعرقل قوانين الانتخابات والتشريعات التي تهدف للحيلولة دون تضارب المصالح المالية لدى الوزراء والنواب وقيادات الادارات العليا، فتتداخل وتتشابك المصالح للرئاسات الثلاث وتصبح الدولة وأموال مواطنيها محلاً للذهب والسرقة المقذنة، ومع ذلك فإن هذا السلوك لا يخالف القوانين السائدة، ولا يملك المواطنون الغيورون أي بيانات على جريمته، فمثلاً منح

(١) عارف عبد الله، الفساد الاداري مكافدته وعلاجه، بحث منشور على الانترنت بتاريخ، ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص ١ على الموقع WWW.iraqaaa.can.

(٢) د. عبد الرضا فرج بدر اوي، الفساد الاداري في العراق، الاسباب ووسائل العلاج، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية (جامعه بغداد، كليه الاداره والاقتصاد، مج ١٢، ع ٤١٦، ٢٠٠٦) ص ١٧١

(٣) د. حسن ابو حمود. الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعيه، مجله جامعه دمشق (سوريا، جامعه دمشق، مج ١٨، ع ٤١٦، ٢٠٠٦) ص ٤٤٧

العقود والتوكيلات للمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية ذات رؤوس الاموال الكبيرة في مختلف المجالات الخدمية لأقارب ومحاسيب أصحاب النفوذ السياسي، وكذلك لاتتعارض هذه الافعال مع الاستقرار السياسي، وإذا تفشى هذا النوع من الفساد في أي مجتمع يضيع الأمل في القضاء على الفساد الصغير^(١)، وهنا يبرز الدور المهم المنوط بالاعلام في تسليط الضوء على (الفساد الكبير) في أعلى المواقع والكشف عن مواطن وجوده، مع ضرورة توافر الضمانات القضائية اللازمة لحصانة الصحفي وأساتذة وطلبة الدراسات العليا الذين يبحثون في هذه الظاهرة الخطيرة والتصدي لها.^(٢)

٢. **الفساد الصغير:** توجد في هذا المستوى من الفساد الاداري آليتان، آلية الرشوة والعمولة وهي مكشوفة وواضحة، أما الثانية وهي الاخطر فتتمثل في وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع وظيفية متقدمة للابناء والامهات والاقارب في الاجهزة الحكومية، وهذه من أخطر آليات الفساد الاداري في الوطن العربي، والتي تنخر جسم الادارة العامة بشكل كبير في وضح النهار وتحت سمع وبصر المواطنين.^(٣)

ثالثاً: أشكال الفساد الإداري Types of Administrative Corruption

سبقت الإشارة الى ان الفساد الاداري يشتمل على مساحة واسعة من الاعمال والتصرفات غير الشرعية والتي يمارسها الموظف أو الشخص المسؤول في إثناء تأديته لوظيفته، وفي الواقع إن هذه الاعمال والتصرفات تأخذ أشكالاً متعددة تتضمن الممارسات البسيطة للفساد الصغير والخطيرة للفساد الكبير، وفي الوقت ذاته فإن هذه الاشكال تعمل متداخلة ويكون إنتشار أحدها سبباً في إنتشار الأشكال الأخرى. وتتباين هذه الاشكال من مجتمع الى آخر تبعا لإختلاف القيم الاجتماعية والفلسفات والاديان السماوية والنصوص القانونية، فضلاً عن تطور واستقرار البيئة السياسية والاقتصادية للدولة، فنجد أشكالاً تشيع في مجتمعات بشكل كبير بينما يكاد يندعم وجودها أو يقل في مجتمعات أخرى وتبعاً لذلك كانت هذه الأشكال موضع إختلاف وجدل ونقاش بين الكتاب والباحثين والجهات المعنية بمكافحة الفساد.

(١) د. محمد قاسم القربوتي، الاصلاح الاداري بين النظرية والتطبيق (عمان، دار وائل، ٢٠٠١) ص ٣٤

(٢) د. جاسم محمد الذهبي، الفساد الاداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية (جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مج ١١، ع ٣٨، ٢٠٠٥) ص ٩٠.

(٣) د. علي وتوت، توصيف ظاهرة الفساد.م. س. ذ. ص ١٠٩.

وبما إنَّ الفساد الإداري في أي مجتمع يقاس على مدى إنتشار أشكاله، لذلك سيتم توضيحها وتحديدتها من وجهة النظر الموضوعية والعلمية والقانونية من أجل الاطلاع على الأشكال السائدة في أغلب المجتمعات وللوقوف على حقيقة مستوى الفساد الإداري وأشكاله في مؤسسات الدولة العراقية:

١. الرشوة Bribery:

وهي من أبرز اشكال الفساد الاداري يلتمسها كل ذي حس في تعامل وسلوك الموظف مع عامة المجتمع عندما يريد إستغلال سلطته، وقد عرفت عند صغار الموظفين وكبار المديرين وهي تختلف بشكلها وطبيعتها، فقد تكون (ذات قيمة مادية) او تكون (ذات قيمة عيضية)، وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة، فمنهم من يسميها (هدية) وآخر (إكرامية) أو (مساعدة) أو (بقشيش) والكل يعني إنها رشوة مهما اختلفت التسميات.^(١)

ونُميز بين الرشوة التي تنقص من واردات الدولة او تؤدي الى هدر الموارد واختلاس اموال عامة والبرطيل الوظيفي (وهو نوع من الرشوة) يساعد على تسيير الجهاز الاداري وتسريعه، وهو أقل خطورة من الرشوة وأوسع انتشاراً وأسهل معالجة اذا اريدت معالجته.^(٢)

والرشوة طبقاً للمفهوم القانوني هي (جريمة) تفترض وجود طرفين رئيسيين: هما (المرتشي) الذي يأخذ او يقبل مايعرض عليه من عطية او وعد بها، أو يطلب لنفسه شيئاً من ذلك، للحصول على اداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن هذا العمل و(الراشي) هو صاحب المصلحة الذي يقدم العطية للموظف أو يعده بها أو يقبل طلبه شيئاً من ذلك، للحصول على ايداع عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن هذه العمل.^(٣)

(١) د عماد محمد علي العاني، ود.ثائر محمود درويش العاني الفساد الوظيفي في الاقتصاد العراقي- اسبابه- نتائجه وسبل مواجهته، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (جامعه بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الاداره والاقتصاد، ع ٢٣، تشرين الثاني، ٢٠٠٥)، ص ٢٥٢.

(٢) اسماعيل الشطي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الاول، ٢٠٠٤) ص ٤٧٦

(٣) د. احمد رفعت خفاش، جرائم الرشوة في التشريع المصري والقانون المقارن (القاهرة، دار قباء للنشر والتوزيع، ١٩٩٩) ص ٢٠٨

وقد يكون هناك طرف ثالث في جريمة الرشوة هو (الوسيط) الذي يمثل من كلفه بالوساطة ويعتبر شريكا في الجريمة.^(١)
وتدفع الرشوة عادة لواحد أو أكثر في الأغراض الآتية:^(٢)
أ- الحصول على حقوق ومزايا باطلة.
ب- لإبطال واجبات أو التزامات مستحقة.
ج- لدفع ضرر أو خوف أو خطر متوقع أو محتمل.
وايا كانت التبريرات للرشوة فأنها لا تتعدى في مجملها تفضيل المصلحة الخاصة على العامة، وإن السماح بها أو غض النظر عنها يؤدي إلى ظهور الأشكال الأخرى من الفساد الإداري، وتؤدي إلى تراجع ثقة أفراد المجتمع بقدرة الحكومة في القيام بواجباتها الطبيعية وفي قدرتها على الحد من هذه الظاهرة أو القضاء عليها وتحقيق المصلحة العامة.

٢. المحاباة والمحسوبية Nepotism and favouritism:

يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة^(٣)، أما المحسوبية فهي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي إليها الشخص مثل حزب، أو عائلة، أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها، وهي منتشرة في الوطن العربي بشكل كبير^(٤)، ويطلق على هذا الشكل من الفساد الإداري بـ(الفساد الرعوي Parochial corruption) على أساس أن هذه الآلية تتطرق عبر تقريب الطبقات والجماعات والولاءات الحزبية مقابل إستبعاد أو اضطهاد جماعات وطبقات أخرى قد تكون أكثر كفاءة في توزيع الفرص.^(٥)
وتتضح الصورة الحقيقية لهذا الشكل للمتعاملين مع الجهاز الإداري للمرة الأولى إن أفراد الجهاز يتخاطبون باسماء عائلاتهم وليس باسمائهم الفردية فحين يعرف المواطن نفسه إنه يعمل عند فلان (مدير المؤسسة) ولا يأتي على ذكر اسم القسم أو المؤسسة أو ذكر الدائرة التي يعمل فيها، إن معنى ذلك أن ينتقل ولاء

(١) د. فتوح عبد الله الشاذلي، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص (الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥) ص ٢٣

(٢) د. عامر الكبيسي، الفساد والعولمة (القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥) ص ٢٨-٢٩

(٣) د. احمد ابو دية، الفساد اسبابه، وطرق مكافدته (فلسطين، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، امان، ٢٠٠٤) ص ٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٢-٣.

(٥) نبوية على الجندي، "الفساد السياسي في الدول النامية" (رسالة ماجستير، غير منشوره، جامعه القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣)، ص ٣٣.

الموظف من الولاء للدولة الى الولاء للشخص المسؤول في الدائرة أو لعائلته فتصبح دوائر الانتماء الضيقة هي أساس الانتماء بدل الانتماء للبلد والدولة ككل ومن جهة يرى المواطنون ان واجبه خدمة أنفسهم ومناطقهم لانهم وظفوا أصلاً وفقاً لهذه الاعتبارات، ولا يرون إن كل المواطنين متساوون في الخدمة التي يقدمونها لهم، وبذلك تصبح مؤسسات الدولة بمثابة مراكز تمثل مناطق جغرافية أو تقسيمات عائلية أو حزبية وهو أمر يبيح إستغلال المال العام بالطريقة التي يقررونها وذلك لان منظومة القيم الاجتماعية تسعفهم في ذلك.^(١)

٣. السرقات والاختلاسات Stealing and embezzlement

السرقه اخذ الشيء خفية، ولفظاً هي مشتقة من إستراق السمع اي سمع مستخفياً وتعني كذلك أخذ مال الغير من دون حرز^(٢)، والسرقات هي (ممارسات وسلوكيات محرمة ومدانة شرعاً وقانوناً وغالباً ما يكون موظفو الحسابات والموازنات وامناء الخزائن والمدققون ورجال الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب واعضاء لجان الشراء وجرد المخازن واعمال الصيانة طرفاً فيها).

وتقع السرقات عادة في الاموال النقدية أو الموارد والاشياء العينية العائدة للدولة أو المؤسسات والهيئات التي تمول من قبلها، وتتراوح هذه الممارسات بين السرقه المباشرة للنقد المودعة لديهم او تلك المسجلة بذمة الغير، وتتطلب السرقات المالية والعينية اجراءات ادارية وترتيبات اجرائية للتغطية عليها، كأن يتم تزوير المستندات أو إتلاف بعضها أو تحريف أو إضافة معلومات كاذبة إليها وهذه بذاتها تعد أيضاً تصرفات فاسدة يعاقب عليها مقترفاها حتى لو لم تستكمل سرقته.^(٣)

وتتعدد عمليات السرقه الى مايتي:^(٤)

١. سرقه النقد الموجود في الصندوق.

٢. سرقه الموجودات الخاصة بالمنشأة.

٣. سرقه المعلومات من العملاء.

اما الاختلاس، فهو "عبارة عن سوء استعمال الاموال المعهودة لشخص معين او التصرف بها بشكل غير قانوني وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات والحسابات المالية".^(١)

(١) د. محمد قاسم القربوتي، الإصلاح الاداري بين النظرية والتطبيق، م. س. ذ. ص ٣٩.

(٢) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مادة سرول، م. س. ذ. ص ٢٢٣.

(٣) د. عامر الكبيسي، الفيد والعولمة. م. س. ذ. ص ٣٠-٣١.

(٤) الهام عطا حطوط الموسوي، "دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري". م. س. ذ. ص ٣٨-٣٩.

والمختلس بالمعنى العام هو سارق الا انه لم يأخذ من حرز، بل اخذ مماكن مطلقا عليه وهو يتلاعب بماتحت يديه من اوراق او عقود مؤتمن عليها، فيحدث بهذا التقصير او التلاعب موردا ماليا لصالحه^(٢).

وقانون العقوبات العراقي رقم (١١١) قد وصف المختلس بالسارق وعد الاختلاس بالسرقة^(٣)، الا ان الاختلاس في الشريعة الاسلامية هو عمل اخر غير السرقة. ولذلك لايعتبر المختلس بالسارق ولايقع عليه قطع اليد في الاسلام. وللاختلاس طرق متنوعة^(٤)

١. **الاختلاس النقدي.** وهو التصرف بشكل غير قانوني بالنقد الذي تملكه المؤسسة وله طرق عديدة منها:

أ- عدم تثبيت بعض المبيعات في السجلات.
ب- محو الارصدة المدينة لبعض العملاء الذين سددت حساباتهم نقدا.
ج- تحرير شيك مسحوب لنفسه على مصرف المؤسسة وتحميله المصروفات من دون التلاعب في الحسابات.

د- ادراج اسماء اشخاص وهميين ضمن اسماء الموظفين او ربما موظفين تركوا الخدمة منذ مدة واستمر بصرف رواتبهم ومخصصاتهم وهذه الحالة قد شاعت في الاونة الاخيرة في العراق.

هـ- التزوير في محتويات الشيك الخاص بالمؤسسة.

٢. **اختلاس الموجودات.** ويتخذ طرق متنوعة تشمل:

أ- عدم تثبيت الموجودات في السجلات.
ب- بيع الموجودات الثابتة من دون علم الادارة.
ج- استبدال الجديد بالقديم.

٤. **التقليد والتزوير Similarity and forgery**

التقليد يعني إنشاء شيء مشابه للشيء الذي يحميه القانون ويتحقق بصناعة شيء او اصطناع مجرد يماثل الشيء او المحرر الذي يشهد القانون بحمايته، وهو بهذا يختلف عن التزوير الذي يعني إدخال تغيير على شيء موجود صحيح في

=

(١) د.جاسم الذهبي، التطوير الاداري (بغداد، بدون ناشر، ١٩٩٢) ص٤٢٦

(٢) د. محمد عليوي ناصر. خيانة الامانة واثرها في العقود في الشريعة الاسلامية(عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١) ص١٣٢

(٣) المصدر السابق، ص١٣٢.

(٤) بيداء تركي كاظم، "ادارة اخطار التزوير والاختلاس في المصارف" (رساله ماجستير غير منشوره الجامعة المستنصرية، كلية الاداره والاقتصاد، ١٩٩٩) ص٦-٩.

الأصل تغيير يحقق مصلحه للمزور ما كانت لتتحقق لو ظل على أصله صحيحاً
ويكفي لتحقيق إرتكاب الجاني لاحد الفعلين.^(١)

والتزوير قد يكون مادياً او معنوياً ولكل نوع طرقه الخاصة، فالتزوير المادي
هو الذي يقع بوسيلة مادية، يتخلف عنها اثر يدرك حسياً سواء بالحواس المجردة او
بمعرفة اهل الخبرة الفنية، اما التزوير المعنوي فهو الذي يقع بتغيير القيمة الحقيقية
دون ان يترك ذلك اثراً مادياً يدرك بالحس يحدث بتشويه المعاني التي كان يجب ان
يعبر عنها المحرر وقت امضائه.^(٢)

وتأخذ عمليات التقليد والتزوير طرقاً متعددة هي:^(٣)
أ- تزوير المستندات الثبوتية.

ب- تقليد التواقيع والاختام.

ج- تحريف البيانات والمبالغ والارقام والتواقيع والاسماء والعناوين.

٥. الابتزاز Black Mailings:

وهو سلوك آخر يمارسه بعض الموظفين، وخاصة أولئك العاملين في الاجهزة
السيادية والامنية المسؤولة عن حماية وذشر الامن والطمأنينة أو مراقبة النشاطات
الاقتصادية او غيرها من الاجهزة التحقيقية والتأديبية والعقابية كالسجون والمحاكم او
من قبل اللجان الانضباطية ونقاط التفتيش والسيطرة والدمور والتفتيش الصحي
والرقابة على الاسعار ودوائر البلدية وموظفين الكمارك العاملين في المطارات أو
نقاط الحدود، فغالبا مايلجأ بعض هؤلاء الى ابتزاز المراجعين والمتهمين ممن
تشوب قضاياهم او تنقلاتهم شائبة عن طريق تخويفهم او تهديدهم لارغامهم على دفع
المبالغ او تقديم الاشياء العينية والا يعرضونهم للايذاء الجسدي او التعذيب النفسي او
التوقيف^(٤)

(١) د. فتوح عبد الله الشاذلي، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، م.س.ذ، ص ٣٤٣-٣٤٤

(٢) المصدر السابق. ص ٣٩٢

(٣) ببداء تركي كاظم، "ادارة اخطاء الاختلاس والتزوير في المصارف". م.س.ذ، ص ٩

(٤) الفساد واسبابه، اشكاله انشاره- وطرق مكافحته، بحوث المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي
السوري. الفساد واسبابه، اشكاله، انشاءه- طرق مكافحته (سوريا، من ٩ ولغاية ١١/١٢/٢٠٠٥)

٦. الاحتيال Tricky:

لقد اثار قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩) الى جريمة الاحتيال في المادة (٤٥٦) التي تنص على انه: يعاقب بالحبس كل من توصل الى تسلم او نقل ديازة مال مذقول مملوك للغير لنفسه او لشخص اخر وذلك باحدى الوسائل الاتية: (١)

أ- باستعمال طرق احتيالية.

ب- باتخاذ اسم كاذب اوصفة غير صحيحة او تقرير امر كاذب عن واقعة معينة متى كان من شأن ذلك خدع المجني عليه وحمله على التسليم.

وتستخدم جريمة الاحتيال للحصول على منافع شخصية تدر على مرتكبيها كسبا مادياً او معنوياً فالمرتكب لهذه الجريمة يقوم بفعله الاحتيالي الفاسد بعد ان تبين انه يستطيع النفاذ من فعله بالحيلة وبعد أن يقارن بين مكاسب الفعل وحسناته قبل ارتكابه. (٢)

٧. التسبب في العمل وتدني الانتاجية Negligence in work and lowering of

Production

قد يأخذ السلوك الاداري غير السليم والفساد مذحى اخريتهمل بعدم احترام قواعد العمل ومن ذلك عدم التقيد بأوقات الدوام حضوراً ومغادره او الحضور الشكلي دون القيام بالمهام المطلوبة.

يعد هذا السلوك هدرًا للموارد البشرية وللوقت ويترتب عليه وخاصة إذا كانت متبعاً من مستويات الادارة العليا ان يصبح محل تقليد، إذ يقلد كل موظف سلوك الموظف المسؤول عنه، لانه سيتعذر مساءلته من المدير او المسؤول المقصر وهو الذي يحتاج الى من يسائله، ويؤدي مثل ذلك الوضع الى عدم الانضباط، مما يعني تراكم الاعمال وعدم تصريف شؤون المواطنين وتأخير معاملاتهم واشاعة جو من اللامبالاة وعدم الاكتراث في العمل ومن ثم هدر الجهد والوقت والمال. (٣)

(١) القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي. قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته ط ٢ منقحة (بغداد، المكتبة القانونية، ٢٠٠٦) ص ١٦٦.

(٢) حمدي فؤاد. الفساد في الدول النامية، مجلة الاهرام الاقتصادي، (القاهرة، ع ٨٤٠، في ١٩٨٥/٢/١٨). ص ٢١٢

(٣) د.محمد قاسم القريوتي، الاصلاح الاداري بين النظرية والتطبيق، م.س.ذ. ص ٤٠

٨. استغلال المنصب العام Taking advantage of Public Position

يلجأ بعض المسؤولين الى إستغلال الوظيفة في الحصول على إمتيازات خاصة وقد تمثل ذلك بشكل واضح في إحتكار شخصيات متنفذة وذات مناصب عليا في السلطة بعض الخدمات والسلع والمواد الاساسية وحصول آخرين على بعض الخدمات، ومشاركة رجال اعمال وتجار ومستثمرين، فضلاً عن التصرف بالاملاك العامة بطريقة غير قانونية أو الحصول على بعض الصفقات التجارية وعلى إعفاءات ضريبية وكمركية، أو منح تراخيص للأشخاص أو للشركات بشكل غير قانوني وبدون وجه حق كما يتم في حالات اخذ اموال عامه تحت مسميات إعانات أو مساعدات مباشرة وغير مباشرة، ويندرج هذا الشكل من الفساد الاداري تحت إسم الإثراء غير المشروع.^(١)

٩. التلاعب Changing of data

يقصد بالتلاعب " هو تعمد إخفاء أو تعديل البيانات لغرض الحصول على منافع خاصة أو لتضليل طرف آخر أو الحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة أو تحميله بمايزيد على التزاماته أو الحصول على ممتلكات المنشأة ل استعمالها في الاغراض الخاصة"^(٢).

ويتم التلاعب بتوفر الاركان الاتية:^(٣)

أ- الحافز (الدافع الذاتي لاشباع رغبة ما)

ب- الجاذبية (وهو هدف مقبول من وجهة نظر القائم بالتلاعب)

ج- وجود فرصة والتغطية الكافية لاثار التلاعب.

وتأخذ عمليات التلاعب الطرق الاتية:^(٤)

أ- التلاعب في الدفاتر والمستندات بقصد اخفاء عجز أو اختلاس أو سوء استعمال الموجود للوحدة.

ب- التلاعب بالدفاتر والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالية القوائم المالية على

(١) سعيد يوسف كلاب وآخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، ورقة مقدمة للقاء العلمي لمجموعة الدول العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (فلسطين، ديوان الرقابة المالية والإدارية، ٧-١٠/٥/٢٠٠٦) ص ٣

(٢) الأهم عطا حطوط الموسوي، "دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري". م.س.ذ. ص ٣٧

(٣) بيداء تركي كاظم، "ادارة اخطاء الاختلاس والتزوير في المصارف"، م.س. ذ ص ١٠

(٤) المصدر السابق. ص ١١

نتيجة أعمال المؤسسة من ربح او خسارة في إثناء مدة معينة ومن ثمَّ على مركزها المالي في نهاية السنة، وهذا النوع يحدث بتوجيه من الإدارة العليا وتكون نتائجه خطيرة.

رابعاً: آثار الفساد الإداري Effects of Administrative Currroption

يضر الفساد الإداري المجتمعات بطرق عدة، فهو يشكل خطراً على امنها واستقرارها مما يقوض مؤسسات وقيم الديمقراطية والقيم الاخلاقية ويُعرض التنمية وحكم القانون للخطر، وحين تنتشر اشكاله في بلد ما فإن آثاره السلبية تصبح ملموسة بمختلف الطرق التي تضر اغلب افراد المجتمع من رجال الاعمال الى المعلمين والى نزلاء المستشفيات.

ويتسبب الفساد الإداري بالضرر بالطرق الاتية:^(١)

١. يتسبب الفساد الإداري بالفقر ويخلق العوائق أمام التقلب عليه.

الفقراء هم أكثر من يتضرر نتيجة للفساد الإداري لأنهم الاضعف في المجتمع، وهم يضمون عادة النساء والاطفال وكبار السن والذين يعانون من أمراض مزمنة، وبدون وجود موارد متاحة لهم فان لديهم بكل بساطه خيارات أقل لمواجهة العقبات امام حصولهم على الخدمات العامة الاساسية وغيرها من الموارد، كما انهم يميلون لان يكونوا الاكثر تضرراً من سوء توزيع الموارد العامة، وما ينتج عنه من تعثر في النمو الاقتصادي، ومن الجدير بالذكر ان برامج مكافحة الفقر تتضرر كثيراً بسبب الفساد الإداري ومن ثمَّ تفقد فعاليتها.

٢. الفساد الإداري ينتهك حقوق الانسان.

ينتهك الفساد الإداري الحقوق الاساسية والمدنية عن طريق تشويه عمل المؤسسات والعمليات السياسية او جعلها عديمة الفائدة ويقوض إداء القضاء وأجهزة تطبيق القانون، كما يؤدي الى انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لافراد المجتمع في ظل إنعدام المساواة في توفير الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم ووضع

(١) اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات. م. س. ذ. ص ٤.

عقبات أمام كسب المعيشة في القطاعين العام أو الخاص، وكذلك تحريف عمليات اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد.

٣. الفساد الاداري يقوض الديمقراطية.

في الدول ذات التمثيل النيابي المنتخب يجعل الفساد الاداري الافراد او المؤسسات الرسمية تمارس نفوذا غير متناسب في السياسات على المستوى الوطني والاقليمي والمحلي. يمكن ان يكون ذلك نتيجة لشراء اصوات المواطنين في الانتخابات او شراء اصوات الممثلين في البرلمان بشأن امور كالضريبة او توزيع الموارد العامة او تنظيم التجارة والاعمال او حتى السياسة الخارجية.

٤. الفساد الاداري يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي.

الفساد الاداري عائق أمام التنمية حين يقوم الافراد بتحريف أغراض الانفاق العام، وتقويض الكفاءة وإعاقة الاستثمار والنمو، كما يحبط جهود القطاع الخاص للاستفادة من فرص الاعمال والنمو ويهدم التنافس الاقتصادي.

٥. يتسبب الفساد الاداري بالضرر البيئي.

يسهل الفساد الاداري الاساءة للبيئة ويؤدي الى سوء استغلال الموارد الطبيعية، وهو يحرم المواطنين من حقهم بالعيش في محيط نظيف خال من السموم، الى جانب حرمانهم من حصتهم من عائدات الموارد الطبيعية وخير مثال على ذلك ازمة المشتقات النفطية في العراق.

٦. الفساد الاداري يفقد ثقة المواطن بالدولة.

"إنَّ هيبة الدول وإحترام قوانينها تعتمد على نزاهة العاملين فيها ومدى تمسكهم بإخلاقيات الوظيفة، حيث يفقد المواطن ثقته بالدولة و عدالتها حينما يواجه فساداً إدارياً قد استشرى في أجهزتها"، حينها تصبح مخالفة القوانين هي الاصل واحترام القانون هو الاستثناء ومن ثم تفقد الدولة قوتها بعد أن فقدت ثقة المواطن بها.^(١)

٧. الفساد الاداري يحدث خللاً في المنظومة الاجتماعية

(١) د. مهدي حسن زويلف وسليمان احمد اللوزي، التنمية الادارية والدول النامية (عمان، دار مجدلاوي، ١٩٩٣)، ص ٣٧

والثقافية.

يشكل الفساد الاداري أحد الاعراض التي تشير الى وقوع خلل في النسق الكلي (للمجتمع) ومن ثم حدوث خلل في منظومة السلوك والتصرفات التي تنتج من تاكل قواعد الاخلاق، والقيم لدى الفاسدين و يؤدي من ثم الى إنهيار البيئة الاجتماعية والثقافية، وعندما تقبل اجيال المواطنين الفساد أسلوباً في العمل وطريقة للحصول على مزايا في المجتمع يبدأ النسيج الإخلاقي في الانهيار.^(١)

٨. الفساد الإداري يؤدي الى إعادة وتوزيع الدخل بشكل غير مشروع.

يحدث الفساد الاداري تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية، الامر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي، بسبب تركيز الثروة في ايدي فئة تجيد اكثر من غيرها إستغلال الأنشطة التي لا تتسم بالشفافية، وينتج عن هذا الفعل إرتفاع نسبة البطالة بشكل كبير فضلاً عن زيادة التباين بين طبقات المجتمع وخلق فروقات كبيرة في مستويات دخول الافراد ومن ثم تتسبب في تحويل المجتمع الى طبقتين اجتماعيتين طبقة فقيرة كادحة غالبيتها تعيش دون خط الفقر وطبقة غنية بشكل فاحش تمثل المستفيدين من ظاهرة الفساد الاداري مع إختفاء الطبقة الوسطى بسبب تحولها إلى طبقة فقيرة متأثرة بالتضخم والاضرار الاقتصادية او لتحولها الى طبقة غنية نتيجة استثمارها لظاهرة الفساد في تحقيق مآربها الشخصية.

٩. يتسبب الفساد الإداري بأشاعة روح اليأس بين افراد المجتمع.

إنّ أفدح ما يحدثه الفساد الاداري من تكلفة هي اشاعة روح اليأس بين ابناء المجتمع، ويتفق علماء الاجتماع على إنه كلما انخفض الامل انخفضت المبادرة وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد وعندما يقل الجهد يقل الانجاز ويضيع الوقت، ومن دون إنجاز يتوارث الناس الاحباط واليأس جيلاً بعد جيل ولكن الامر أكثر خطورة في العراق هو إن هناك بيئة حاضنة للفساد وهذه البيئة عادة ماتترك العنان

(١) ياسر خالد بركات الوائلي. الفساد الاداري، مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد، مجلة النبأ (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، سنة ١١، ع ٨٠، كانون الثاني، ٢٠٠٦)، ص ٤٧.

للفساد الاداري لكي يستشري من دون ان تمارس دورها في كبح جماحه بل انها تهىء كل الفرص للتمدد والازدهار ليصبح الفساد مؤسسة فوق القانون ومن ثم إضاعة الجهد والوقت والمال.^(١)

١٠. الفساد الإداري يؤدي إلى إرتفاع نسبة البطالة.

من النتائج المحتملة للفساد الاداري أن ينخفض مستوى الوظائف في القطاعين العام والخاص لان المؤسسات تفقد فرصتها في النمو والتوسع وتكون نوعاً من الوظائف الرديئة في الأنظمة الفاسدة لان مسؤولي الحكومة ينفقون الموارد على الرشاوى بدلاً من تقديم الخدمات وتوفيرها.

١١. يسهم الفساد الإداري في إرتفاع معدلات الجريمة.

يعمل الفساد الاداري على تركز نظم تغفل فيه سيادة القانون بشكل كبير ويخلق مجتمعا تكون فيه المؤسسات القانونية والقضائية والتنفيذية غير فاعله وفي الأنظمة الفاسدة يتمكن المحتالون وبسهولة من الهروب من العقاب وفي ظل إرتفاع نسبة البطالة تزداد حجم الجريمة وتكثر انواعها، ومن ثم فالفساد الاداري لا يؤدي الى الجريمة السياسية وحسب بل هو مسؤول ايضا عن تعزيز جرائم القتل والسلب والنهب فضلا عن الجرائم المنظمة التي تشيع حاليا في المجتمع العراقي.^(٢) ويتضح مما سبق إن تكاليف الفساد تتعدد بشكل كبير ومؤثر على أفراد المجتمع بصورة عامة وعلى الدولة وامنها واستقرارها بصورة خاصة، والاثار لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، فالفساد الاداري يضعف من امكانيات دافعي الرشاوى، ويشكل خطراً على المؤسسات التي يعمل فيها هؤلاء، والتي هي لخدمة المجتمع وليس لخدمة فئة منهم دون غيرهم، أما التكاليف الاقتصادية الاخرى فتتمثل بالاموال التي تنفقها الدولة على انشاء أجهزة الرقابة والتفتيش والضبط الاجتماعي والقوى البشرية التي تعمل فيها والموارد والمعدات التي تستلزمها، فهذه تكاليف كان يمكن ان توجه لتنمية الاقتصاد بشكل اكثر ايجابية.

(١) د. جاسم محمد الذهبي، الفساد الاداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (جامعة بغداد، كلية الاداره والاقتصاد، الجزء الصغير، ٢٠٠٥). ص ٢٣٠-٢٣١.

(٢) د. جون د. بسوليفان والكسندر شكونكوف، مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص (واشنطن، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٥) ص ١٦.

بل إنّ الآثار الاجتماعية للفساد الاداري بأشكاله كافة تتعدى الارقام الحسابية لان من أخطر نتائجها هو الخلل الكبير الذي يصيب إخلاقيات العمل وقيم المجتمع، إذ تضعف وظيفة القيم الرادعة ويتعمم سلوك الفساد ويصل غير المؤهلين لمراكز اتخاذ القرار وتضيع بذلك الحقوق الاساسية لافراد المجتمع، بما فيها حقهم في العيش الامن والكريم.

وبضعف القانون وسيطرة السلوك المنحرف يضعف النظام السياسي ويبدأ بالتآكل من جميع الأطراف الى ان يتم إنهياره ونتيجة لذلك يسحب من الدولة موقعها الحضاري وسمعتها الدولية، ومن الجدير بالذكر ان هذه الآثار تختلف في نسبتها وفقاً لمعدلات إرتفاع او إنخفاض الفساد الاداري، ودائرة اتساعه في بنية المجتمع.

المبحث الثاني

الفساد الاداري في العراق

جذوره، أشكاله، أسبابه

تمهيد:

لم تقتصر ظاهرة الفساد الإداري على حضارة دون غيرها ولا على نظام سياسي دون آخر ولا على دولة فقيرة وأخرى غنية، بل تكاد تكون هذه الظاهرة ملازمة للحضارة البشرية، وجزء لا يتجزأ من الصراعات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ. فما من ثورة قامت أو أنظمة تهافت أو أمم إنهارت إلا وكان الفساد الإداري عنصراً فاعلاً في تحقيق ذلك، وتبدو لنا هذه الظاهرة جلية في كل مآثراته من تاريخ المدن أو سير الشعوب، الأمر الذي يجعلنا نشعر بانها حالة ملازمة للحضارة البشرية منذ نشوئها.

ولم تكن الدولة العراقية بمأمن من هذه الآفة التي تعاني منها جميع دول العالم، بل رافقتها مع تأسيس الدولة العراقية عام (١٩٢١) ومع تعاقب الحكومات والأنظمة السياسية المختلفة، بل حتى مع مجيء الاحتلال (الأمريكي- البريطاني عام ٢٠٠٣). وتعد هذه الظاهرة من أهم العقبات الأساسية التي ما إنفكت تعيق كل محاولة للنهوض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، حتى إنتشرت في الوقت الحاضر بشكل سريع ومخيف، فنمت وتشكلت مافيات للفساد الإداري متباينة الحجم ومتعددة الأساليب بأعمال السرقة والرشوة ومختلف أشكال الفساد الأخرى. ولأثراء هذ المبحث بمادته لا بد ان نستذكر بعض الشواهد التي تؤكد وجود جذور لهذه الظاهرة في تاريخ العراق القديم وعصر الاسلام.

أولاً: الفساد الاداري في العراق القديم. Administrative Corruption in ancient Iraq.

يكاد يتفق غالبية العلماء المتخصصين بتاريخ العراق القديم في الوقت الحاضر ان السومريين سكان العراق الاصليين استوطنوا السهل الرسوبي الخصيب من وسط العراق وجنوبه في أزمان لاتعرف بداياتها، قد كانوا أول من أنشأ دولة واخترع رموزاً مسمارية وصاغ ملحمة وترنم بأنغام الفيثارة الذهبية، وكانوا أول من سن قانونا في العالم.

فالأقوام التي استوطنت أرض العراق والتي تؤكد الشواهد التاريخية انها أولى الحضارات في العالم قد عرفت ظاهرة الفساد، لذلك نرى اشارات الى الجرائم الظاهرة في القوانين التي عرفتها (اوروك) و(اورنمو) في الألواح السومرية ومحاضر جلسات مجلس (ارك) حسب اراء (السيركريم)^(١).
فقد ورد في مقدمة شريعة (اورنمو) المكتوبة في زمن لا توجد فيه كتابة في العالم وهو الالف الثالث (ق. م) قول الملك (وبأمر الاله استطاع الملك ان يوطد العدل وان يزيل البغضاء والظلم والعداوة)^(٢).

كما تبين الوثائق التي عُثر عليها وتعود بتاريخها الى الالف الثالث (ق.م) إن المحكمة الملكية آنذاك كانت تنظر في قضايا الفساد مثل (استغلال الذفوذ، استغلال الوظيفة العامة، قبول الرشوة، وانكار العدالة) حتى ان قرارات الحكم في جرائم مثل هذه تصل الى حد الاعدام.^(٣)

كما يلاحظ ان (حمو- رابي) ملك بابل (١٧٩٢- ١٧٥٠) ق. م، الذي وسع المملكة وصاحب التشريعات المهمة في التاريخ (شريعة حمو- رابي) قد اشار في المادة السادسة من شريعته الى جريمة الرشوة، حيث شدد على احضار طالب الرشوة أمامه ليقاضيه بنفسه وتولييه أمر اجثائه مما يؤكد لنا ان العراقيين القدامى قد أسدوا قاعدة قانونية تمنع الفساد الاداري وتقي المجتمع آثاره.^(٤)

ثانياً: الفساد الاداري في عصر الاسلام.

Administrative Corruption in Islamic age.

تكاد تخلو الفترة من حكم الرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم) والعهد الراشدي من أغلب أشكال الفساد الاداري ما عدا حالات ضيقة، فقد كانت لتعاليم الاسلام التي إنبرت لتتنفض غبار الذل عن الناس رافعة الظلم والحيث للذين لحقا

(١) صموئيل كريم، من الواح سومر. ترجمة د. طه باقر (بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٧٥) ص ٨١-٨٢

(٢) طارق حرب، اجندات امام هيئة النزاهة العامة لمكافحة الفساد، النزاهة شرط اساسي في الموظف العمومي دستوريا وقانونيا، جريدة الصباح- ملحق افاق استراتيجية، ع ٩٩٥، في ٩/١٠، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٨.

(٣) د. ابراهيم عبد الكريم الغازي، تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية (بغداد، مطبعة الازهر، ١٩٧٣) ص ١٠٠

(٤) د. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة (بغداد، دار الرشيد، ١٩٧٩) ص ١١٩

بالبشرية^(١)، والتي بدت بصورة واضحة في آيات القرآن الكريم التي حرمت هذه الظاهرة وحذرت من عاقبتها على الفرد والمجتمع.

فبعض هذه الآيات حدد صراحة الجزاء الذي يترتب على المفسدين كقوله

تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾^(٢).

وبعضها حدد صراحة عقوبة السارق بقوله تعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾^(٣)، أما البعض الآخر فقد نهى عن

أكل المال الحرام بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^(٤).

فمن أهم اشكال الفساد الاداري اعطاء الرشوة الى الحكام ليقضوا لصاحبها أكثر منها او يحكموا له بغير الحق.

وعدت الشريعة الاسلامية أخذ الاموال العامة بغير حق سرقة، وقد عد الذبي عليه الصلاة والسلام الهدايا التي يأخذها العاملون في الاعمال العامة غلواً بقوله " هدايا العمال غلول" لانها من اكل اموال الناس بالباطل، ووصف حيازة المال العام بدون وجه حق كحيازة قطعة نار من جهنم، ورفض عليه الصلاة والسلام الصلاة على رجل مات يقال له (كركرة) لانه سرق من المال العام.^(٥)

وكان النبي عليه الصلاة والسلام يستوفي الحساب على عماله فيحاسبهم على المستخرج والمصروف لضمان الاموال العامة من الهدر أو السرقة، منها حديث ابي حميد الساعدي قال "استعمل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) رجلاً من الازد يقال له " ابن اللتييه على الصدقة فلما قدم، قال: هذا لكم وهذا أهدي الي قال: فقام النبي عليه الصلاة والسلام فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد فاني أستعمل الرجل منكم على العمل ممالواني الله فيأتي فيقول: هذا لكم، وهذه هدية أهديت لي، افلا جلس في بيت

(١) د. سيف راشد الجابري، ود. كامل صكر القيسي، كيف واجه الاسلام الفساد الاداري، م. س. ذ. ص ٧١

(٢) سورة المائدة. آية ٣٣.

(٣) سورة المائدة. آية ٣٨.

(٤) سورة البقرة. آية ١٨٨.

(٥) محمد بن احمد الانصاري القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، ج ٢، (بيروت، دار احياء التراث العربي، ١٩٨٥)، ص ٢٠٤

أبيه وامه حتى تأتية هديته ان كان صادقاً؟ والله لا يأخذ أحدكم بغير حقه الا لقي الله يحمله يوم القيامة على رقبته، فلا أعرفن احدا منكم لقي الله يحمل بعيرا له رغاء او بقرة لها خوار، او شاه تيعر، ثم رفع يده حتى روي بياض أبطيه يقول: اللهم هل بلغت" (١) وبذلك أكد النبي عليه الصلاة والسلام ان هناك حساباً آخروياً سيتعرض له العامل الخائن فضلا عن محاسبة المسؤول الاداري الاعلى له في هذه الحياة.

وقد كان لسلوك النبي (محمد) عليه الصلاة والسلام وتعاليمه أثر كبير في مجتمعه، فقد سار الخلفاء الراشدون من بعده على نهجه فطبّقوا تعاليمه التي تضمن اموال المسلمين من الهدر والسرقة. (٢)

فقد روي انه لما قدم أبو هريرة من البحرين التي ولاه الخليفة (عمر) "رضي الله عنه" قال له عمر: يا عدو الله وعدو كتابه، أسرقت مال الله؟ قال ابو هريرة: لست بعدو الله وعدو كتابه، ولكنني عد ومن عاداهما، ولم أسرق مال الله، قال له عمر: فمن اين اجتمعت لك عشرة الاف درهم؟ قال ابو هريرة: خيلي تناسلت، وعطائي تلاحق، وسهامي تلاحقت فقبضها منه وأودعها بيت المال- قال ابو هريرة فلما صليت الصبح استغفرت لاميير المؤمنين... قال ابو هريرة: ثم قال لي عمر بعد ذلك: ألا تعلم؟ قلت: لا. قال: قد عمل من هو خير منك يوسف، فقلت ان يوسف نبي بن نبي واننا ابن أميمه، وأخشى ثلاثة وانتين، قال: فهلا قلت خمسا؟ قال: أخشى بان اقول بغير علم، واحكم بغير حلم او قال: اقول بغير حلم، واحكم بغير علم، وأخشى ان يضرب ظهري ويشتم عرضي وينتزع مالي". (٣)

ويلاحظ انه لا توجد للحصانة الدبلوماسية والادارية والوظيفية اي مفهوم عند الخلفاء الراشدين، اذا خرج الدبلوماسي عن الحق وجاء الاداري الى مالاييلق وباجحاف أو عدم اهتمام بالقوانين، حتى ان العقوبة استوجبت لأحد العمال المقربين للخليفة (علي) "كرم الله وجهه" ففر منه وجيء به اليه فقال له والله إنَّ المقام معك لذل وان تركك لكفر. (٤)

(١) محمد بن اسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح، صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى البغا، كتاب الهبة وفضلها، باب من لم الهدية لعله، ج ٢، ط ٣، (بيروت، دار بن كثير، ١٩٨٧) ص ٩١٧

(٢) د. خولة عيسى صالح، الرقابة الادارية والمالية في الدولة العربية الاسلامية (بغداد، بيت الحكمة، دار الابداع للطباعة والتصميم، ٢٠٠١) ص ٢١.

(٣) ابي عبيد القاسم بن سلام، الاموال، تحقيق محمد خليل هراس، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦) ص ٢٨٢-٢٨٣

(٤) السيد صادق الحسيني الشيرازي، السياسة من واقع الاسلام، ٢٠٠١، (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، ٢٠٠١) ص ١٤٧

وورد إنَّ وهب بن منبه كان علي بيت مال المسلمين في اليمن، فكتب الى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قائلاً: اني فقدت من بيت مال المسلمين ديناراً، قال: فكتب اليه عمر بن عبد العزيز اني لأتُهم دينك ولا مادتكَ ولكن اتُهم تضییعك وتفریطك، وانا حجيح المسلمين في اموالهم.^(١)

وبانتقالنا من عصر صدر الاسلام الى العصور الاسلامية الاخرى نلاحظ ان الظاهرة برزت في العصرين الاموي والعباسي، حيث كان المال يبذل في العصر الاموي للجماعات والفرق المعارضة لضمان ولائها للامويين، ولكي يحافظ الولاة الباذلون لذلك المال على مناصبهم.

ويذكر أيضاً تجلي ظاهرة الفساد الاداري في العصر العباسي الاخير بشكل منتشر في أغلب المراكز الوظيفية، الامر الذي أدى الى حدوث موجه من الاضطراب الاداري الذي ينتهي بالخلل الى جميع أركان الدولة التي انهارت واتاحت للترق بقيادة هولاء اسقاط (بغداد) يوم الاثنين ٥ صفر سنة (٦٥٦هـ-١٢٥٨م).^(٢)

وفي إثناء حكم العثمانيين للعراق الذي إنتهى عام (١٩١٧) باحتلال الانكليز للعراق، انتشرت الرشوة وأشكال الفساد الاداري الاخرى بشكل أكثر فداحة عما قبل وتمثلت على سبيل المثال لا الحصر في اعطاء فرمانات لبعض العوائل العراقية للاستيلاء على اراضي الدولة بدون وجه حق، خصوصاً الفرمان الذي اعطاه الوالي مدحت باشا الى ثامر السعدون الذي قام بدوره بتوزيع الاراضي على عائلته وأقاربه وكتبه.^(٣)

ثالثاً: الفساد الاداري في العراق الحديث Administrative Corruption in Modern Iraq

لقد شهد العراق في العصر الحديث شيوع ظاهرة الفساد الاداري في مؤسسات الدولة العراقية وكانت سبباً في إنهيار الانظمة السياسية المتعددة التي تعاقبت على الحكم في العراق وأدت الى إنهيار الاقتصاد العراقي مرات عديدة فضلاً عن تكلفتها الاجتماعية على افراد المجتمع، ومن أجل الوصول الى معرفة أسباب الفساد الاداري

(١) عبد الرحمن بن علي الجوزي، سيرة عمر بن عبد العزيز (القاهرة، دار الفجر، ١٩٩٩) ص ٧٨

(٢) د. قصي الحسين، الفساد والسلطة (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ١٩٩٧) ص ١٤٦.

(٣) فلاح ياسر القيسي، الفساد الاداري بين الماضي والحاضر، بحث منشور على الانترنت ص ٢،

في ظل الاحتلال (الأمريكي- البريطاني)، لابد من معرفة بدايات الفساد الإداري في الحكومة العراقية الحديثة.

١. الفساد الإداري في العهد الملكي Administrative Corruption in Royal age

لم يأت الفساد الإداري في العهد الملكي (١٩٢١- ١٩٥٨) من فراغ وإنما كان إمتداداً للفساد الإداري الذي كان مستشرياً في عهد الدولة العثمانية التي كان العراق جزءاً منها لعدة قرون.

فقد كانت الوظيفة في العهد العثماني تؤجر وتباع وتشتري، فضلاً عن وجود (تسعيه) للمناصب ويزداد السعر مع أهمية الوظيفة أو المنصب، وما يمكن ان يجلبه من عوائد على الشخص ابتداءً من الوالي وحتى اصغر موظف.^(١)

و حين أسست الدولة العراقية على أنقاض الولايات العثمانية القديمة (بغداد، الموصل، البصرة) كان من الطبيعي ان ترث (فيما ورثته) تركة ثقيلة بما فيها تقاليد وأعراف الفساد الإداري وضعف القوانين التي تركت اثارها على الجهاز الإداري في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من إنَّ الوظيفة كانت تمثل السلطة والنفوذ باجلى صورها فضلاً عن إنها تتيح للفرد فرصاً كبيرة لاستغلال النفوذ والاثراء غير المشروع، الا ان الموظفين كانوا يتسمون بقلة الكفاءة وضعف الاداء.^(٢)

وقد كانت الرشاوى تأتي علناً وتتم في كثير من الاحيان على شكل هدايا او هبات منتشرة بشكل واسع جداً في وزارات الدولة وبشكل مألوف للموظفين والمسؤولين الكبار، إذ كان يطلق على الشرطي العراقي في ذلك الوقت تسمية (أبو الواشر)* لأنه يتقاضى الدراهم والرشاوى.

واستمر الحال في ازدياد حجم الفساد الإداري مع بدء توسع الجهاز الإداري في شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الامر الذي دفع اغلب

(١) مؤيد عبد القادر الحبيطي، تحديات الفساد الإداري في العراق خلال التحول والاضطراب، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية (جامعه تكريت، سنة ١، مج ١، ١٤، ٢٠٠٥)، ص ٩٦

(٢) د. عبد الجبار منديل، استشراف لمستقبل عراقي من دون فساد- الفساد في العراق بين الماضي والحاضر- بحث منشور على الانترنت. ص ٥، على الموقع www.iraqihome.com

(*) ابو الواشر، تعبير يشير الى الشرطي العراقي بشكل مباشر فهو يتقاضى العملة المعدنية العراقية (الدرهم) التي كانت لها قيمة شرائية انذاك والتعبير كناية عن الجهاز الإداري العراقي باجمعه.

الموظفين لانتهاز الفرص للحصول على الاموال بطرق غير قانونية والذي سبب تذمر المواطنين وعجل بانهيـار الحكم الملكي.^(١)

٢. الفساد الاداري في العهد الجمهوري Administrative Corruption in Republican age

على الرغم من مجيء الحكم الجمهوري في (١٤ تموز ١٩٥٨)، الا ان الفساد الاداري أخذ بالازدياد، فلم تشكل اي لجنة تطهير او تطبيق من اين لك هذا.^(٢) واستمر الحال حتى مجيء النظام البعثي (١٩٦٨-٢٠٠٣) الذي تسبب بأفة هدر وتبذير اموال الدولة إذ تم صرف الكثير من موارد البلد على مشاريع لا تمت باية صلة للتنمية.

كما ان الحرب العراقية الايرانية وارهاسات غزو الكويت وما أعقبها من حصار اقتصادي ادت الى انهيار الاقتصاد العراقي الالف المرات قياسا بقيمته قبل حرب الخليج الاولى، التي كانت السبب الرئيس لانهيـار البنية التحتية للاقتصاد العراقي، وتركت اثاراً بعيدة المدى على القيم الاجتماعية.

ومن جهة اخرى أدت هذه العوامل الى انخفاض مستوى المعيشة للمواطن بشكل كبير وخاصة بعد حرب الخليج الثانية، إذ بات الراتب الشهري لا يكفي للمعيشة مما دفع الى ظهور اشكال متعددة من الفساد الاداري في الجيش والشرطة والنظام القضائي والصحي والاجهزة الادارية الاخرى، وكان الاثر الاسوأ لهذه الممارسات قد امتد الى النظام التعليمي^(٣)، فانتشرت ظاهرة الرشوة والابتزاز في دوائر الدولة فضلا عن فرض بعض الدوائر على المواطنين ممن يراجعونها لتمشية (معاملاتهم) تجهيزها بالورق لاتمام (معاملاتهم) وهو يكفي لعشر مئة منها، وأصبح لبعض الدوائر موظفون يتعاملون مع المواطن ويقيضون مبالغ كبيرة لقاء الحصول على اجازة السوق او جواز السفر او الجنسية^(٤). فضلا عن قيم المدسوبة والسرقة لدى كبار المسؤولين كان اخرها واشهرها عقود مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء).^(٥)

(١) المصدر السابق. ص ٨

(٢) فلاح ياسر القيسي، الفساد الاداري بين الماضي والحاضر. م. س. ذ ص ٢

(٣) مؤيد عبد القادر البيهطي، تحديات الفساد الاداري في العراق خلال التحول والاضطراب م. س. ذ. ص ٩٦.

(٤) نزيه اليقوبي. الفساد الاداري وكيفية معالجته، مجلة صوت الكلداني العدد (١٥) ص ٥٦ منشور على الانترنت. [www. Albagh.com](http://www.Albagh.com)

(٥) وجدان فالح الساعدي، مشاكل الهدر والاسراف والفساد الاداري في الدولة، مجلة النبا (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، سنة ١١، ع ٨٠، ك ٢، ٢٠٠٦). ص ١٠٢

٣. الفساد الإداري في ظل الاحتلال (الأمريكي- البريطاني)

Administrative Corruption under the (American- British) occupation.

يشير الباحثون والاكاديميون في مجال الادارة العامة والسياسيون العراقيون وغير العراقيين الى ان ظاهرة الفساد الاداري في العراق ازدادت بشكل سريع ومخيف مع بداية الاحتلال (الأمريكي- البريطاني) للعراق، وأصبحت هذه الظاهرة من أهم العقبات التي تواجه الحكومة الدائمة (التي أنشئت بعد الحكومة الإنتقالية)، بعد أن بدأت واضحة في مؤسسات الدولة بصورة أكثر ضراوة عما قبل الاحتلال، اذ تشير إحصائيات منظمة الشفافية الدولية لعام (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧)* الى ان العراق يقع في المراتب الاخيرة في سلم الفساد في العالم.

وقد اتسمت المرحلة التي يمر بها العراق في ظل الاحتلال بتزايد أشكال الفساد الاداري في مؤسسات الدولة بشكل سريع ومستمر، نتيجة للفوضى والتسيب الاداري والفراغ الامني، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي المتمثل بتعاقب الحكومات (مجلس الحكم، الحكومة المؤقتة، الحكومة الانتقالية، الحكومة الحالية) التي تركت ثقلها على الجهاز الاداري، فغالبيتها المؤسسات الادارية إنشاء مدة البحث تكافح جاهدة لمعرفة العدد الحقيقي للعاملين فيها والذين يتقاضون رواتبهم منها، لان غالبية هذه المؤسسات حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام (٢٠٠٥) ينقصها البيانات والاحصائيات وفي التقرير نفسه حذر بيتر ايجن رئيس المنظمة، من حجم الكارثة التي يمر بها العراق نتيجة للفساد الاداري بقوله "إنَّ أغلب الاموال المتوقع انفاقها في عمليتي البناء والاعمار لم يتم انفاقها بعد فاذا لم تتخذ خطوات سريعة سيصبح العراق عندئذ اكبر فضيحة فساد في التاريخ الانساني المعاصر".^(١)

ولكي ندعم كلامنا بالقرائن نورد هذه الامثلة على سبيل المثال لا الحصر نثبت به صحة ماتقدم:^(٢)

١. وصل حد الفساد الاداري في مؤسسات الدولة الى ان كلفة تدريب الشرطي

(*) انظر تقارير منظمة الشفافية الدولية على الموقع www.transparency.org

(١) منظمة الشفافية الدولية، التقرير الفساد السنوي لعام ٢٠٠٥، م. س. ذ.

(٢) وجدان فالح الساعدي، مشاكل الهدر والاسراف في الدولة. م. س. ذ. ص ١٠٢-١٠٣.

العراقي الواحد خلال مدة تتراوح بين (٦-٨) اسابيع في الاردن الى قيمة تتراوح بين (٤٠-٦٠) الف دولار امريكي فيما عرضت دول اخرى تدريب الشرطة العراقية مجاناً.

٢. اكد البنتاغون الامريكي في تقرير صدر عنه بتاريخ الجمعة (٤ آذار ٢٠٠٥) ان مبالغ كبيرة من أموال إعادة اعمار العراق صرفت على مشاريع لا تمت بأية صلة لاعمار العراق، إذ اشار رئيس مكتب ادارة اعمار العراق (بيل كايلود) إلى أن أموال العراق قد صرفت في مشاريع غير ذات فائدة وليست مخصصة للاعمار بسبب الفساد الاداري الموجود في مؤسسات الدولة العراقية.

٣. انفق المسؤولون الاميركيون المشرفون على صندوق "تنمية العراق" كل اموال الصندوق ما عدا (٩٠٠) مليون دولار (علماً بان اموال الصندوق تقدر بـ (٨) مليارات دولار صرفت قبل ايام من تسليم السلطة للعراقيين في (٢٨/٦/٢٠٠٤).

٤. مليارات خصصت لمشاريع خدمية كالكهرباء والماء وما زالت مدن عراقية تعيش في ظلام شبه دائم ومياه شرب ملوثة نتيجة الفساد الاداري في تلك المؤسسات.

٥. اكد تقرير المفتش العام الامريكي (ستيوارت بوين) المتخصص بشؤون إعادة الاعمار في العراق والصادر في (٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٦) أن أغلب اموال إعادة الاعمار في العراق قد صرفت في مشاريع غير فعالة، والتي اهدرت بسببها عشرات المليارات، كما اشار التقرير الى ان اثار الفساد المدمرة تهدد عملية إعادة وبناء الديمقراطية لاسيما الفساد في قطاع النفط. (١)

٦. بينت احصائيات الامم المتحدة ان مانبسته ٧٠% من اموال إعادة الاعمار في العراق تضمحل جراء الفساد الاداري الذي يترافق مع تنفيذ تلك العمليات وهذه النسبة تعد الاكبر في تاريخ الفساد الاداري في العراق والتي تؤثر حجم الكارثة التي يمر بها البلد الذي يعاني من مرحلة الفوضى الاقتصادية والسياسية. (٢)

٧. على الرغم من صرف مئات الملايين من الدولارات على وزارة الصحة، الا

(١) قضايا الفساد في إعادة اعمار العراق تحت الاحتلال، تقرير المفتش العام الامريكي المختص بشؤون إعادة الاعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة

العربية، سنة ٢٨، ع ٣٢٥، آذار، ٢٠٠٦) ص ٨٤

(٢) نضال ناجي، التكلفة الاقتصادية للفساد الاداري والمالي جريدة المدى، صفحه في الحدث الاقتصادي، ع ٦٤٢، في ١٣ نيسان ٢٠٠٦. ص ١٣.

ان الفساد الاداري في الوزارة جعل الدواء بعيداً عن متناول المحتاجين اليه، مما جعل الاطفال يواجهون الموت الجماعي، فضلاً عن ارتفاع معدلات سوء التغذية.^(١)

ويتعدى الفساد الاداري في ظل الاحتلال وبخاصه في السنوات الاولى منه نطاق الافراد والجماعات البسيطة الى دوائر البلديات والمديريات والى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات والاحزاب* والشخصيات السياسية والى وحدات الشرطة والحرس الوطني وقوات حماية المنشآت** والاستخبارات الحديثة والى الشركات الوطنية والاقليمية والعالمية، ويبلغ ذروته داخل اروقة الوزارات*** على أيدي كبار الموظفين المنفذين لعمليات السطو والنهب والاختلاس واستغلال المنصب العام. ففي أكثر مؤسسات الدولة نمت مافيات تقود عمليات كبيرة في السرقات والاختلاسات ويحرك الجزء الاكبر من هذه الاعمال مسؤولون كبار**** بالتعاون مع

(1) "Global Corruption report 2006". transparency international. (London, plyto press, 2006).p.2.

(*) اصدرت المحكمة الجنائية المركزية حكماً بالسجن لمدة سبع سنوات غيابياً على وزير الدفاع حازم الشعلان وفق احكام المادة (٣٤٠) ق.ع بعد احالتها من هيئة النزاهة العامة. وصدر القرار غيابياً وفق احكام المادة الاصولية ١٨٢/أ حكماً قابلاً للاعتراض والتميز. كما اصدرت المحكمة حكماً غيابياً على نائب وزير الدفاع زياد طارق عبد الله القطان بالسجن لمدة سنتين عاماً وفق احكام المادة ١٨٢ ق.ع لتوقيعه عقوداً مع شركة وهمية وهدر المال العام عندما كان يشغل منصب نائب وزير الدفاع حازم الشعلان.

(**) كما اصدرت المحكمة الجنائية حكماً غيابياً بالسجن لمدة (١٥) خمسة عشر سنة على النائب الاسبق مشعان ركاض ضامن وابنه يزن مشعان ركاض استناداً لاحكام المادة ٣١٦ الاشق الاول، ق.ع وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) بعد احالتها من هيئة النزاهة على خلفية قيام المتهمين بجريمة الاستيلاء على المبالغ المخصصة لطعام افواج حماية النفط التابعة لوزارة الدفاع من خلال تأسيس شركة وهمية يقوم بدارتها المتهم الثاني يزن مشعان بصفته المدير التنفيذي، وصدر القرار استناداً لاحكام المادة ١٨٢/أ الاصولية حكماً غيابياً قابلاً للاعتراض والتميز.

(***) اصدرت المحكمة الجنائية حكماً بالسجن لمدة (١٥) سنة على احد منتسبي وزارة الدفاع وفق احكام المادة (٣١٦) ق.ع وبدلالة المواد (٤٧، ٤٨، ٤٩) بعد احالتها من هيئة النزاهة على خلفية قيام المتهم بالتزوير واختلاس المبالغ المدفوعة كدفعات طوارئ لمنتسبي الجيش العراقي، حيث تم ضبط كتاب مزور بالعدد ٢٨٩ في ٢٠٠٥/٢/٢٨ مذسوب الى مديرية المحاربين في وزارة الدفاع والموجه الى مصرف الخفاء، يتضمن تزويره لتسهيل مهمته بصرف المبالغ، وصدر القرار استناداً لاحكام المادة (١٨٢/أ) الاصولية حكماً وجاهياً قابلاً للتميز.

(****) كما اصدرت المحكمة الجنائية العراقية حكماً غيابياً بالسجن (٧) سنوات على وزير الكهرباء الاسبق ايهم جاسم محمد السامرائي وفقاً لاحكام المادة (٣٤٠) ق.ع بعد احالتها من قبل هيئة النزاهة العامة على خلفية قيام المتهم بمخالفات قانونية احدثت ضرراً باموال ومصالح

موظفين آخرين يمسكون بمفاتيح الثروة والدخل*.
وعليه فمن أهم أشكال الفساد الإداري في العراق في الوقت الحاضر هي (الرشوة، استغلال النفوذ، الإثراء غير المشروع، السرقات والاختلاس، التزوير) فضلاً عن قضايا المحسوبية والمنسوبية والتي ببسببها تم تعيين اشخاص غير كفؤين لادارة مناصب ادارية عليا في الدولة.^(١)

وقد كشف تقرير لجنة النزاهة النيابية الذي قدم الى الجمعية الوطنية في الحكومة الانتقالية والذي نوقش في جلستها الـ(٦٧) المنعقدة بتاريخ (٢١/٩/٢٠٠٥) عن أغلب أشكال الفساد الإداري الموجودة في مؤسسات الدولة وتقسم هذه الاشكال على:^(٢)

١. وجود مخالفات في اجراءات العقود في اغلب الوزارات ادت الى تبذير المال العام وضياعه تقدر بمليارات الدولارات وكثير منها عقود وهمية.
٢. إنتشار ظاهرة الاسماء الوهمية* في كثير من الوزارات وخاصة المؤسسات الامنية (الداخلية - الدفاع- حماية المنشآت) فضلاً عن وجود أفواج أمنية وهمية اخرى.

الجهة التي يعمل بها بحكم وظيفته وانه صادق على العقد كونه رئيس الدائرة الاعلى و صدر القرار غيابيا قابلا للاعتراض والتمييز وفقا احكام المادة ١٨٢/أ الاصولية وافهم علنا في ٢٩/٥/٢٠٠٧، ويذكر انه قد صدرت عدة احكام سابقة بحق المتهم الهارب على خلفية قضايا فساد اداري ومالي محالة من قبل هيئة النزاهة.

(*) اعلنت هيئة النزاهة العامة عن احالة (١٤) وزيراً وعضواً في البرلمان و(٤٣) وكلاً لوزاره ومستشاراً و(٤٠) من المدراء العامين الى القضاء بتهمة الفساد الاداري، الوزراء واغلب المدراء العامين ينتمون الى الحكومة المؤقتة والحكومة الانتقالية. وللمزيد يرجى الاطلاع على:-
www.almughtarib.com/index-phpz ، www.Nazaha.org ، www.iraqcenter.net ، ملفات الفساد في العراق، الموقف الشامل للحكومات المتعاقبة بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، بيان هيئة النزاهة العامة في ١٥/١٢/٢٠٠٦ على الموقع <http://inciraq.com> ،
(١) تقرير مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات حول الفساد الاداري والمالي في العراق، مجلة الذبا (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، سنة ١١، ك٨٠، ٢، ٢٠٠٦)، ص ٩٢.

(٢) تقرير لجنة النزاهة الدوري في الجمعية الوطنية السابقة عن الفساد الاداري في مؤسسات الدولة، منشور في الانترنت على الموقع WWW.tareekalshaob.com
(*) اعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية عبد الكريم خلف ان الوزارة قد سحرت (١٤) الف من منتسبيها في عام ونصف بما فيهم ضباط وصنوف أمنية اخرى لقضايا تتعلق بالفساد الاداري.

(**) كشف وكيل وزارة الداخلية عن تشكيل فوجين وهميين تذهب مخصصا تهما الى ارباب الفساد الاداري في اجهزة البصرة الامنية، كما اصدرت المحكمة الجنائية المركزية حكماً بالسجن لمدة

٣. إنتشار الرشاوى بشكل علني والتعيين مقابل مبلغ محدد و هذه الظاهرة أحد الاسباب الرئيسية لنفوذ المنحرفين الى جسد الدولة.

٤. إنتشار ظاهرة الطرد والفصل وبقاء الرواتب مفتوحة.

٥. إنتشار ظاهرة بيع الاسئلة على الطلبة في كثير من المدارس و هذه من اخطر الظواهر التي تهدد الكيان التعليمي للمجتمع.

٦. عقود الدول المانحة يتجلى فيها الفساد الاداري فقد أخرجت هذه المبالغ من بلدانهم بشكل قانوني وسرقت في العراق من قبلهم تحت عناوين مختلفة اهمها مشاريع الاعمار في العراق.

٧. إنتشار ظاهرة الايادات غير المدروسة وغير المبررة والتي ظهرت في اغلب الوزارات بشكل كبير.

ولقد دقت بالفعل منظمة الشفافية العالمية جرس الانذار مرة اخرى بعد التقريرين لعامي (٢٠٠٤) و(٢٠٠٥) عندما أعلنت في تقريرها الصادر في (٧) تشرين الثاني لعام (٢٠٠٦) ان العراق يأتي بين الدول الثلاث الاولى في نسبة الفساد في العالم.^(١)

ومؤشر مدركات الفساد لعام (٢٠٠٦) مؤشر مركب يعتمد على عدة استقصاءات لاراء الخبراء عند ادراكهم للفساد في القطاع العام في (١٦٣) دولة حول العالم*.

ويقوم المؤشر الدول على مقياس من صفر الى عشر إذ يشير الصفر الى مستويات عالية من ادراك الفساد بينها عشرة تمثل دولا اقل إدراكاً للفساد.

وتشير نتائج المؤشر إن ثلاثة أرباع الدول حصلت على نتيجة اقل من خمس نقاط (يشمل ذلك جميع الدول المنخفضة الدخل وجميع دول افريقيا عدا دولتين) مشيراً الى ان معظم دول العالم تواجه تحديات ارتفاع مستويات ادراك الفساد

(٦) سنوات على احد منتسبي وزارة الدفاع امر افواج الحماية النفطية/الفوج العاشر، وفقا لاحكام المادة ٣١٥ ق.ع وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) بعد احالتها من هيئة النزاهة على خلفية قيام المدان بنشر اسماء (١٠٠٠) منتسب بينهم (٣٠٠) منتسب اسماء وهمية على ملاك وزارة الدفاع/ الحماية النفطية واستلام رواتبهم، وصدر القرار لاحكام المادة الاصولية ١٨٢/أ حكماً حضوريا قابلاً للتمييز. للمزيد انظر WWW.Nazaha.org،

www.alnajafnews.net

(1) Global corruption 2006.Transparency international, (berlin November 2006)
للمزيد انظر www.transpaency.org

(*) انظر ملحق رقم (٢).

المحلي، فاحدى وسبعون دولة تمثل قرابة نصف عدد الدول في المؤشر حصلت على نتيجة اقل من ثلاث نقاط مشيراً الى ان ادارك الفساد يعد ظاهرة في هذه الدول. وحصلت هايتي في المؤشر على ادنى نتيجة بمقدار (١.٨) نقطة واشتركت كل من غينيا والعراق وميانمار في الترتيب قبل الاخير برصيد (١.٩) وتربع على قمة العرش كل من فنلندا وايسلندا ونيوزلندا بدرجات اعلى من (٨.٦) درجة. وبين الاسير لورانس كوكدفت (رئيس فرع منظمة الشفافية في بريطانيا) ان الدول الفقيرة ليست وحدها بؤر ازدهار الفساد، فمستويات الفساد مرتفعة في دول اوروبية وفي دول نفطية مثل نيجيريا، انغولا، اذربيجان، كازاخستان، ليبيا، العراق، فنزولا.

ومن اجل قلب هذا الحال بحيث ينال الناس العاديون حصة من الثروة النفطية في بلدانهم تجري منظمة الشفافية الدولية مع منظمات غير حكومية اخرى، حملة تطالب فيها الشركات النفطية العالمية بذشر ماتدفعه الى الحكومات والى شركات النفط الحكومية.

فنشر هذه المعلومات يُمكن المواطنين والمجتمع المدني في بلدان مثل نيجيريا، انغولا، العراق، اندونيسيا، كازاخستان، تكوين صورة واضحة عن مداخل البلاد. وازضاف كوكدفت "ان ذلك يمكن المواطنين من محاسبة حكومتهم على تقصير موازنة الدولة عن تقديم الخدمات في الموارد العامة، بل تذهب الاموال في مشاريع تمهيدية باهظة الكلفة ولافائدة منها، والى حسابات سرية في مصارف خارجية عائدة الى سياسيين او مسؤولين رفيعي المستوى كما ان الاحزاب السياسية والمحاكم والشرطة هي الهيئات الاشد حاجة للاصلاح.

وحسب مؤشر مدركات الفساد فان هناك تجمعاً يسمى بالدول الفاشلة، في أسفل الترتيب (فشل في عملية الاصلاح) حصل العراق على المركز قبل الاخير، ويذكر ان بيانات قبل الحرب تم (اسقاطها من حسابات المؤشر عام ٢٠٠٦) كما أشار التقرير الى ان وسطاء برنامج الامم المتحدة للنفط مقابل الغذاء مازالوا يمارسون دوراً رئيسياً في قيادة الفساد بالعراق.

ومرة اخرى تدق منظمة الشفافية جرس الانذار عندما أعلنت في تقريرها الصادر في (٢٠٠٧/٩/٢٦) إنَّ الصومال و العراق وميانمار هي الدول الثلاث الأكثر فساداً في العالم.

إذ حافظ العراق على تسلسله من بين الدول الاكثر فساداً في العالم طيلة السنوات الاربعة الأولى للاحتلال، مما يفسر لنا فشل جهود الاصلاح للأجهزة الرقابية المحلية ومدى حجم الظاهره التي إزدادت اثارها واتسعت أشكالها. إنَّ ما تقدم يشير الى بيان تقارير أ هم المنظمات الدولية بشأن الفساد والتي حددت موقع العراق على خارطه الفساد على المستوى الدولي.

أما ما يتعلق بالتقارير المحلية في العراق فقد كشفت هيئة النزاهة العامة عن عدد الاخبارات الكلي لقضايا الفساد الاداري التي حصلت عليها الهيئة عن طريق مصادرها المعتمدة (ديوان الرقابة المالية، مكتب المفتش العام في كل وزارة، الخط الخط الساخن، وسائل الاعلام، البريد الالكتروني، الاخبار المباشر، وسائل اخرى) والتي بلغ مجموعها الكلي (٤٥٩٨) اخباراً ابتداءً من تأسيس الهيئة في (٢٠٠٤/٦/٢٨) حتى (٢٠٠٦/١٢/٣١) وقد أعلنت الهيئة عن عدد هذه الاخبارات عبر مرحلتين:

١ - المرحلة الاولى^(١)

الاعلان عن عدد الاخبارات التي حصلت عليها الهيئة من مصادرها المعتمدة ابتداءً من تأسيس الهيئة حتى (٢٠٠٥/١٢/٣١) والتي بلغت (٢٦٢٧) اخباراً، تضم مختلف اشكال الفساد الاداري التي تم التعرف عليها في المبحث السابق والتي صنفنا حسب حجمها كالآتي:

١. استغلال المنصب العام (٤٧٧) إخباراً.
٢. الاختلاس (٣٨٥) إخباراً.
٣. الرشوة (٢٥٤) إخباراً.
٤. التزوير (١٣٨) إخباراً.
٥. اشكال اخرى (١٣٧٣) إخباراً.

ويلاحظ ان استغلال المنصب العام تصدر قائمة اشكال الفساد الاداري المبلغ عنها مما يشير الى ان كثيراً من المسؤولين متورطون في أعمال فساد اداري وقد تجاوزوا صلاحياتهم، لما يتمتعون به من نفوذ وسلطة في اتخاذ القرارات، وقد إحتل الاختلاس من حيث عدد الاخبارات المرتبة الثانية فيما جاءت في المرتبة الثالثة الرشوة ثم التزوير ثم بقية اشكال الفساد الاداري، ومن ثم يمكن القول ان أخطر أنواع الفساد الاداري أصبحت منتشرة في مؤسسات الدولة العراقية ويقوم بها مسؤولون كبار.

وقد تحول عدد من هذه الاخبارات الى قضايا جزائية بعد كفاية الادلة بلغت (٧٨٦) قضية، صنفنا حسب مرحلة التحقيق الى:

- مازالت قيد التحقيق (٧٣٢) قضية.
- أغلقت من قبل قاضي التحقيق (٢٧) قضية.
- أحيلت الى محكمة الجنايات (٢٦) قضية.

(١) هيئة النزاهة العامة، دائرة التعليم والعلاقات العامة، التقرير السنوي للفساد في العراق لعام ٢٠٠٥.

- أُحيلت الى جهة تحقيقية بأمر قاضي التحقيق (١) قضية واحدة.
وكانت الجهات التي حصلت على أعلى رصيد من الاخبارات عن قضايا فساد اداري انتشر فيها هي:

١. الداخلية (٣٦٠) اخباراً.
 ٢. وزارة الدفاع (٣٣٠) اخباراً.
 ٣. وزارة التجارة (١٥٥) اخباراً.
- وبعد ان تحولت عدد من الاخبارات الي قضايا جزائية كانت الجهات ذات الرصيد الاعلى من القضايا الجزائية هي نفسها التي حصلت على أعلى رصيد من الاخبارات حيث بلغ عدد القضايا الجزائية لكل وزارة كالآتي:
١. وزارة الدفاع (١٦٣) بقضية جزائية.
 ٢. وزارة الداخلية (١٤٧) قضية جزائية.
 ٣. وزارة التجارة (٥٦) قضية جزائية.

ب- المرحلة الثانية^(١)

الاعلان عن عدد الاخبارات التي حصلت عليها الهيئة من مصادرها المعتمدة ابتداءً من (٢٠٠٦/١/١) حتى (٢٠٠٦/١٢/٣١) والتي بلغت (١٩٧١) اخباراً، تضم مختلف أشكال الفساد الاداري التي تم التعرف عليها في المبحث السابق والتي صنفت حسب حجمها كالآتي:

١. التزوير (٢٣٧) اخباراً.
٢. الاختلاس (٢٣٦) اخباراً.
٣. الرشوة (١٥٠) اخباراً.
٤. إستغلال المنصب العام (١٢٢) اخباراً.
٥. أشكال اخرى (١٢٢٦).

ويلاحظ ان التزوير تصدّر قائمة أشكال الفساد الاداري المبلغ عنها في العام الماضي مما يدل على انتشاره بشكل واسع في اغلب مؤسسات الدولة وقد تلاه الاختلاس والرشوة، فيما جاء استغلال المنصب العام في المرتبة الرابعة بعد ان احتل المرتبة الاولى في التقرير الاول للهيئة مما يؤكد إن أغلب المسؤولين واصحاب النفوذ باتوا يدركون حجم وقوة الهيئة في السيطرة على المال العام، بينما تلت الاشكال الاخرى قائمة الاخبارات.

(*) انظر ملحق رقم (٣).

(١) هيئة النزاهة العامة، دائرة التعليم والعلاقات العامة- التقرير السنوي للفساد في العراق لعام ٢٠٠٦.

وتدل هذه الاخبارات على وجود و عي لدى بعض افراد المجتمع الذين باتوا يدركون خطورة وابعاد ظاهرة الفساد الاداري، مما يشجعهم على الاتصال بالهيئة للتبليغ عن قضايا الفساد الاداري ومواطن وجودها.

وقد تحول عدد من هذه الاخبارات الى قضايا جزائية بعد كفاية الادلة، بلغت (١٥٨٦) قضية، صنفت حسب مرحلة التحقيق الى:

- مازالت قيد التحقيق (٤٥٥) قضية.
 - أُغلقت من قبل قاضي التحقيق (٣٦٦) قضية.
 - أُحيلت الى محكمة الجنايات (٣٥٠) قضية.
 - أُحيلت الى جهة تحقيقية اخرى بأمر قاضي التحقيق (٤١٥) قضية.
- وكانت الجهات التي حصلت على أعلى رصيد من الاخبارات عن قضايا فساد إداري انتشر فيها هي:

١. وزارة الداخلية (٣٣١) اخباراً.
 ٢. وزارة الدفاع (١٨٣) اخباراً.
 ٣. وزارة التجارة (١٠٠) اخباراً.
- وبعد ان تحول عدد من الاخبارات الى قضايا جزائية بعد كفاية الادلة، كانت الجهات ذات الرصيد الاعلى من القضايا الجزائية هي:

١. وزارة الداخلية (٣٢٣) قضية جزائية.
٢. وزارة الدفاع (١٥٥) قضية جزائية.
٣. وزارة التعليم العالي (١٣٧) قضية جزائية.

حيث أصدرت المحكمة الجنائية المركزية خلال عام (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦) ٢٠٠٧) العديد من الاحكام القضائية التي تتعلق بقضايا الفساد الاداري المحالة اليها من قبل هيئة النزاهة العامة و هي أحكام صدرت ضد العديد من المسؤولين في مجلس الحكم والحكومة المؤقتة والانتقالية وعدد كبير من الموظفين العاديين.

وقد تسبب الفساد الاداري في العراق بتدهور المصالح والخدمات العامة في كل مجالات الحياة الاجتماعية بما فيها الامن العام والصحة والتربية والتعليم والبنى التحتية وارتفاع نسبة البطالة ونسبة الجرائم، اذ تسربت الكثير من الاموال التي كانت مخصصة لهذه المصالح والخدمات لتشكل بها مافيات فساد كبيرة مولت بها عناصر إرهابية تنفذ عملياتها البشعة لتحقيق اهدافها السياسية^(١) وهذا ما ذهب اليه رئيس ال (نوري المالكي) عندما أمر بان تكون مواجهة الفساد الاداري موازية لمواجهة

(*) انظر ملحق رقم (٤).

(١) ابراهيم محمد علي، الفساد الاداري والمالي مصدر كبير لتمويل الاعمال الارهابية، جريدة الصباح، ع ٨٧٥ في ٢ تموز ٢٠٠٦ ص ٩.

الارهاب^(١)، كما أدت الاختلاسات الكبيرة في وزارة الكهرباء الى حصول نقص كبير في الطاقة الكهربائية وباتت بعض المناطق العراقية تعيش في ظلام شبه دائم^(٢)، أما اشكال الفساد الاداري في وزارة النفط فهي متنوعة بين السرقة التي تشكل أعلى نسبة بسبب المبالغ الكبيرة التي تنطوي عليها، ويرتبط جزء كبير منها بعمليات التهريب والبيع بطرق غير قانونية، فضلاً عن الرشاوى والتسيب الاداري والاختلاسات في إجراءات العقود الى جانب المخالفات المالية في مديرية حماية المنشآت النفطية ومنح الترفيقات والعناوين خارج الضوابط وتجهيز المولدات الوهمية، وكل ذلك تسبب في ولادة ازمات متعاقبة للمشتقات النفطية وصعود أسعارها، وفي وزارة الصحة فان الفساد الاداري يتمثل في التزوير والسرقة وخروقات في إجراءات العقود واساءة استعمال المنصب الاداري فضلاً عن الفساد الموجود في لجان مشتريات الادوية وابتزاز المرضى من قبل الملاك الطبي والاطباء وإجبارهم على دفع اتاوات لخدماتهم للمرضى.^(٣)

نستنتج مما سبق إنَّ الفساد الاداري يوجد في مؤسسات الدولة العراقية كافة وبمختلف أشكاله ومستوياته، فهو لا يقتصر على الموظفين العاديين بل يشيع بين أوساط السياسيين والمسؤولين العراقيين الكبار وتؤكد التقارير ان الفساد الاداري أصبح ظاهرة متفاقمة الابعاد والاشكال مما يتطلب حلولاً وإجراءات وقائية وعلاجية وإرادة سياسية تكفل القضاء على الفساد الاداري.

رابعاً: أسباب الفساد الإداري The Causes of the Administrative Corruption

بعد ان استعرضنا مفهوم الفساد الاداري ونتائجه في المبحث الاول وبيان أشكاله في المؤسسات العراقية، لا بد من تحديد أبرز الأسباب المحفزة له والتي يمكن أن تنحصر في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية والتنظيمية والاعلامية، إذ إنَّ الفساد الاداري ماهو الا نتاج للعوامل المذكورة.

١. الاسباب السياسية.

- (١) الاستاذ نوري المالكي، ملف محاربة الفساد متداخلا مع الملف الامني، جريدة المؤتمر، ع ١٠٧ في ٢٣ ايار، بغداد ٢٠٠٦ ص ١.
- (٢) المفتش العام في وزارة الكهرباء، الفساد المالي والاداري يؤثر في انتاج الطاقة الكهربائية، جريدة الزمان، ع ٢٣٦٥٤ في ٢ نيسان، بغداد ٢٠٠٦ ص ٢.
- (٣) محمد طه وعواطف عبد الرحمن، ملفات الفساد في وزارتي النفط والصحة، مجلة الشبكة العراقية (بغداد، شبكة الاعلام العراقي، ١٠ ع، سنة ١، في ٢٠/٦/٢٠٠٦) ص ٨-٩.

تلعب طبيعة الانظمة السياسية دوراً بارزاً في تحفيز الفساد الاداري، فالدول التي تتمتع بمؤسسات ديمقراطية قوية ومستقرة تكون أقل فساداً من تلك التي لا تتمتع، اذ لوحظ ان الفساد يزداد في تلك الدول التي يمتلك فيها بعض المواطنين قوة كبيرة وسلطة واسعة تجعلهم أقل عرضه للمساءلة وأكثر حرية في اتخاذ القرارات وهو ما عليه الحال في دول العالم الثالث.^(١)

لذلك فإن محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات الاجهزة الادارية وضعف تنفيذ القوانين وضعف العلاقة بين هذه الاجهزة والجمهور والتعالي وشيوع الولاءات الحزبية على حساب الحس الوطني الشامل وحماية المفسدين والتساهل في محاسبتهم وغياب أو ضعف الانظمة الرقابية، من شأنه أن يدفع الى بروز حالات الفساد الاداري وظهور ممارسات منحرفة تخل بالاهداف والمصالح العامة للمجتمع.^(٢)

ومن جهة اخرى فان الدول التي تمر بدحولات سياسية واقتصادية واجتماعية يضرب فيها الفساد بشدة طالما ان الاولوية تكون دوماً لموضوع الحكم وتحقيق الاستقرار السياسي والامن لان وجود فراغ قانوني ونظمي وقيمي يساعد على اضعاف وتعطيل الاليات الخاصة بمكافحة الفساد، كما يوفر تحكم الدولة بالموارد الاقتصادية وتنظيمها فرصاً لحصول تجاوزات غير مشروعة لاسيما عندما تسيطر النخب السياسية على الموارد الاقتصادية لتستغلها لصالح الذفع الشخصي، أما في الدول ذات الازواضع السياسية والاقتصادية المستقرة حيث تكون قادرة على تحقيق الفصل مابين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية وسلطة الاعلام) فإن نسب الفساد تكون منخفضة، لأنها تمتلك الاليات الفاعلة في كشف الفساد والحد منه طالما إنَّ هناك امكانية للوصول الى المسؤولين وتوجيه النقد اليهم مقابل خضوع سلوكهم للمراقبة.^(٣)

وقد شكلت الازواضع السياسية التي يمر بها البلد عوامل محفزة للفساد مثل عدم استقرار سياسي بعد سقوط نظام سابق ووجود حكومات مرتبطة بمجلس الحكم ثم تصريف الاعمال لحكومات متعاقبة وبفترات زمنية محددة لا تستطيع عن طريق

(١) د. منقذ محمد داغر، الفساد في دول العالم وعلاقته بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (بغداد، كليه الاداره والاقتصاد، عدد خاص بوقائع المؤتمر القطري الاول للعلوم الادارية ٦٠٧-٦٠٨، ١، ٢٠٠١) ص٤٠.

(٢) د. جاسم محمد الذهبي. التطوير الاداري مداخل ونظريات- عمليات واستراتيجيات، م. س. ذ، ص٢٥٢.

(٣) برنامج الامم المتحدة الاغاثي، "مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم" (نيويورك، مكتب السياسات الانمائية، شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم، ٢، ١٩٩٨)، ص١٠.

وضع خطط وبرامج طموحة يمتد تأثيرها باتجاه ايجابي نحو الاستقرار السياسي^(١)، فضلاً عن ذلك المحاصصة الطائفية على المستوى السياسي التي تسببت في إفساد الفساد الاداري في مؤسسات الدولة لان المحاصصة قد امتدت الى هذه الاجهزة ايضا.^(٢)

فضلا عن تبعات النظام السابق لاكثر من ثلاثة عقود وغياب المنظمات الديمقراطية والشفافية في تعامل الحكومة مع المواطن وظروف الاحتلال وضعف منظمات المجتمع المدني وممارساتها كماينبغي، وشيوع مفاهيم الولاء للطائفة او القومية على حساب المصلحة العامة واعتماد معايير الولاء للاحزاب في التعيين واشغال الوظائف حتى وصل الامر الى ان القوة التي يتمتع بها الموظف في أية مؤسسة تعتمد على انتمائه السياسي وليس الوظيفي او خط السلطة.^(٣)

٢. الاسباب الاقتصادية

يعد موضوع العوامل الاقتصادية ذا أهمية في الوقت الراهن اذ إنصبت أغلب الابحاث العلمية في السابق على دور العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية ومنها الابحاث التي قدمها عالم الاجتماع (روبرت ميرتون) وعالمة السياسة (سوزان روز أكرمان) الا ان الواقع قد تغير جذريا، لاسيما في العقدين الماضيين عندما وجد علماء الاقتصاد ان أبرز الاسباب التي تقف وراء تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتفشي الفقر والتخلف في الدول النامية يعود الى إرتفاع نسب الفساد الاداري فيها.^(٤) ومن جهة اخرى فان الازمات الاقتصادية في اي بلد تؤدي الى اثار اقتصادية واجتماعية مدمرة تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور القدرة الشرائية التي تعمل بدورها على تنشيط فرص الفساد، فالنسب المرتفعة من التضخم تحدث تشوهات في المستوى العام للأسعار وتعيد توزيع الدخل لصالح فئات محدودة من

(١) د. عبد الرضا فرج بدر اوي، الفساد الاداري في العراق- الاسباب ووسائل العلاج، م. س. د، ص ١٧٥.

(٢) جاسم الصغير، الفساد الاداري- الاثار السلبية واعاقة بناء الدولة الديمقراطية بحث منشور على الانترنت، www.irgdemocracyinfo.com

(٣) د. عبد الرضا فرج بدر اوي، الفساد الاداري في العراق الاسباب ووسائل العلاج م. س. د. ص ١٧٥.

(٤) عمر طارق وهبي القاضي، "سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحديات مع اشارة لحالة العراق" م. س. د، ص ١٧٥.

أصحاب النفوذ والقادرين على إستغلال مواقعهم المتميزة في المجتمع، كذلك تغير من نمط الاستثمار وتعمل على تحفيز النزعة الاستهلاكية لدى المجتمع.^(١) فكل فرد يعمل على أن يكسب نفعاً مادياً يعينه على العيش الكريم، لذا فإن تردي الوضع الاقتصادي في البلاد وتباين الرواتب والاجور للموظفين والعاملين وقتلها لدى كثير منهم، فضلاً عن تأثير التضخم وتبديد الموارد بفعل سوء التخطيط والحروب التي لا مبرر لها وتبعاتها الثقيلة وحالة الفقر لدى نسبة كبيرة من السكان وزيادة نسبة البطالة ومحدودية فرص التوظيف لقلّة الاستثمار الاجنبي في مشاريع جديدة، دفع الفاسدين على زيادة مدخولاتهم المكتسبة من الفساد والعمل على تكريسه للبقاء على نمط حياتهم.^(٢)

وقد أشار تقرير الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الى أنّ نسبة التضخم في العراق بلغت نسبة (٥٨%) في عام (٢٠٠٦) وبين تقرير آخر ان (٢٦%) من المؤسسات الصناعية تعمل بربع انتاجها من الطاقات المتاحة^(٣)، وبعيدا عن الاحصاءات والبيانات الرسمية، فإن معدلات التضخم قد وصلت الى مستويات غاية في الخطورة اذا ما اخذنا انخفاض القوة الشرائية للعملة العراقية على صعيد الواقع الفعلي، ويمكن ملاحظة ذلك ببساطة شديدة اذا ما قارنا بين أية سلعة أو خدمة بسعرها خلال العام الماضي وسعرها في هذا العام، وفي تقديرنا إنّ أزمة المشتقات النفطية وإرتفاع اسعارها خاصة في الاسواق التجارية قد لعبت دوراً مهماً في إرتفاع بقية السلع والخدمات الأخرى.

٣. الأسباب الاجتماعية والثقافية

يجمع علماء الاجتماع والادارة على ان المؤسسات الادارية لاتعمل في فراغ، اذ ان للبيئة الخارجية المحيطة بها تأثيراً مباشراً على سلوك العاملين فيها فقيم المجتمع وعلاقات أفرادهم وتقاليدهم المتوارثة تفرض نفسها على المؤسسات في ضوء التعامل اليومي للمراجعين، كما ان للتركيبة الاجتماعية والتنشئة الاسرية واتجاهات افراد المجتمع وتربيتهم الدينية تأثيراً على سلوكياتهم.

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي، "الفساد والحكم الرشيد" (نيويورك، مكتب السياسات الانمائية، شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم، تموز، ١٩٩٧). ص ٣٥.

(٢) د. عبد الرضا فرج بدر اوي، الفساد الاداري في العراق، الاسباب ووسائل العلاج م.س.ذ. ص ١٧٥.

(٣) علي دنيف حسن، انعكاسات التضخم في الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بحث منشور على الانترنت www.incrop.net بتاريخ ١٩/اب/٢٠٠٦.

وبما إنَّ أيَّ مجتمع له قيمه المتوارثة والمنقولة اليه تبرز على شكل ضوابط سلوكية يخضع لها الفرد خشية تعارض رغباته وحاجاته مع الآخرين وخشية تصدع بناء النظام الاجتماعي وحتى خوف وخز الضمير، ولهذا تكون تلك القيم الاجتماعية سبباً في إنحراف السلوك الإداري عن قواعد العمل.^(١)

ويفهم من ذلك ان اللحمة الاجتماعية تحتل مكانة مهمة في تفسير أسباب الفساد وممارسته، فهناك الرابط العائلي او القبلي والديني وثمة العادات والتقاليد في حالة ثنائية ويعني ذلك ان هذه العوامل يمكن ان تسوغ الفساد او تكون عاملاً مساعداً، ولاسيما العادات والتقاليد التي هي نتاج الماضي^(٢)، تماماً كماصورها العلامة العراقي الراحل (على الوردي) الذي ركز طيلة حياته وكل كذبه في دراسة المجتمع العراقي ومايتسم به من خصائص وسمات مميزة على ثلاثة عناصر:^(٣)

١. صراع البداوة والحضارة في العراق.

٢. التناثر الاجتماعي في المجتمع العراقي.

٣. ازدواجية شخصية الفرد العراقي.

وعلى الرغم من إنَّ هذه الصفات موجودة في كل الاقطار العربية الا انها بارزة في العراق بشكل يلفت النظر، إذ توجد في المجتمع العراقي منظومة واسعة من القيم والاعراف التي تكون اكثر بروزاً لدى سكان الارياف منها في المدن ولدى الاميين مقارنة بالمتعلمين وهي ترتبط بالظروف السياسية والاقتصادية العامة التي مرت بالمجتمع العراقي لعدة قرون والتي أثرت في نفسية الفرد العراقي^(٤)، وضمن

(١) مقابلة مع الاستاذ الدكتور احسان محمد الحسن، استاذ علم الاجتماع، في كلية الاداب، جامعة بغداد، بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٦.

(٢) د. يعقوب قبانجي، العوامل والاثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ك١، ٢٠٠٤)، ص٢٦٢.

(٣) د. عبد الجبار منديل، استشراف لمستقبل عراقي من دون فساد (الفساد في العراق بين الماضي والحاضر)، م.س.ذ، ص٤

(٤) د. جاسم محمد الذهبي، الفساد الإداري في العراق وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية، م.س.ذ،

هذه المنظومة فأن كثيراً ما يعد في بعض دول العالم فساداً يعد عندنا خيراً وصلاًحاً، فالرشوة مثلاً وفقاً للمعايير العالمية فساداً ولكنها وفقاً لمنظومة القيم والاعراف العربية والعراقية نخوة وشهامة وتفضيل القريب على الغريب فساد ولكنها وفقاً للمعايير العراقية "الاقربون اولى بالمعروف"، والاستجابة للحالات الانسانية خارج النظم والقوانين فساد ولكنها عند العراقيين إغاثة الملهوف... الخ، هذه الممارسات تجعل الفساد مباحاً في نظر الفرد الذي يمارسه ولكن عندما يمارسه الآخرون يجأ بالشكوى وينادي بحماية القوانين ومعاقبة الفاعلين بأشد العقوبات.^(١)

وقد تجعل القيم العشائرية والقبلية والمذهبية في المجتمع من الموظف يعمل باتجاه خدمتها أولاً وان كان على حساب المصلحة لأكثر عدد من السكان وهذا تجسيد للسلوك المنحرف المسبب للفساد ليصبح الفساد سلوكاً مقبولاً والمفسدون لا يشعرون بالخل بل لربما يكونون موضع ثناء عند البعض، وينعت هؤلاء الفاسدون بصفات حميدة وعلى العكس من ذلك ربما ينتقد الموظف النزيه باوصاف غير لائقة، وفي ظل هذه الاجواء قد يتعرض بعض القائمين على كشف الفساد او المخبرين للمساءلة العشائرية من قبل عشيرة الموظف الفاسد اذا كانت عشيرته ذات نفوذ وقوة في المجتمع^(٢)، ومن ثمَّ ينعدم الشعور بالمسؤولية الوطنية والحرص على المال العام لقلة الوعي بمخاطر وأبعاد الفساد الاداري وبسبب تكريس الولاء للعشيرة، كما إنَّ الموظف النزيه والمخبر عن قضايا الفساد يقف عاجزاً أمام نفوذ المفسدين وأمام القوانين والروتين الاداري مما يتسبب في تهيئة الاجواء المناسبة لبروز أشكال الفساد الاداري.

يتضح مما سبق ان انتشار الفساد الاداري يعطي دلالات على غياب اخلاقيات

(١) المصدر السابق، ص ٨٥

(٢) د. عبد الرضا فرج بدر اوي، الفساد الاداري في العراق. الاسباب ووسائل العلاج، م.س.ذ.

الوظيفة، لذلك تكون هنا علاقة عكسية ، فكلما هبطت إخلاقيات الوظيفة والقيم الروحية للموظفين ارتفعت نسبة الفساد الادراي الذي يستغل الوظيفة لغرض الحصول على منافع شخصية، فارتفاع حجم الفساد الادراي يرتبط بالخلل الاخلاقي والقيمي والثقافي لافراد المجتمع ويكون العكس بالعكس.

ويعد هذا السبب من أهم أسباب الفساد الاداري فيهيء البيئة المناسبة التي لايمكن القضاء عليها بقانون او قرار اداري، بل عن طريق جهود علاقات عامة فعالة مبنية على استراتيجية واضحة وسليمة.

لذلك تزداد هنا أهمية العلاقات العامة لوضع برامج وخطط استراتيجية مستقبلية لتثقيف وتوعية افراد المجتمع بخطورة هذه العادات والتقاليد وتوضيح تبعاتها السياسية والحضرية والاقتصادية ولذشر ثقافة النزاهة وتصحيح السلوكيات الخاطئة ولتكوين رأي عام ينبذ الفساد ويعمل على محاربته بدل تهئية البيئة المناسبة لاحتضانه.

٤. الاسباب الادارية والتنظيمية

تعد البيئة الادارية التي تتسم بدرجة عالية من الوعي والثقافة أكثر حصانة ومنعة من مظاهر الفساد الاداري وبالعكس كلما إتسمت البيئة الادارية بضعف الوعي والثقافة او عدمها كلما ادى ذلك الى بروز حالات فساد اداري، متمثلة بضعف القيادات الادارية وعدم نزاهتها وسوء إختيار العاملين وبصورة عامة يمكن سرد الاسباب الادارية والتنظيمية في النقاط الاتية: (١)

١. سيادة النظام البيروقراطي المتعال في ادارة نواحي الحياة كافة من قبل الدولة وعدم تناسب بين السلطة والمسؤولية.

(١) د. جاسم محمد الذهبي، التطوير الاداري، مداخل ونظريات- عمليات و استراتيجيات، م. س.ذ، ص٢٥٤-٢٥٦.

٢. ضعف القيادات الادارية و عدم نزاهتها و عدم وضوح التعليمات و عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
٣. ضعف الرقابة والمتابعة وسوء تقويم اداء الافراد والمسؤوليات.
٤. عدم وجود نظام لمعالجة الشكاوى التي ترد من الجمهور الى المؤسسة عن صور الفساد فضلا عن انعدام التوعية في هذا المجال.
٥. ضعف الاتصال بين المؤسسات الادارية ووسائل الاعلام.
٦. عدم وجود اجراءات وقائية في وحدات الاجهزة الرقابية للحد من الفساد الاداري.
٧. عدم استقرار القيادة الادارية وتغيرها باستمرار و عدم وجود دليل تنظيمي يتضمن ارشادات وتوجيهات ادارية لسلوك الموظفين والعاملين كل ذلك تسبب في تدني السلوك الوظيفي المربو و أدى الى تفشي السلوك اللإخلاقي في المؤسسة.
٨. سوء تطبيق الاجراءات العملية في اختيار وتعيين العاملين نتيجة لعدم استعمال اسلوب المقابلات الشخصية والاختبارات اللازمة لاختبار العاملين الذين تتوفر فيهم الكفاءة والامانة في التعامل والعمل فضلا عن اهمال استعمال التقارير الدورية والسنوية وتقويم الاداء ومعايير الترفيع والترقية.
٩. افتقاد العمل الاداري في معظم الوزارات في الادارات العراقية الحالية الى مبدأ الشفافية اللازمة للتصدي لمظاهر الفساد الاداري.(١)

٥. أسباب إعلامية

تتعلق الاسباب الاعلامية بدرجة الحرية والاستقلالية التي تتمتع بها وسائل الاعلام في المجتمعات المختلفة وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة النظام السياسي السائد، إذ تزداد درجة الحرية والاستقلالية في الانظمة الديمقراطية ويتحول الاعلام الى سلطة رابعة، ويضعف في الدول التي تكون فيها وسائل الاعلام أداة بيد السلطة(٢)، اذ ان ميزة وسائل الاعلام وقوتها وحدود سماتها تتجلى عن طريق علاقتها بالنظام السياسي وقدرتها في التعبير عن الرأي العام وعن مدى قوتها

(١) د. محمد المعموري وآخرون، "العلاقة بين البيروقراطية والفساد واثرها على التنمية الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية (جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، الجزء الصغير، ٢٠٠٥)، ص ١٠٨.

(٢) فاروق محمد ابو زيد، مقدمه في علم الصحافه (القاهرة: مركز التعليم المستمر، ١٩٩٩)،

وشخصيتها عن طريق إستقلاليتها أو تبعيتها في المواقف والاتجاهات وبالعرض الموضوعي للمعلومات والحقائق والاحبار.^(١)

وتؤكد الكثير من المؤشرات الدولية ان الأنظمة الديمقراطية هي أبعد ماتكون عن الفساد الاداري، وأقرب الى النزاهة الادارية مقارنة بالانظمة السياسية الاخرى، كما ان ترسيخ سيادة القانون وفصل السلطات والتعددية السياسية بدون تطويق او خنق للعملية السياسية، وتداول سلمي للسلطة ووجود ضمانات دستورية وقانونية للجهات الرقابية بما فيها رقابة الاعلام التي بدورها تستطيع التخفيف من الفساد او القضاء عليه، كل ذلك لا يمكن ان يتحقق الا في ظل انظمة ديمقراطية حقيقية، لذلك نجد افراد المجتمعات في الانظمة الديمقراطية يعتمدون علي وسائل الاعلام للتخلص من الفساد وكشف سوء تطبيق العدالة او عدم الكفاءة وفعالية عمل حكومي معين، إذ تتميز هذه المجتمعات بامتلاكها لوسائل اعلام قادرة على توجيه النقد والرقابة وتمثيل المواطن والدفاع عنه بحملات اعلامية مكثفه من شأنها أن ترهب المفسدين من سياسيين واداريين وغيرهم، وتجعلهم (عن طريق نشر أسماء المفسدين الذين صدرت ضدهم احكام قضائية) يفكرون الف مرة قبل ان يرتكبوا الاخطاء والخطايا، كما تدافع عن الثوابت الوطنية والتحديات والمصالح العامة وعن القيم الصحيحة وعن العلم ضد الجهل والنظام ضد الفوضى والتقدم ضد التخلف، فهي تدعم البرامج والمؤسسات وكيان المجتمع ككل لا الافراد مهما علت مقاماتهم ان لم يحترموا القانون ويحكموا بالعدل.^(٢)

ومن جهة اخرى فان فعالية وسائل الاعلام تتوقف في تحقيق ذلك على مدى الالتزام بالشفافية التي تعد من أبرز سمات الثقافة الديمقراطية، اذ يتلزم الحق في الوصول الى المعلومات مع إمتداد هذه الثقافة واتساع تأثيرها داخل المجتمعات، فأداء انظمة الحكم لايتحدد فقط على صعيد النمو الاقتصادي والاصلاح الاجتماعي والمشاركة السياسية، بل يشمل في الوقت نفسه نشر المعلومات واطلاع المواطن عليها من اجل ان يكون الشعب المعني الاول بهذه المعلومات وعلى بيئة بما يجري في أروقة الحكم.^(٣)

(١) د. عماد محمد علي العاني واخرون، دور الاعلام في بلورة الرأي العام في صنع القرار السياسي، مجله العلوم الاقتصادية والادارية (جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد- الجزء الصغير، ٢٠٠٥)، ص ١٧٢.

(٢) الهام عطا حطوط الموسوي، "دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري"، م. س. ذ. ص ١٧٧-١٧٨.

(٣) د. هدى شاكر النعيمي، الحق في الوصول الى المعلومات، بحث منشور على الانترنت على الموقع www.aman-palestine.org

إنَّ من شأن تلك العملية أن تخلق جماعات ضغط تعمل على تحسين نظام الحكم وترشيد السياسات والكشف عن الفساد ومحاربتة، ومن هنا تبرز أهمية دور وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني في توسيع نطاق الشفافية والمساءلة بالنسبة للأعمال التي تزاولها أجهزة السلطة ومؤسساتها، اذ ابرز ظهور وسائل اعلام مستقلة وجريئة الدور الذي يمكن ان تقوم به في فضح الفساد وتعبئة الرأي العام^(١)، فالفضائح فرصة لحشد الدعم والتأييد الجماهيري من أجل اجراء تغييرات في المؤسسات التي لاتعد بحد ذاتها شيئاً عظيماً.

ولابد من الاستعمال الاعلامي الامثل والجيد للفضيحة بحيث يؤدي الى دعم شعبي لاجراء تغييرات مكلفة في اداء الحكومة التي تغامر بفقدان شعبيتها^(٢).

وعلى الرغم من الاهتمام الدولي في الدور الذي ينبغي ان تمارسه المؤسسات الاعلامية في إمكانية الوصول الى المعلومات والكشف عن الفساد في عمل المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة، وسعي المؤسسات الدولية في ذلك كالبانك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة الشفافية الدولية، الا ان العلاقة مابين المؤسسات الاعلامية والسلطة السياسية في العديد من دول العالم وتحديداً الثالث * منه مازالت تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات عبر وضع العديد من العراقيل والقيود على وسائل الاعلام والتي قد تصل أحياناً الى التهديد بالقتل، إذا مااستمرت تلك المؤسسات الاعلامية في ملاحقة وكشف الفاسدين، الامر الذي يلحق ضرراً واسعاً في الية المشاركة العامة والحوار بين مؤسسات المجتمع المدني في الكشف عن الفساد والحد منه، ويشير التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للصحفيين ان عدد الاعلاميين الذين اغتيلوا عام ٢٠٠١ نتيجة ملاحقتهم وكشفهم لقضايا فساد قد بلغ (٦٨) إعلامياً وهو رقم ينذر بالخطر في ضوء تزايد أعمال السرقات والاختلاسات الكبرى التي تنتشرها وسائل الاعلام في الوقت الحالي.^(٣)

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي، الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، (نيويورك، مكتب السياسات الانمائية، شعبه التطوير واداره الحكم، ١٩٩٨)، ص ١١٠.

(٢) سوزان- روز اكرمان، الفساد والحكم، الاسباب- العواقب- والاصلاح، ترجمة فؤاد مروجي (عمان، دار الاهلية، ٢٠٠٣) ص ٣٦٧-٣٦٨.

(*) تشير الاحصائية المنشورة على موقع مرصد الصحفيين على موقعها على الانترنت الى استشهاده (١٠٩) صحفي عراقي ابتداءً من مارس ٢٠٠٣ حتى ٢٤ ابريل ٢٠٠٦ انظر موقع

مرصد الصحفيين www.marsad.watan.com

(٣) الاتحاد الدولي للصحفيين "قائمة بأسماء الصحفيين والموظفين في وسائل الاعلام الذي اغتيلوا عام ٢٠٠١، بروكسل، كانون الاول ٢٠٠١. انظر الموقع الاتي.

WWW.ifj.org/hrights/killist.lilloreriew.html

ونستنتج مما سبق ان ارتفاع او انخفاض نسبة الفساد الادراي في اي مجتمع لها علاقة مباشرة بوجود وسائل إعلام حرة وقوية وقادرة على نشر الوعي وكشف أنواع الفساد والمفسدين وتحصين المجتمع من القيم الضارة ويمكن توضيح ذلك في المعادلتين الاتيتين:

وسائل اعلام(مستقلة)+ انظمة ديمقراطية (حقيقه)= انخفاض نسبة الفساد الادراي

وسائل اعلام(غير مستقلة)+ انظمة استبدادية= ارتفاع نسبة الفساد الادراي
كما يلاحظ ان هناك علاقة عضوية بين الاعلام الحر والقدرة على تنشيط المجتمع المدني عن طريق التأكيد على الحقوق الاساسية ومنها الحق في الحرية، الحق في الاطلاع مضافا اليها حريات اساسية منها حريات التعبير والرأي وحرية المشاركة في الحياة العامة وعلى وفق المعادلة ادناه:
اعلام حر + مجتمع مدني نشيط = مشاركة شعبية فاعلة

المبحث الثالث

استراتيجية مكافحة الاعلامية للفساد الاداري الاليات، والوسائل

تمهيد:

لم يعد الصمت في إثناء العقدين الماضيين مقبولاً أمام ظاهرة الفساد الاداري في العديد من دول العالم، ومن العوامل الرئيسية التي أسهمت باحداث هذا التغيير هو الوعي المتزايد بالاثار السلبية المترتبة على هذه الظاهرة وارتفاع عدد الدول التي تحتضن الحريات الديمقراطية مع إستمرار وجود قضية الفساد الاداري على رأس قائمة المسائل ذات الاهتمام الكبير سواء على الصعيد العالمي او المحلي.

كما شكل ربط عمليات التسليف والإقراض التي يقوم بها البنك الدولي للدول المحتاجة بموقع هذه الدول وترتيبها في سلم الفساد ودرجة نجاحها في مكافحة دافعا آخر لاهتمام الدول بموضوع الفساد ومحاربته، لذلك لم يقتصر الاهتمام على الجهود الفردية والمحلية عن طريق تأسيس المؤسسات والجمعيات المناهضة للفساد، بل تعداه الى عقد العديد من المؤتمرات الاقليمية والدولية ووضع الاتفاقيات باشراف الهيئات والمؤسسات التابعة لهيئة الامم المتحدة فضلاً عن إعداد الخطط والبرامج التدريبية الوقائية والامنية والقضائية والاعلامية لمكافحة، بعد أن تفاقمت المشاكل وسوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه، وفي مقدمتها تفشي الجرائم المنظمة وتساعد معدلات العنف والاعتداء على المال العام وتراجع ثقة المواطنين بالنظم الادارية والامنية التي تفشى بها الرشاوى والوساطات، لذلك علقت كثير من جهود تحقيق التنمية وتقدم المجتمعات بأمال الحد من هذه الظاهرة.

أولاً: الجهود الدولية في مجال مكافحة الاعلامية للفساد الاداري.

The National efforts in the field of media fighting for the Administrative Corruption

ان تزايد قلق الأوساط الدولية من تكاليف الفساد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دفع أغلب الحكومات في العالم الى تكثيف جهودها لتنفيذ اصلاح فعال ومستمر، ومافدتت مجموعات ومؤسسات دولية من قبل هيئة الامم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية فضلاً عن المنظمات الامريكية الاخرى التي درست مشاكل الفساد بصفته شاغلاً مهماً من شواغل السياسات العامة، وفي إطار دراسة

هذه المجموعات والمؤسسات للممارسات المذلة بامانة الوظيفة، فقد جُمعت المزيد من المعلومات وأجرت العديد من البحوث ووضعت كثيراً من التوصيات التي تتعلق بمكافحة الفساد الى جانب توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية المعززة بمكافحة الفساد.^(١)

لذلك نجد العديد من الجهات الدولية التي قامت بوضع الاليات والاستراتيجيات للحد من الفساد الاداري، نذكر أهمها:

١. الاستراتيجية الاعلامية لهيئة الامم المتحدة

تدنت هيئة الامم المتحدة توصيات واتفاقيات دولية عدة كان أولها توصية الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بادانة الممارسات الفاسدة عام (١٩٧٥) والتي كانت نقطة البداية على المستوى الدولي، خاصة وان التوصية قد خصت بالذكر العملات والرشاوى التي تقدم مقابل العقود والمناقصات التي توقعها الشركات في الدول النامية^(٢).

وتعد اتفاقية مكافحة الفساد التي تم التوصل اليها في نهاية عام ٢٠٠٣ * من أحدث الاتفاقيات الدولية في العقد الاخير لمكافحة الفساد، فهي تعكس الاقرار المتنامي بان الفساد مشكلة يجب التعامل معها على أساس عالمي وليس اقليمياً أو محلياً فحسب.^(٣)

كما انها إتفاقية خطية دولية ملزمة بين مجموعات من الدول التي تدير وفق قوانين ومعايير متفق عليها بالاجماع، وتعتبر عن قدر عال من الالتزام السياسي المشترك، وتبنيها من قبل الجمعيات العامة للحكومات مثل الجمعية العامة للامم المتحدة او المنظمات الاقليمية، يشكل إجماعاً دولياً حول القضايا التي تشملها هذه الاتفاقيات وقد وقع على الاتفاقية المذكورة (١٤٠) دولة في العالم والتي أصبحت جميعها ملزمة بتنفيذها مع بدايه (١٤) كانون الأول (٢٠٠٥).^(٤)

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي، الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، م. س. ذ، ص ١٤١.

(٢) عامر الكبيسي، الفساد والعولمة، م.س.ذ. ص ١٠٤.

(*) تم تبنيها في ٣١ اكتوبر تشرين الاول عام ٢٠٠٣ من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة، الدول الموقعة عليها (١٤٠) دولة (فتحت للتوقيع عليها بتاريخ ٩ ديسمبر كانون الاول ٢٠٠٣ واغلقت بتاريخ ٩ ديسمبر، كانون الاول، ٢٠٠٥) مفتوحة لكافة الدول والمنظمات الاقتصادية والاقليمية. للمزيد انظر

<http://www.unode.org/unodc/en/crmine-convention-corruption.html>

(٣) دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات. م.س.ذ. ص ١٣.

(٤) المصدر السابق، ص ١٣.

ولما كان الفساد الاداري واحداً من أهم آليات انتهاك حقوق الانسان فقد وضعت هيئة الامم المتحدة عددا من الاستراتيجيات والانشطة المهمة في هذا المجال:^(١)

أ- أنشطة إعلامية ودعائية: تستهدف الترويج لحقوق الانسان (promotion) عن طريق برامج للتوعية ونشر المعرفة بحقوق الانسان عبر وسائل الاعلام المختلفة او عن طريق تطوير برامج خاصة لتدريس هذه الحقوق في المدارس والجامعات.

ب- أنشطة تستهدف حماية حقوق الانسان وكفالة احترامها (protection) عن طريق وسائل وآليات مختلفة شملت تلقي وفحص الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الانسان وإيفاد لجان لتقصي الحقائق واقتراح الحلول المناسبة لمعالجة هذه الانتهاكات أو عدم تكرارها.

ج- أنشطة عملية او ميدانية (operational) تركز على تقديم خدمات ومعونات انسانية مباشرة لفئات اجتماعية حرمت من بعض حقوقها الاساسية او تعرضت لحوادث تمس هذه الحقوق.

د- أنشطة معيارية او تقنية (standard -setting) تركز على بلورة مفاهيم ومضامين حقوق الانسان وتقنياتها في توصيات وقرارات او إعلانات او موثائق او معاهدات دولية.

٢. الاستراتيجية الاعلامية لمنظمة الشفافية الدولية

تعد منظمة الشفافية الدولية أكبر منظمة غير حكومية في العالم، قام بتأسيسها (بيتر ايجن) احد مديري البنك الدولي السابقين في عام ١٩٩٣، إكتسبت شهرتها في عمل استطلاعات الفساد وهي تمتلك الان فروعاً في اكثر من (١٠٠) دولة في العالم، لذلك فهي منظمة رئيسية في مجال مكافحة الفساد والذي يعده (ايجن) أكبر عائق أمام التطور الاقتصادي والديمقراطي وخاصة في دول العالم الثالث.^(٢)

وقد أصدرت هذه المنظمة كتاباً مرجعية لانظمة الاستقامة الوطنية وتنظيم الشفافية ووضعتها بين ايدي المعنيين في دول العالم بمكافحة الفساد كان اخرها (كتاب النزاهة الوطني)* والذي صدر باللغة العربية، ويذهب (ايجن) في كتابه (نشأة

(١) حسن نافعه، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ك١، ٢٠٠٤)، ص ٥٣٥.

(٢) عامر الكبيسي، الفساد والعولمة، م.س. ذ. ص ١٠٥.

(*) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية تحرير واعداد المركز اللبناني للدراسات (لبنان، منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٠٥)

وعمل منظمة الشفافية الدولية) الى أن منظمة الشفافية لاتقوم ببناءً على منطلقها المبدئي بالتشهير بحالات فردية، بل تقوم باقتراح منافذ للخروج من هذا المأزق الواقعي للفساد المستشري.(١)

اذ تستعين منظمة الشفافية في آليات عملها بنظم الصحافة والاعلام الحر، وبالحكومات لان الية الفساد لايمكن حصارها بدون توافر المعلومة عندها التي يكون دور الحكومة مهما في الحصول عليها وكذلك بإداء الافرع القومية عن طريق اثاره الوعي بالفساد بطرق خلاقة ذات تأثير غير سيء إذ تقوم هذه الافرع في المسوحات ووضع مؤشر لقياس ادراك الفساد وتطبيقه على الكثير من دول العالم، مستعينة بمعلومة الصحافة والحكومة فضلاً عن مستوى ادراك الفساد كما يراه المراقبون للشؤون العامة ورجال الاعمال.(٢)

وانطلاقاً من هذا المنظور تعمل المنظمة على خلق الوعي العام باهمية مكافحة الفساد في جميع دول العالم، عن طريق خلق ارادة شعبية وسياسية لمحاربة الفساد وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام لتعزيز قيم النزاهة والشفافية بين افراد المجتمع، وتسعى عن طريق فروعها المنتشرة في العالم الى تعقب ظاهرة الفساد والحد منها محلياً واقليمياً ودولياً، وتعمل على حشد جهود الجمعيات الاهلية والمؤسسات الحكومية ووسائل الاعلام للتحكم بالفساد والسيطرة عليه عن طريق(٣):

١. نشر التقارير المتعلقة بالفساد وفضح الجهات التي تمارسه سراً وعلانية.
٢. رصد مكافآت مجزية لافضل مقالة او كاريكاتير يعنى بسبل كشف الفساد وفضحه والتعليق عليه.
٣. تزويد وسائل الاعلام بالمعلومات المتعلقة بظاهرة الفساد وتأهيل الصحفيين وإعدادهم لتعقب مرتكبي الفساد والكشف عن ممارساته الخاطئة.
٤. اعداد دراسات ميدانية عن الفساد على مستوى الصحة والتربية والتعليم والقضاء والشرطة.
٥. عقد ندوات لمناقشة ظاهرة الفساد وسبل مواجهته على مستوى الجمعيات الاهلية والمؤسسات البرلمانية ووسائل الاعلام.
٦. وضع خطط استراتيجية (طويلة المدى) لتأسيس لجان شعبية من ذوي الاهتمامات بالشأن العام لخلق ارادة سياسية قامة للفساد الاداري.

(١) الفساد، المفهوم والآثار، م.س.ذ. ص١٣.

(٢) د. مصطفى كامل السيد، ود. صلاح سالم زرنوقه، الفساد والتنمية- الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية. (القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩) ص٢٨٦

(٣) د. ناصر عبيد ناصر، تفكيك ظاهرة الفساد، مجلة النبأ (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، سنة ١١، ع ٨٠، ك١، ٢٠٠٦). ص٥٧-٥٨

٧. تأسيس منابر إعلامية حرة تتولى كشف ماهو مستور ومعلن من ممارسات فاسدة و توفير بيئة سياسية واقتصادية نظيفة تسهل عمل منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام للحد من الفساد الاداري.

٣. الاستراتيجية الاعلامية للبنك الدولي

يحتل البنك الدولي موقع الصدارة في مجال تطوير وتطبيق تدابير تشخيص اوضاع نظام الادارة العامة ومؤشراته لاكثر من (٢٠٠) بلد، والتي تستخدم في بناء القدرات المعنوية بنظام الادارة، ومكافحة الفساد على الصعيد القطري، وهو بذلك يعتمد على " ادارة النزاهة المؤسسية" في التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد داخل البنك وخارجه وعلى لجنة العقوبات التي تنظر في القضايا المحالة اليها وتفرض العقوبات الملزمة لها. (١)

وتأخذ أنشطة البنك الدولي لمعالجة الفساد أربعة مستويات: (٢)

- أ- منع الغش والفساد داخل المشاريع الممولة من البنك.
 - ب- مساعدة البلدان التي تطلب دعم البنك في جهودها الرامية الى الحد من الفساد.
 - ج- مراعاة الجدية في مكافحة الفساد بصورة صريحة في استراتيجيات المساعدة القطرية وفي اعتبارات تقديم القروض للبلدان وفي الحوار بشأن السياسات
 - د- الترويج للجهود الدولية الرامية الى الحد من الفساد الاداري ودعمها.
- ويتحدد موقف البنك في ان التصدي للفساد ليس مسألة وضع أدوات جديدة بل هي مسألة القيام بالانشطة الجارية حالياً بطريقة تركز بقدر أكبر على قدرتها في الحد من الفساد وبالتعاون مع منظمات وشبكات دولية* عدة معنية بمكافحة الفساد وفضلاً عن ماتقدم فقد وضع البنك وصفته للسيطرة على الفساد ومحاصرته في اي بلد عن طريق ثلاث روافع: (٣)

- أ- الرافعة الاولى: تشخيص ظاهرة الفساد وأسبابها وعواقبها.
- ب- الرافعة الثانية: ادخال اصلاحات على انظمة الدولة من النواحي التشريعية

(١) الفساد، المفهوم والاثار، م.س.ذ. ص ١٤.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي، الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، م.س.ذ. ص ١٤٥.

(*) يعمل البنك الدولي لتطبيق استراتيجيات مكافحة الفساد بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية مؤسسة الشراكة من اجل صندوق الشفافية، والتحالف العالمي للنزاهة وفريق العمل المعني بالتدابير المالية، وبرنامج الاتفاق العام والمعادلة المالية. منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي / OECD - GovNet DAC

(٣) د. ناصر عبيد ناصر، تفكيك ظاهرة الفساد، م.س.ذ، ص ٥٣- ٥٤.

والادارية والاقتصادية وذلك للتقليل من فرص حدوث الفساد، عن طريق تحسين نظام الحكم الجيد وترسيخ مؤسساته.

ج- اشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام وذلك من اجل تنظيم حملات تعميم ثقافة مكافحة الفساد وتحديد الاليات اللازمة للسيطرة على الفساد والحد منه.

ويبين د. جيمس وولفنسون رئيس مجموعة البنك الدولي إن (معهد البنك الدولي)- وهو ذراع البنك المعني بالتعليم يسهم باقامة برامج تدريبية شارك فيها حتى نهاية ٢٠٠٥ أكثر من ٣ الاف صحفي، وتشمل هذه البرامج دورات متخصصة في الصحافة الاقتصادية والرعاية الصحية والبيئية وتتم اتاحة معظم البرامج باستعمال تكنولوجيا التعليم عن بعد، مثل المؤتمرات عبر الفيديو، والبث التلفزيوني التفاعلي، وشبكة الانترنت وذلك بهدف توسيع نطاق التواصل مع المشاركين في أكثر من ٥٠ بلدا، كما إن الدورات الاستقصائية تساعد الصحفيين على معالجة قضايا الفساد بطريقة مهنية.^(١)

ولم يعد هناك أدنى شك في زيادة قيمة وسائل الاعلام لتعزيز التقدم الاقتصادي ومحاربة الفساد ومعالجه الاختلالات الكبيرة بين الاغنياء والفقراء. وبناءاً على ماتقدم يمكن أن نستعرض استراتيجيات بعض دول العالم في مكافحة الفساد الاداري لنتعرف على دور وسائل الاعلام في هذه الدول:^(٢)

(١) الولايات المتحدة الامريكية

تعد الولايات المتحدة الامريكية من أوائل دول العالم المتقدمة في مكافحة الفساد وقد إتخذت اجراءات فعالة للقضاء عليه وعلى اثاره السلبية، فوفقاً لمؤشر (CPI لعام ٢٠٠٦) فإن درجة الولايات المتحدة هي (٧.٣)* مما يدل على نجاح سياستها في التصدي للفساد الاداري والحد منه، ويرجع نجاحها في ذلك الى تبنيها عدة مبادرات واستراتيجيات شرعت في تنفيذها بدء منتصف التسعينات، وهذه الاستراتيجيات هي:^(٣)

- أ- الاصلاح الاقتصادي.
- ب- تحقيق الشفافية.

(١) د. جيمس د. وولفنسون، حرية الصحافة تساعد على محاربة الفقر، منشورات مجموعة البنك الدولي، ٢٠٠٦. ص ٣.

(٢) تجارب الدول في الحد من الفساد الاداري

[WWW.ad.gov.eq/longArabic/\(USA.qspx\).](http://WWW.ad.gov.eq/longArabic/(USA.qspx))

(*) للمزيد راجع مؤشر مدركات الفساد CPI، ٢٠٠٦، ملحق رقم (٢).

(٣) المصدر السابق

- ج- دعم وسائل الاعلام في الكشف عن الفساد الاداري.
- د- الاصلاح المالي بهدف خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة.
- هـ- تجديد ومراجعة القوانين القائمة بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة.
- و- وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه.
- ز- رفع مستوى وعي وثقافة الشعب الامريكي عن طريق الاستعانة بوسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

(ر) سنغافورة

- تعتبر تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، حيث تحتل المرتبة الخامسة بين دول العالم طبقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية (CPI) لعام ٢٠٠٦* إذ إن درجتها (٩.٤) مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد الاداري.
- ويرجع هذا النجاح الى عدة عوامل منها: (١)
- أ- الرغبة السياسية في القضاء على الفساد.
 - ب- وجود دعم من قبل وسائل الاعلام لمكافحة الفساد.
 - ج- تحقيق المشاركة الجماهيرية للحد من الفساد.
 - د- وضع استراتيجيات واليات جادة لمحاربة الفساد.
 - هـ- رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش.

(ز) نيجيريا

- تعتبر نيجيريا من بين عشرين دولة في العالم يتوغل فيها الفساد وفقاً لمؤشر CPI إذ إن درجتها هي (٢.٣) وفقاً لتقرير عام ٢٠٠٦* وقد قامت نيجيريا بكثير من الجهد لمكافحة الفساد ولها في هذا المجال تجربة رائدة بدأت في عام ١٩٩٩ إذ كانت تعاني من آثار مابعد الحرب وكان ٦٠% من الشعب يعيش تحت خط الفقر، فضلاً عن تراكم الديون الداخلية والخارجية وقد وضعت الحكومة النيجيرية عدداً من الاستراتيجيات والليات الفعالة لحلها وكان أهمها: (٢)
- أ- الاصلاح السياسي والاقتصادي للحد من الفساد المنتشر في البلاد.

(*) للمزيد راجع مؤشر مدركات الفساد، cpi، ٢٠٠٦، ملحق رقم (٢).

(١) المصدر السابق.

(*) للمزيد راجع مؤشر مدركات الفساد، cpi، ٢٠٠٦، ملحق رقم (٢).

(٢) المصدر السابق.

- ب- خلق الثروة وفرص العمل وتقليل معدلات الفقر في البلاد
- ج- رفع كفاءة الجهاز الاداري للدولة عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- د- رفع مستوى العاملين بالجهاز الاداري للدولة.
- هـ- تحسين اداء القطاع العام بالدولة من حيث الاكتفاء بالعدد المناسب من العاملين وتحسين نظام الاجور.
- و- تحديد وترتيب اولويات الاصلاح في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ي- خلق رأي عام رافض للفساد الاداري.
- ز- اشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام بفاعلية في عملية الحد من الفساد الاداري.

أما على صعيد اقطارنا العربية فقد كان لمجلس وزراء الداخلية العرب وقفة تأملية في إثناء انعقاد دورته السادسة المنعقدة عام (١٩٨٧) فقد نبهوا الى مخاطر الفساد واثاره السلبية واكدوا على صبغته العالمية والدولية ودعوا الى تضافر الجهود وتقوية التعاون الدولي للحد من اثاره وفي جامعة القاهرة عقدت عدة ندوات متخصصة عن الفساد واثاره السلبية على التنمية الادارية باشراف مركز دراسات وبحوث الدول النامية عام (١٩٩٩) وحول المساءلة الادارية والثقافية والممارسات غير الاخلاقية التي تشيع في اجهزة الادارة العامة العربية، وعرضت الحلول المناسبة والسياسات الملائمة ومذها اشاعة الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية وتمكين السلطتين التشريعية والقضائية من محاسبة السلطة التنفيذية على المخالفات والجرائم التي تدخل في دائرة الفساد. (١)

وأخر مؤتمر عربي حول مكافحة الفساد الاداري نظمته جامعة نايف العربية الامنية بالتعاون مع ادارة المخدرات والجريمة التابعة لهيئة الامم المتحدة عام (٢٠٠٣)م بمدينة الرياض وقد حضره أكثر من مائتي مشارك وقدمت فيه اكثر من (٤٠) ورقة علمية جميعها حول موضوع الفساد وسبل الوقاية منه وأساليب علاجه. (٢)

أما على المستوى المحلي في العراق فقد أقامت جامعة بغداد بالتعاون مع كلية الادارة عدة مؤتمرات تبرز أهمية الشفافية وتوضح خطورة الفساد وتكلفتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلاً عن ندوات ومؤتمرات أقامتها بعض منظمات المجتمع المدني في السنوات الثلاث الماضية.

(١) عامر الكبيسي، الفساد والعلومة. م.س.ذ. ص ١٠٩-١١٠.

(٢) التنمية الاداريه والفساد الاداري بحث منشور على الانترنت، WWW.Nafi.org

ثانياً: أُسس النزاهة في العمل العام Bases of Integrity in Public work

توجد العديد من الأسس والمعايير التي تعمق أُسس النزاهة في العمل العام والتي تحتاج الى تطوير الوعي العام بها في جميع المجتمعات اذ إن فهم هذه الاسس يساعد في مكافحة الفساد الاداري وهي: المحاسبة، المساءلة، الشفافية، النزاهة، ويمكن توضيح كل منها كمايلي: (١)

١. **المحاسبة.** وهي خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والادارية والاخلاقية ازاء قراراتهم واعمالهم، ويتمثل ذلك بمسؤولية من يشغلون الوظائف العامة امام مسؤوليهم المباشرين، وهكذا حتى قمة الهرم في المؤسسة، اي الوزراء ومن هم في مراتبهم الذين يُسألون بدورهم أمام الهيئات الرقابية المختلفة القائمة في النظام السياسي وفي مقدمتها البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني التي تتولى الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية، لضمان حقوق الانسان من الانتهاك بما فيها الحق في الحفاظ على المال العام.

٢. **المساءلة.** وتعني ضرورة تقديم الاشخاص المسؤولين والذين تم تعيينهم او انتخابهم تقارير دورية ومستمرة وفي مدد زمنية يتفق عليها حول سير العمل في المؤسسة او الوزارة، وبشكل تفصيلي يوضح الايجابيات والسلبيات في العمل والصعوبات التي يواجهونها، وللمساءلة أساليب وإجراءات منظمة عبر قنوات لا ينبغي للأفراد بصفته الشخصية القيام بأعبائها من باب المساءلة، اي انها تعني بشكل أكثر اختصاراً الحساب عن أعمال معينة او المسؤولية عن اداء العمل او تولي المنصب عن طريق الاليات الاتية: (٢)

أ- المساءلة التنفيذية.

ويقصد بها مسؤولية الجهاز الحكومي عن محاسبة نفسه بنفسه عبر سبل ادارية تضبط العمل الاداري وتضمن سلامة الجهاز التنفيذي، وتندرج تحت هذه الالية الكثير من المهام منها إستعمال التدابير الوقائية والبرامج الاعلامية للتوعية وفتح قنوات الاتصال مع الجمهور لا يصال صوتها الى الادارات حول مايشوب الجهاز التنفيذي من إنتهاكات لحقوق الانسان كي تؤخذ من قبل القائمين بالامر لاحالة بعض

(١) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية تحرير واعداد المركز اللبناني للدراسات (لبنان، منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٠٥) ص٣٦.

(٢) د. عماد محمد علي العاني ود.ثائر محمود رشيد العاني، "الفساد الوظيفي في الاقتصاد العراقي، اسبابه ونتائجه وسبل مواجهته". م. س.ذ. ص٢٥٩

اللجان او الهيئات الى التحقيق الفعال لتعزيز المساءلة داخل المؤسسة الحكومية ذاتيا.
(١)

ب- المساءلة التشريعية

وهي من أعرق آليات المساءلة في النظم الديمقراطية، حين يؤدي البرلمان أو ممثلو الشعب دوراً مهماً في تقييد الحكومة والرقابة عليها ومعارضتها في أحيان كثيرة لضمان إستقامة سير العمل الحكومي، ذلك ان للبرلمان القدرة في تحديد الاطار القانوني لشكل الحكومة، فضلا عن اجراءاته الاخرى التي تضمن الى حد كبير تحقيق حسن الاداء والوصول الى درء المفساد حيث الحكم الصالح والرشد في ادارة الدولة. (٢)

ج- المساءلة القانونية

تعد ركنا أساسياً في ضبط عمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تنهض به السلطة القضائية القائم عملها على اساس تطبيق القوانين وبأستقلالية تامة عن تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث امتلاكها سلطة الارغام لتنفيذ احكامها مما جعلها السلطة الأكثر كفاءة وقوة في الكشف عن الخروقات التي تكثف عمل السلطتين المشار اليهما أعلاه، فهي المسؤولة عن تطبيق منع الفساد وتوجيه ومحاكمة الموظفين والمسؤولين المدانين بهذه التهمة ومنع الانحراف، (٣) وتُشكل هيئة النزاهة العامة في العراق اعلى سلطة رقابية وقضائية لمحاسبة الفاسدين ومحاكمتهم.

د- المساءلة بالسلطة الرابعة.

يقصد بالسلطة الرابعة سلطة وسائل الاعلام التي تعد احدى أهم أدوات صناعة الرأي العام، فهي تسهم في تكوين الرأي وتهذيبه ورفع مستواه السياسي والمعنوي، أما الدور الاخر فيتضح عن طريق واجبها في مراقبة الادارة مراقبة حقيقية بمناقشتها اعمالها وفي انتقادها، اذا ما ارتكبت اخطاء جسيمة كانت او تافهه وفي ارشادها الى طريق الاصلاح التي تتطلبها المصلحة العامة، وهي رقابة مستمرة تعد ضماناً بالغ

(١) كيمبرلي آن الديوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال امام، (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠) ص ١٩٩.

(٢) منذر ابراهيم الأشاوي، القانون الدستوري، نظرية الدولة (بغداد، مركز البحوث القانونية، ١٩٨٠) ص ١٩٨.

(٣) عماد الشيخ داود. الشفافية ومراقبة الفساد، م. س. ذ، ص ١٨

الاهمية للافراد ضد الانحراف والتعسف في استعمال السلطة ضد السلبية والبيروقراطية المضرة في المؤسسات الادارية.^(١)

٣. **الشفافية:** وهي تعبير عن ضرورة الافصاح للجمهور وإطلاعهم على منهج السياسات العامة وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها من رؤساء الدول والوزراء وبقية مفاصل الدولة الاخرى بغية الحد من السياسات غير المعلنة او ما يطلق عليه اصطلاحاً "سياسات خلق الكواليس" التي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح.^(٢)

ومن ثم فالشفافية، هي المنفذ لرقابة الشعب على السلوك العام للحكومة والمنظمات والاحزاب والجمعيات والافراد ليطلع على حسن الاداء من عدمه وتقييم الخير والشر عن هذا الطرف وذاك، فهي الاداة التي تتيح للجمهور ولوسائل الاعلام القدرة على مساءلة ومحاسبة من يسيء إليها ويسلك سلوكاً بعيداً عن الاهداف والاعراف والقوانين المقررة من الشعب وتعويد الناس على الاسلوب الحضاري في المحاسبة، وهذا بدوره يؤدي الى التخلص من الفساد بأشكاله المختلفة.

٤. **الأمانة:** وهي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والنزاهة والاخلاص في العمل ومن واجب جميع الموظفين بما فيهم الذين يتولون مناصب عامة عليا الكشف أو الافصاح عن ممتلكاتهم قبل تولي المنصب، والا اعلان عن أي نوع من تضارب المصالح، الذي قد ينشأ بين مصالحهم الخاصة والمصالح العامة التي تقع في اطار مناصبهم، وتشمل هذه المنظومة أيضاً حرصاً من الموظف على عدم تلقي اي مقابل مالي (رشوة) من مصدر خارجي للقيام بأي عمل يؤثر في المصلحة العامة او يؤدي الى هدر المال العام.^(٣)

ثالثاً: استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري Administrative Corruption

تحتاج قضية الفساد الاداري الى أكثر من جهد وستراتيجيات عمل لتوضيح الخطوط الرئيسية التي من الممكن عن طريقها السير في مكافحة الفساد، لذلك فإن مكافحة الفساد لا تتم بحلول إنفرادية بل تتطلب منظومة متكاملة من الاجراءات والاستراتيجيات التي تبدأ جميعها برفع الوعي العام بضرورة محاربة الفساد والقضاء

(١) د. سعيد عبد المنعم الحكيم، الرقابة في اعمال الادارة في الشريعة الاسلامية والنظم المعاصرة (القاهرة، دار الفكر العربي، رسالة دكتوراه، منشورة ١٩٧٦)، ص ١٧٠.

(٢) المصدر السابق. ص ١٤٠

(٣) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية، م.س.ذ. ص ٣٦-٣٧

عليه، فكلما كان الوعي العام عالياً وقيم المجتمع سليمة، فهي ستدعم استراتيجيات مكافحة وتمنحها قوة إضافية والعكس صحيح، فغياب الوعي وضعف العلم يجعلان أساس البناء ضعيفاً وتصبح الاستراتيجيات واهنة وغير قادرة على حمل وتطبيق الإجراءات الأخرى.

وإن من أهم الشروط الواجب توافرها في أية استراتيجية لمكافحة الفساد الإداري هو أن لا تكون فوقية أو منقولة دون تكييف، وأن تتناسب مع الظروف السائدة، ذلك لأن ما يناسب مجتمعاً ما قد لا يناسب ضرورة مجتمعاً آخر، أما الشرط الثاني في أية استراتيجية فهو أن تكون واقعية وممكنة التنفيذ وليست مجرد أفكار إنشائية يستعصي تطبيقها، أما بسبب التكاليف المالية الكبيرة التي تستلزمها، أو المقاومة من عامة أفراد الشعب لها، أو عدم توافر الخبرات اللازمة لنجاحها. ويمكن إتباع وسائل سياسية وقانونية وإعلامية و جماهيرية لمكافحة الفساد الإداري وكما يلي عن طريق: (١)

١. تبني نظام ديمقراطي يوفر العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، يقوم على مبدأ فصل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية وسلطة الإعلام) وسيادة القانون عن طريق خضوع الجميع للقانون والمساواة أمامه وتنفيذ واحترام أحكامه وقيام النظام والمحاسبة بشكل علني حتى يردع ذلك من يفكر بممارسة سلوك الفساد.

٢. بناء جهاز قضائي قوي ونزيه وإبعاده عن كل المؤثرات التي تؤثر على عمله مع الالتزام من قبل السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة على احترام وتنفيذ أحكام القضاء، مع ضرورة صياغة القوانين التي تحارب الفساد بجميع مستوياته.

٣. تفعيل الرقابة الصادرة من الجهات التشريعية المتمثلة في المجلس التشريعي التي تسمح بالمساءلة للمسؤولين المعنيين مثل الوزراء، عن طريق النقاش العلني لأعمالهم في جلسات البرلمان.

٤. دعم وتعزيز دور هيئات الرقابة العامة التي تشرف على أعمال الحكومة والوزراء، واستحداث مؤسسات رقابية لهذا الغرض تنظر في شكاوى المواطنين ضد الجهات الحكومية والموظفين المسؤولين في حالة وجود سوء استعمال للسلطة لأغراض ومصالح خاصة وغياب الوضوح في الإجراءات وخطوات ممارسة الوظيفة العامة، مع ضرورة أن تتمتع هذه الهيئات بالاستقلالية والمصادقية.

٥. التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد القائم على النزاهة والشفافية

(١) د. أحمد أبو دية، الفساد- أسبابه- وطرق مكافحته، م.س.ذ. ص ٨-٩.

والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وغير ذلك من إخلاقيات المهنة عن طريق التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة وكذلك عن طريق تطبيق القوانين الداعمة لهذه الاخلاقيات كقانون الخدمة المدنية والذي يعطي حقوقاً متساوية لجميع الموظفين وفق الشهادات العلمية والخبرات والكفاءات، ويساعد على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وكذلك تطبيق الانظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة المهنة، فضلاً عن وضع نظام عصري وعادل لتقييم اداء الموظفين واصلاح معدلات الاجور.

٦. إتماد مبدأ الشفافية والوضوح بما فيه نشر المعلومات والبيانات الحكومية والحرص على تدفقها وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

فالشفافية تعد عنصراً رئيسياً في مكافحة مختلف أشكال الفساد وتحقيق التواصل بين المواطنين والمسؤولين بما يسهم في تطوير ومحاصرة الفساد واجتثاث جذوره، وقد أثبتت تجارب العديد من دول العالم ان التمسك بالشفافية يقلل من قوع الازمات الاقتصادية ويساعد بدرجة كبيرة على معالجة القضايا عند وقوعها وقبل إستفحالها واتساع مداها، لذلك تُعنى الاجهزة العليا للرقابة بتحقيق الشفافية للامعال الحكومية، وتسعى الى نشر تقاريرها الدورية والسوية بما يردع الفاسد ويعزز ثقة المواطن وتفاعله واسهامه في التصدي للفساد ومكافحته.^(١)

٧. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة بالحد من الفساد وباشكاله المختلفة، إذ تعد مشاركته هذه المؤسسات أمراً حاسماً لنجاح أي استراتيجية لمكافحة الفساد وبناء نظام النزاهة الوطني ودفع الجمهور الى المشاركة في جهود مكافحة الفساد وقد يستدعي ذلك إستعمال أغلب وسائل الاعلام والتقارير الرسمية والملصقات فضلاً عن تشجيع الجمهور على حضور جلسات الإستماع العامة للمسؤولين التي تتعلق بطبيعة العمل الذي يقوم به المسؤول بشكل خاص في قطاعات ذات علاقة بعمل كل مؤسسة، لايجاد الية لحوار مباشر ما بين المسؤول وجمهور الناخبين.^(٢)

٨. تنمية دور الجماهير في مكافحة الفساد الاداري عن طريق إقامة وتنظيم برامج توعية تساعد على نشرها وسائل الاعلام المرئية مثل التلفاز والمسموعة مثل المذياع والمقروءة مثل الصحف والمجلات والنشرات إلى جانب الإستعانة

(١) سعيد يوسف كلاب وآخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد.

م.س.ذ. ص ٧

(٢) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية، م.س.ذ. ص ٤٠

بمؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية، عن طريق إقامة المؤتمرات وإعداد البحوث والدراسات بشكل مكثف لتسليط الضوء وبشكل واسع على الفساد واثاره المختلفة لغرض تطويره ووضع الاليات المناسبة للحد منه.

٩. العمل على تفعيل الإعلام وإمكانيات الوصول الى المعلومات المتعلقة بإداء المؤسسات والهيئات الحكومية الخاصة، والكشف عن الممارسات الفاسدة بهدف ضمان حق المجتمع في الوصول الى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات أولاً، والتزام السلطات الرسمية بنشر المعلومات وبشكل مستمر ثانياً، ومن ثمّ تساعد هذه الاستراتيجية على إيجاد جماعات ضغط تعمل على تحسين نظام الحكم وترشيد السياسات والكشف عن الفساد الاداري ومحاربتة.^(١)

رابعاً: استراتيجية مكافحة الإعلامية في العراق القديم The strategy of Media Fighting in ancient Iraq

قبل تحديد استراتيجية مكافحة الاعلامية في العراق القديم لابد من معرفة أهم الشرائع القانونية العراقية التي عملت وسائل الاعلام البدائية على نشرها بقصد تعبئة الرأي العام والتأثير فيه عن طريق إستعمال الكلمات والالوان، فقد عرف التاريخ القديم عند فجره أهم اصلاحي في بلاد الرافدين وسادس ملوك سلالة بابل الاولى (حمو- رابي) الذي سن قانوناً موحداً للبلاد في مسلته الشهيرة متضمناً إياه العديد من الجوانب الاصلاحية، كمعالجة الاتهام بالباطل وشهادة الزور وتغيير القاضي حكمه بعد اصداره، ومواد خاصة بالاموال والسرقات، فضلاً عن الاحوال الشخصية وتوجيه المجتمع ضد الفساد الاداري.^(٢)

إذ لم تستطع حضارة بلاد الرافدين المضي قدماً وهي معتمدة على الاعراف والتقاليد والدين مالم تكن لها قوانين مدونة يطلع عليها الشعب ليكون واعياً بمايصدر من قوانين وتعليمات، وهذه المدونات تمثل صورة إعلامية أمينة وصادقة عن حالة المجتمع آنذاك والدرجة التي وصل اليها الرقي والتقدم.^(٣)

(١) المصدر السابق، ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) د. تقي الدباغ، العراق في التاريخ القديم، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣). ص ١٨٥

(٣) د. هشام علي صادق، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٢) ص ١٩٥-١٩٦

فشريعة حمورابي تمثل تقدماً حقيقياً فاق القوانين التي سبقته في العراق القديم حتى انه يمثل مرحلة متقدمة على القانون الروماني في بعض نواحيه، على الرغم من قدمه بأكثر من خمسة عشر قرناً على القانون الروماني.^(١)

وقد دلت المكتشفات الأثرية في بابل القديمة إنَّ (حمو- رابي) الذي فرض العقوبة على تابعيه من الحكام إذ حاسبهم عن ممتلكات التاج و عين مخبراً يبلغه عن العجز في الاموال العامة والضرائب كما كان يقوم بجولات تفتيشية ومعه موظف لجرد قطعان الماشية، وكذلك كان ينهج التفتيش عن قضايا الرشوة واشكال الفساد الاداري التي كانت تصل الى علمه.^(٢)

وضمن مايعرف اليوم بـ استراتيجية مكافحة الفساد (كالمساءلة) و(حسن الحكم) عالج حمورابي كثيراً من المشكلات حيث أولى (مساءلة) القضاء أهمية بالغة وعمل على مكافحة الرشوة في أوساطهم وكان يضرب بشدة على ايدي المتجاوزين فضلاً عن اجبار تشريعاته بعض حكامه على رد حقوق الآخرين التي يكون بها أثبت مبدأ حسن الحكم المعروف في عالم اليوم.^(٣)

وكانت تنتشر كل هذه الاعمال على اللوح الطينية، فقد كشفت الآثار إنَّ العراقيين القدماء (الاشوريين) هم أول من عرف استراتيجية مكافحة الاعلامية في التاريخ القديم، فهم أول من ابتدع الذشرات المصورة عن طريق استعمال الرقم الطينية فكانوا يصورون الاحداث بالالوان ويعرضونها على جدران القصور وفي ساحاتهم العامة وشوارعهم الكبرى.^(٤)

فضلاً عما تقدم فقد إستعمل السومريون من أجل مكافحة الفساد والغش بشكل عام الذشرات المصورة عن طريق استعمال اللوح الطينية، إذ عثر المنقبون في اثار (مملكة اشنونه) على رقم طينية (لم يتم التعرف على مشرعها) فيها الكثير من نواحي الإصلاح كتحديد أسعار المواد وتحديد أسعار العبيد فضلاً عن قوانين اخرى تنظم الحياة الاجتماعية عن طريق نشر هذه القوانين والتعليمات على اللوح الطينية، فهي قوانين ملزمة التنفيذ ولايمكن لاحد أن يخالفها^(٥)، وهي تشبه الى حد ما الذشرات الاعلامية التي تستخدمها إدارات العلاقات العامة في دوائر الدولة لإرشاد المواطنين بتجنب التعامل مع الاشخاص المفسدين ولتوعيتهم بأحكام جرائم الفساد.

(١) د. احمد ابو الوفاء، تاريخ النظم، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٠) ص٣٣-٣٤

(٢) فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، م.س.ذ. ص١١٩

(٣) د. تقي الدباغ، العراق في التاريخ القديم. م.س.ذ. ص١٨٤

(٤) د. جميل احمد خضر، العلاقات العامة. (عمان، دار الميرة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨) ص٣٨-٣٩.

(٥) د. تقي الدباغ، العراق في التاريخ القديم. م.س.ذ. ص١٨٥

ويروي التاريخ أنَّ الملك البابلي (حمو- رابي) كان يدعو عماله وموظفيه في الاقاليم والمدن التابعة له للحضور الى بابل في الاعياد والمناسبات ويقوم بدفع أوامره وتعليماته، وهو يشابه في وقتنا الحاضر التخطيط لإختيار الوقت المناسب للحملة الاعلامية في أسس فن العلاقات العامة.^(١)

ونستنتج مما سبق أنَّ العراقيين القدامى قد عرفوا أهمية الوسائل الاعلامية لنشر المواد القانونية المتعلقة بقضايا الفساد بقصد توعية وإبلاغ الموظفين وافراد الشعب بتجنب الغش والسرقة او الاعتداء على حقوق الغير، وهو يشابه ماتقوم به اليوم هيئة النزاهة التي تعمل على نشر الوعي القانوني الخاص باحكام جرائم الفساد عن طريق استعمال الوسائل الإعلامية.

خامساً: استراتيجية مكافحة الاعلامية في عصر الاسلام The strategy of

Media Fighting in Islamic age

تكاد تخلو الفترة المدصورة بين تاريخ العراق القديم وعصر الاسلام من مؤشرات حقيقية للنشاط الاعلامي، فقد ترددت المجتمعات في ظلمات الجهل وتحولت الى الانحلال الاجتماعي والاقتصادي، ولم يكن هناك مجال لتطوير العلاقات العامة، غير إنها نشطت مرة اخرى عند ظهور المذهب البروتستانتي والتبشير به وماصاحب ذلك من دفاع عن المذهب الكاثوليكي.

وبعد ذلك جاء الاسلام ليدعو الى العدالة المطلقة في معاملة الناس والى المساواة في تلك المعاملة، كما حث على التمسك بالنزاهة ومبادئ الاخلاق في التعامل الاداري والتجاري وهذا هو احد المبادئ الاساسية للعلاقات العامة اليوم والتي سبقها اليه الاسلام بقرون عديدة^(٢)، ويحدد عبد اللطيف حمزة تسع وسائل يعتبرها اقوى الوسائل تأثيرا في النفوس وأعظمها نجاحاً في الترويج للعقيدة الاسلامية ويرتبها حسب أهميتها كمايلي:^(٣)

١. القرآن الكريم
٢. الحديث الشريف والخطبة النبوية
٣. القدوة الحسنة من جانب الرسول واصحابه اجمعين
٤. الاتصال الشخصي والجمعي
٥. أسلوب القصص

(١) د. حسين محمد علي، المدخل المعاصر لمفاهيم ووظائف العلاقات العامة (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦). ص ١١٢.

(٢) فضيلة زلزلة وآخرون العلاقات العامة (الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨١) ص ٤٤.

(٣) د. جميل احمد خضير. العلاقات العامة.م.س.ذ. ص ٤٩.

٦. مواسم الحج
٧. الفتوحات التي نظر إليها على أنها وسائل اعلامية واجبها نشر تعاليم الاسلام.
٨. القصائد الشعرية

حيث كانت تلاوة القرآن الكريم وما زالت من أنجح الطرق وأفضلها تأثيراً على نفوس الناس بما تتضمنه من حجج وبراهين لاولي العقول الواعية وكانت تلك التلاوة تعمل عملها في زمن السلم والحرب ويقرأ القرآن في البيوت والمساجد. (١)

إذ إن النبي (محمد) عليه الصلاة والسلام إستعمل الإعلام بمعناه الواسع من حيث فصاحة الكلمة وبلاغة التعبير وقوة التأثير القرآني لاقتناع الناس بصدق رسالته وجدواها كمسلك حياتي وإسلوب خلقي لعبادة الله في الارض، كما أوفد الرسل وبعث بالكتب الى الملوك والامراء يدعوهم الى الاسلام. (٢)

كما إستفادت الدعوة الاسلامية منذ إنبثاقها الى جانب استعمال الوسائل الاعلامية من أساليب ووسائل الاتصال المختلفة في مجال نشر الدعوة والتأثير في الجماهير عن طريق الخطابة والحملات التجارية والحربية والمؤتمرات والمواسم وخاصة مواسم الحج التي يتصل بواسطتها المسلمون بعضهم مع البعض الآخر ويتعرف حاجاتهم ومشاكلهم.

ويعد إنشاء ديوان الرسائل والبريد فيما بعد دليلاً على أهمية الاساليب الاتصالية التي توجه المسلمين من العاملين وغيرهم، والتي تحثهم على الالتزام بمبادئ الاسلام للتخلي بالاخلاق الفاضلة في التعامل بين المسلمين ولذبذ كل سلوك ينهى عنه الدين... لذلك كان الاقناع ووضوح الهدف ودراسة المجتمع وإتجاهاته من أحدث عمليات العلاقات العامة (العلمية) التي وصل إليها المسلمون الاوائل (بدايه صدر الاسلام وبعده). (٣)

وقد إعتد الخلفاء الراشدون على الوسائل الاعلامية والاساليب الاتصالية التي كان لها الاثر الواضح في حياة الرسول عليه الصلاة والسلام ولعل أشهر ما إعتدده الخلفاء من الاساليب الاتصالية هي الخطبة الدينية والرسالة التوجيهية، كرسالة الخليفة (علي) (كرم الله وجهه) إلى عامله في مصر مالك الاشر "أختر للحكم من بين الناس افضل رعيته ممن لاتضيق به الامور ولايتمدى في الزلة، ولاتشرف نفسه على طمع، ولايكتفي بأدنى فهم دون اقصاه، وأوقفهم في الشبهات وأقلهم تبرماً

(١) فضيلة زلزلة واخرون، العلاقات العامة.م.س.ذ. ص٤٥.

(٢) د. جميل احمد خضر، العلاقات العامة، م.س.ذ. ص٤٩.

(٣) رضا عبد الرزاق وهيب واخرون، العلاقات العامة في المؤسسات الصحية، (بغداد، وزاره التعليم العالي والبحث العالي، ١٩٨٥)، ص١١.

بمراجعة الخصم، وأصبرهم على تكشف الامور، وأصرمهم عند إتضاح الحكم، ممن لايزدهيه إطراء ولايستميله اغراء".

وقد إمتد هذا الاعتماد على الوسائل والاساليب الى الدولتين الاموية والعباسية "ففي عهد هارون الرشيد وهو عهد ازدهار الحضارة العربية والاسلامية نجد إنَّ الرشيد كان يخرج متنكراً الى شوارع بغداد يستطلع امور الناس وأحوالهم وهو في عمله هذا يعطي خبراء العلاقات العامة المعاصرين درسا في أهمية قياس الراي العام وعلاقته بتحسين الصورة الذهنية للخليفة لدى المواطنين.^(١) وستحدث عن العلاقات العامة بشيء من التفصيل في الفصل اللاحق.

سادساً: أجهزة مكافحة الفساد الإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣

The foundations of fighting the Administrative Corruption in Iraq after 2003

تؤدي الاجهزة العليا للرقابة في الدول دوراً مركزياً في مكافحة الفساد الاداري، فهي أجهزة دستورية أولاً كما انها أجهزة متخصصة ثانياً مهمتها المحافظة على المال العام وضمان حسن استعماله للارتقاء بالاداء الحكومي بمايخدم عملية التنمية الشاملة تحقيقاً للمصلحة العامة، ولاشك في إنَّ نجاح أية عملية تنمية يرتبط بشكل رئيسي بالقضاء على السلوك المنحرف في الاجهزة الادارية وتحقيق الاصلاح المالي والاداري وحسن إستعمال الموارد المتاحة وتطوير السياسات الادارية ورفع كفاءة الافراد، وهي أهداف تسعى الاجهزة الرقابية الى تحقيقها، لذا فان الاجهزة العليا للرقابة تعمل على التصدي لظاهرة الفساد الاداري بالوسائل والاستراتيجيات كافة، لتواكب التطور في بيئة الاعمال الحديثة والتقنيات التكنولوجية وثورة المعلومات.

وتعتمد عملية مكافحة الفساد الاداري في العراق على النظام القانوني للنزاهة، وهو يقوم على التكامل بين عمل ثلاثة أعمدة هي (هيئة النزاهة العامة، ديوان الرقابة المالية، ومكتب المفتش العام في مختلف الوزارات). وستتعرف في الصفحات اللاحقه على نظام كل جهاز من هذه الاجهزة وطبيعة العلاقة بينها عبر الحديث عن كل جهاز على حده:

(١) محمد ناجي الجوهر، دور العلاقات العامة في التنمية (بغداد، مؤسسة الرشيد للنشر، ١٩٨١)

١. هيئة النزاهة العامة

تمارس الهيئة واجباتها القانونية بصفتها مؤسسة دستورية وجهازاً مستقلاً ورئيسياً في العراق لمكافحة الفساد الاداري وفقاً للامر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤^(١):

أ. التحقيق في قضايا الفساد وعند عرض القضية على قاضي التحقيق تصبح الهيئة طرفاً في الدعوى، وأشار القانون الى ان الهيئة هي الجهاز الوحيد المخول بالاستعانة بالاجراءات الجنائية من اجل البت والفصل في القضايا المتعلقة بساءة التصرف.

ب. للهيئة ان تحقق في قضايا فساد تنطوي على اعمال تمت في الماضي حتى تاريخ (١٧ تموز ١٩٦٨).

ج. تتخذ التدابير اللازمة لتسلم شكاوي المواطنين المتعلقة بالفساد بمافيها المزاعم المقفلة، ومن اي مصدر والتحقيق فيها.

د. ضمان تطبيق مبدأ سيادة القانون ومتابعة ممارسة مؤسسات الدولة لواجباتها وفقاً للدستور والقوانين والانظمة والتعليمات.

هـ. تتخذ الهيئة التدابير اللازمة لتنمية ثقافة وطنية تقدر النزاهة الشخصية والالتزام الذاتي بمعايير الخدمة العامة والخضوع للمحاسبة والشفافية عن طريق اصدار النشرات ودوريات وسائل الاعلام المختلفة وتعمل مع مسؤولين مختصين من اجل وضع مناهج وطنية لتعزيز مفهوم النزاهة العامة.

و- للهيئة ان تقترح على مجلس النواب تعديل او سن تشريعات صممت للقضاء على الفساد وتنمية ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمحاسبة والتعرض للاستجواب والتعامل المنصف مع الحكومة.

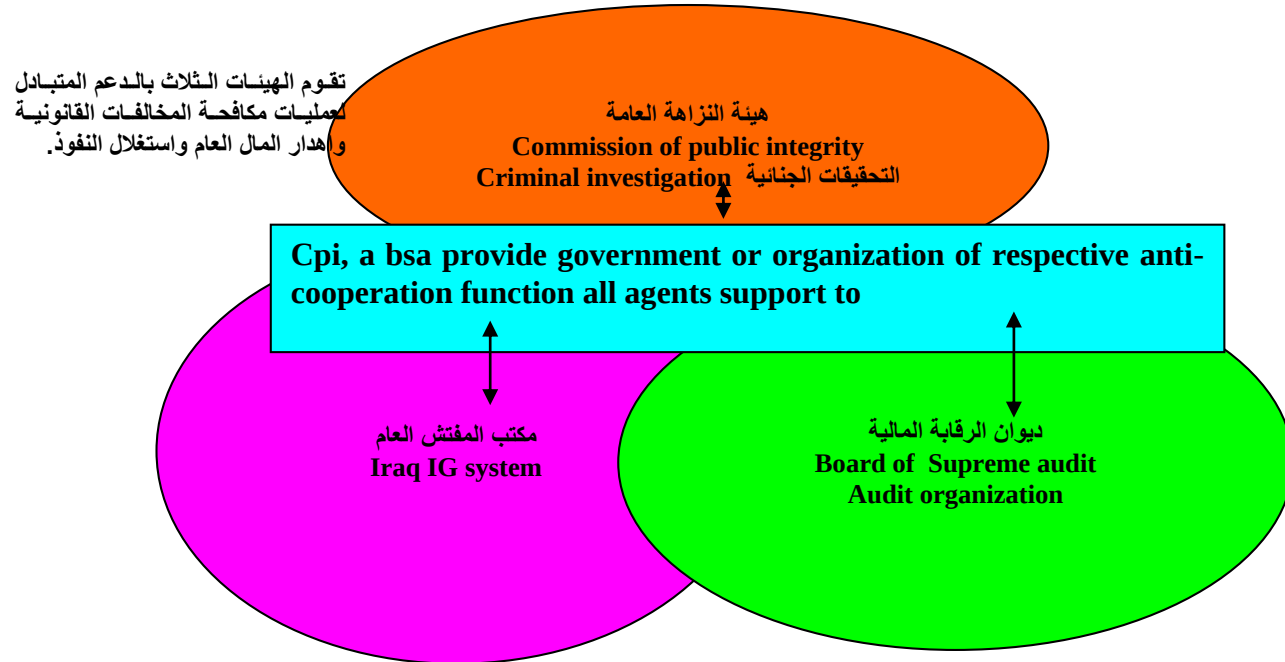
ي. تضع الهيئة لوائح تنظيمية ملزمة وفقاً لقواعد الكسب غير المشروع تقتضي من كبار موظفي الحكومة الكشف عن مصالحهم المالية، وكذلك زوجاتهم واولادهم القصر.

ز. تقوم الهيئة بمراقبة اموال الدولة والتزاماتها الداخلية والخارجية وطريقة ادارتها في كل وزارات الحكومة وكل دائرة او هيئة او منظمة تابعة للدولة او تسهم الدولة في رأسماله بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية والمفتشين العموميين. وتشمل المراقبة قانونية قرارات واعمال الوزارات والدوائر والهيئات الخاضعة للرقابة ومدى نزاهتها وانتظام اعمال الادارة وملائمتها

(١) الامر (٥٥) الخاص بتشكيل مفوضية النزاهة العامة، هيئة النزاهة العامة، مديرية التعليم والعلاقات العامة، ٢٠٠٥

- وكل موضوع ترى الهيئة ضرورة مراقبته.
- ن. دراسة تقارير ديوان الرقابة المالية واتخاذ التوصيات بشأنها واحالة مايشكل جرائم الى التحقيق.
- ط. تسهيل إدارة شؤون الحكم بشفافية ومكافحة الفساد على جميع المستويات.
- ع. تختص الهيئة حصراً بأحالة قضايا الفساد الى المحاكم المختصة.
- غ. الزام القادة العراقيين ان يثبتوا التزامهم بالسلوك الاخلاقي في تأدية الخدمة العامة والتزامهم بنص القسم الذي تعهدوا به والكشف عن مصالحهم المالية عند توليهم مناصب عامة وعند مغادرتها.
- ك. تتيح الهيئة للجمهور امكانية الاطلاع على المعلومات وفحصها ونسخها هي والاستمارات المقدمة لها عملاً باللوائح التنظيمية الصادرة بموجب هذا القانون النظامي والتي تقتضي من المسؤولين الكشف عن مصالحهم المالية.
- ل. للهيئة القيام بأي عمل تراه ضرورياً ومناسباً لتحقيق اهدافها وان تعمل بصفقتها الجهاز الرئيسي في العراق لتنفيذ وتطبيق مكافحة الفساد وان تؤدي واجباتها بالتعاون مع:
١. الهيئة العليا للتدقيق المالي والمحاسبة (ديوان الرقابة المالية)
 ٢. (المفتشون العموميون) مكتب المفتش العام في كل وزارة.
- انظر شكل-أ -

شكل- أ- العلاقة بين أجهزة مكافحة الفساد في العراق



الشكل: من اعداد الباحث

(وستنحدث بشيء من التفصيل عن هيئة النزاهة العامة ضمن الفصل الرابع)

٢. ديوان الرقابة المالية.

ديوان الرقابة المالية أحد الأعمدة الثلاث التي تعمل على مكافحة الفساد الإداري فضلاً عن هيئة النزاهة العامة ومكاتب المفتش العام في الوزارات. ويعد الديوان بموجب قانون المجلس الأعلى للرقابة المالية رقم (٦) لسنة (١٩٩٠) السلطة العليا للمراجعة المالية في العراق، والحارس الأمين للمال العام عن طريق كشف الاستغلال وسوء إستعمال ذلك المال مما يؤدي الى مكافحة الفساد وممارسة النزاهة.

ولضمان فعالية وإستقلال الديوان فقد صدر الأمر (٧٧) لسنة (٢٠٠٤) الذي أعاد تشكيله بصفته مؤسسة عامة مستقلة تساعد في تعزيز الاقتصاد وفعالية ومصادقية الحكومة العراقية وقدرتها على إدارة مواردها. وقد تضمن الأمر المذكور مجالات التعاون والتنسيق بين الديوان وهيئة النزاهة ومكاتب المفتش العام في الوزارات كافة لضمان إستمرار النزاهة والأمانة والشفافية في عمل دوائر الدولة، ومساءلتها لدى ممثلي الشعب ولأجل ضمان ذلك يقوم ديوان الرقابة المالية بمايتي: (١)

- أ- إصدار اللوائح التنظيمية للمراجعة المالية والمحاسبية المبذبة على المعايير المقبولة عالمياً وعلى أفضل الممارسات في هاذين المجالين.
- ب- التعاون مع هيئة النزاهة العامة لتحسين القواعد والمعايير المطبقة على الإدارة وعلى عمليات المحاسبة والمراجعة المالية للأموال العامة وتبادل المعلومات عن طريق قناة اتصال بين الجهازين.
- ج- القيام بالمراجعة المالية وعمليات تقييم الأداء والكشف بواسطتها عن أدلة الفساد والاحتيال والتبذير وسوء الاستغلال وانعدام الفعالية في المسائل المتعلقة بتلقي الأموال وصرفها واستعمالها.
- د- القيام بالتحقيق في جميع المسائل المرتبطة بفعالية صرف واستعمال الأموال العامة والتبليغ عنها بناء على طلب السلطة التشريعية.
- هـ- إحالة جميع الادعاءات أو الأدلة المتعلقة بالفساد الى هيئة النزاهة أو مكتب المفتش العام في الوزارة المعنية.
- و- إعداد ونشر الخطة السنوية لتنفيذ مهمته بصيغة المجلس الأعلى للمراجعة

(١) الأمر (٧٧) الخاص بديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة العامة، مديرية التعليم والعلاقات العامة، ٢٠٠٥

المالية في العراق التي تتضمن عمليات المراجعة المالية وتقييم الاداء كذلك مجالات التعاون مع هيئة النزاهة والمفتشين العموميين.

ي- إعداد ونشر التقرير السنوي الذي يتضمن بالتفصيل عمليات المراجعة المالية وتقييم الاداء والاعمال الاخرى المرتبطة بها تقييماً عاماً للكفاءة وفعالية الاجراءات الحكومية المتخذة لضمان الكفاءة والشفافية في استعمال وصرف الاموال العامة.

ز- القيام بالتقييم المالي للعقود العامة وضمان استعمال المنح والقروض الحكومية لتحقيق الاغراض التي من اجلها تم تقديم تلك المنح او القروض.

ل- إحالة موضوع الخلاف مع دوائر الدولة الى هيئة النزاهة التي تقوم باجراء تحقيق اضافي في الموضوع وتطبيق القوانين والانظمة ذات الصلة.

٣. مكاتب المفتشين العموميين

صدر الامر (٥٧) سنة ٢٠٠٤ الذي انشأ برنامجاً فعالاً يتم بموجبه اخضاع اداء الوزارات ومنع وقوع اعمال الفساد الاداري والمالي فيها ونظراً لحاجة الوزراء الى كادر من المهنيين المؤهلين الموضوعيين لتحقيق ذلك، تأسست مكاتب المفتش العام تمكنهم من القيام بإجراءات التحقيق والتدقيق والتقييم والتفتيش وأي نشاط آخر يعمل على الحد من الفساد الإداري، وقد حدد الامر المذكور مهمات المكتب كالآتي: (١)

أ. فحص ومراجعة جميع سجلات الوزارة وكل ماتقوم به من نشاط بغية ضمان النزاهة والشفافية والكفاءة في عملياتها ولتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات ومن ثم تقديم التوصيات المناسبة لتحسين برنامج الوزارة وعملها.

ب. القيام بالتحقيق الاداري على نحو يتماشى مع السلطات الممنوحة للمكتب قانوناً.

ج. مراجعة وتدقيق اعمال الوزارة ومهماتها من منظور حسن تدبير المصروفات وكفاءة وفعالية الاداء ومراجعة اي نظام من انظمتها لقياس الاداء.

د. تلقي الشكاوى المتعلقة باعمال الغش والتبذير واساءة استعمال السلطة وسوء التدبير التي تؤثر على مصالح الوزارة وتقييم فحواها واتخاذ اللازم بصددھا واحالة الشكاوى الى سلطات التحقيق المناسبة.

هـ. متابعة الاداء لضمان الاعمال التصحيحية المتخذة استجابة لملاحظات المفتش

(١) الامر (٧٧) الخاص بالمفتشين العموميين العراقيون، هيئة النزاهة العامة، مديرية التعليم والعلاقات العامة، ٢٠٠٥.

العام المراد تحقيقه.

و. توفير المعلومات والادلة المتعلقة باعمال قد تكون اجرامية وتقديمها للمسؤولين المناسبين المعنيين بتطبيق القوانين.

ي. ممارسة نشاط الغرض منه منع اعمال الغش والتبذير واساءة التصرف و عدم الكفاءة، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر، مراجعة التشريعات والقوا عد واللوائح التنظيمية والسياسات والاجراءات والمعاملات وتقديم برامج التقديم والتثقيف.

ز. تدريب العاملين في الوزارة على سبل التعرف على اعمال التبذير والغش واساءة التصرف وتطوير برامج التوعية في الوزارات لتكرس فيها بيئة وتقاليد ترعى المسؤولية والنزاهة.

ل. التعاون الكامل مع الهيئات والجهات المعنية بتطبيق القانون ومع المحققين والمحاكم وهيئة النزاهة العامة لمساعدتها على تأدية مهامها.

م. ممارسة اي نشاط يسهم في اعادة ثقة الجمهور في الوزارات العراقية. وجدير بالذكر صدرت مع بداية تأسيس الحكومة العراقية عام (١٩٢١) العديد من التشريعات القانونية التي تقف بوجه الفساد الاداري وتدين مرتكبيه كان اولها دستور عام (١٩٢٥) إذ نصت المادة (١٠٤) على تأسيس دائرة لتدقيق المصروفات واموال كل وزارة عراقية، كماصدر قانون انضباط موظفي الدولة عام ١٩٣١ لتطهير دوائر الدولة من الموظفين المنحرفين، وفي عام (١٩٥٦) صدر قانون تنسيق الجهاز الحكومي لاقضاء من يثبت انحراف سلوكه من الخدمة، فضلا عن قوانين وقرارات اخرى نذكر اهمها:

أ. قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٨ م وهو قانون خاص بشأن الكسب غير المشروع على حساب الشعب المعدل.

ب. قانون العقوبات ذوالعدد (١١١) لسنة (١٩٦٩) المعدل ويضم مجموعة من المواد القانونية المتعلقة بجرائم الغش والسرقة والتزوير والاحتيال والرشوة وغيرها من جرائم الفساد الاداري.

ج. قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة (١٩٩١) وهذا القانون اشار الى واجبات وحقوق الموظف وماهي العقوبات في حالة عدم الالتزام بواجباته.

د. القرار ذو الرقم (١٣٧) في (٢٥ ربيع الاول ١٤١٥ الموافق ١٩٩٤/٩/١) والذي اعطي فيه الصلاحية للوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية ان يحمل الموظف او اي مكلف بخدمة عامة ضعف قيمة الاضرار التي ترتكبها الخزينة بسبب اهماله او مخالفته القوانين والقرارات وذلك حسب الاسعار السائدة.

هـ. القرار ذو الرقم (١٩٠) في (٢٥ جمادي الاول ١٤١٥ الموافق ١٠/٣٠/١٩٩٤) وقد بين هذا عقوبة كل مسؤول في الدولة او موظف او مكلف بخدمة عامة تلقى هدية من جهة اجنبية او جهة غير عراقية وبأي كيفية كانت عن هذه الهدية بغض النظر عن قيمتها.

و. القرار ذو الرقم (١٠٣) في (٢٦ ربيع الثاني ١٤١٦ الموافق ٩/٢١/١٩٩٥) والذي يعمل على خلق الرادع والتحفيز على محاربة الفساد والذي منح فيه لمن يخبر عن جريمة سرقة او اختلاس اموال الدولة وادى اخباره الى القاء القبض على الفاعل، مكافأة نقدية قيمتها (٣٠%) من قيمة المال العام موضوع الجريمة و(١٥%) لمن يخبر عن هوية الفاعل و (١٠%) لمن يخبر عن مكان المال.

وقد إطلع الباحث على مجموعة هذه القوانين والقرارات الا انه لم يجد أية مادة قانونية تحمي الشخص المبلغ عن قضايا الفساد الإداري أو الشخص الشاهد مما يؤدي هذا الامر الى امتناع الكثير من افراد الشعب عن التبليغ عن قضايا الفساد الاداري برغم وجود المحفز القانوني في اعطاء المكافأة النقدية، وفي الوقت ذاته فإن هيئة النزاهة تواجهها محددات قانونية اخرى منها المادة (١٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تعطي غطاءً قانونياً لسرقة الاموال وهروب المسؤولين، وتنص على عدم احالة المتهم الى القضاء الا بموافقة مرجعه الذي يناط بالوزير المختص في الوزارة او رئيس الوزراء، إذ إن أغلب أوامر القاء القبض على المسؤولين المتهمين لم تر النور بسبب تجميد هذه المادة القانونية لهذه الأوامر.

كما ان القوانين العراقية لم تُشرع لاي جهة رقابية عدا هيئة النزاهة العامة في وضع استراتيجية للعلاقات العامة من اجل بث ثقافة النزاهة بين الموظفين و غرس روح المسؤولية الوطنية فيما بينهم، وخلق قاعدة عريضة من الوعي بسلبيات الفساد وتأثيره على المجتمع والاقتصاد الوطني بصورة عامة ونشر تعاليم الدين الاسلامي الذي يحارب الفساد ويحرمه على المسلمين وغير المسلمين ولتكوين رأي عام مضاد للفساد الاداري، وهو ما يتطلب جهوداً إعلامية لتكوين هذا الرأي ولتشجيع الشعب على التعاون المشترك لمحاربة الفساد الاداري، فضلاً عما تقوم به العلاقات العامة من حملات إعلامية تطالب فيها مسؤولي الدولة بإصدار قوانين جديدة تكون داعمة ومحقة لرغبة وأهداف الهيئة، وتعمل على توجيه المؤسسات للعمل بمبدأ الشفافية في تقديم المعلومات ومحاولة تصحيح وتعديل القوانين التي تعرقل عمل الهيئة كقوانين محاربة الفساد، أو أن تُعجل بتشريع قوانين حرية الصحافة والتي تدعم في الوقت نفسه أهداف الهيئة في الكشف عن الفساد وتحصين المجتمع من اثاره.

الفصل الثاني

واقع العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة

المبحث الاول: هيئة النزاهة العامة

النشأة، التكوين، العلاقات العامة

المبحث الثاني: العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة

الأنشطة، الوظائف

المبحث الثالث: العلاقات العامة ومكافحه الفساد الاداري في العراق

المبحث الاول

هيئة النزاهة العامة

النشأة، التكوين، العلاقات العامة

تمهيد:

أدركت الشعوب عبر تجارب طويلة من الفساد والحكم المستبد ان الديمقراطية وشعار دولة القانون سيكون مجرد وهم وخدعة مالم تكن هناك رقابة فعالة ومستقلة على القائمين بأمر الخدمة العامة ولها صلاحيات تمكنها من اداء دورها على الوجه الاكمل.

ولاشك في ان تأسيس هيئة النزاهة العامة في العراق بمستوى عالٍ من الصلاحيات الرقابية على اجهزة الدولة يشكل حدثاً قانونياً وإدارياً على مستوى كبير من الاهمية من حيث الوجود والدلالات فهذه التجربة النادرة على مستوى المنطقة تعطي دلالات ذات مغزى خاص، أهمها ان قيم سيادة القانون والديمقراطية في العراق ستسير بالاتجاه الصحيح، وبناءً على ذلك جاء هذا المبحث للتعرف فيه على نشأة وتكوين هيئة النزاهة العامة الى جانب التعرف على علاقاتها العامة الداخلية والخارجية.

أولاً: نشأة وتكوين هيئة النزاهة العامة

سبقت الإشارة الى ان هيئة النزاهة العامة انشئت بموجب القانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤، وجاء في ديباجة هذا القانون أنَّ انشاء الهيئة جاء تأكيداً على ان الحكم النزيه الشفاف يعزز الرخاء الدائم للشعب العراقي ويثبت له وللمجتمع الدولي نزاهة الحكام العراقيين بعد تعاقب الحكومات الفاسدة، وأشار القانون الى ان المعركة ضد الفساد هي نضال طويل الامد، يتطلب تعهداً دائماً بتغيير السلوك على جميع اصعدة الحكومة، وأشار كذلك الى صلاحيات واختصاصات هذه الهيئة والتي يمكن وصفها بصورة عامة بأنها الجهاز الرئيس والمسؤول عن تنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة.

وقد باشرت الهيئة مهام مسؤوليتها بتاريخ (٢٠٠٤/٦/٢٤) وكان امامها مهام جسيمة تتمثل ابتداءً بالاختيار الدقيق للأكادر الذي يعمل في الهيئة والذي ينبغي ان يتسم باعلى درجات النزاهة والكفاءة والروح الوطنية المخلصة وان يمتلك اندفاعاً ذاتياً مقروناً بالوعي بأهمية مكافحة الفساد، ومن ثم اعداد هذا الكادر اعداداً علمياً

سليما وادخاله في دورات تدريبية داخل العراق وخارجه بالنظر لحدثة التجربة في العراق وفي الوقت ذاته فهي مطالبة رسميا وشعبيا بالمباشرة الفورية باتخاذ كل مايلزم لكشف الفساد والتحقيق فيه واحالة من يثبت تورطهم فيه الى القضاء العادل. (١) وتعد هيئة النزاهة العامة هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب حصرا بموجب المادة (١٠٢) من الدستور العراقي.

وأشار القانون الى ان انتخاب رئيس الهيئة يتم عن طريق مجلس النواب لمدة (٥) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بترشيح من مجلس القضاء الاعلى ممايعني واستنادا الى ماخذت به القوانين المقارنة فانه يكون مسؤولا امام مجلس النواب فقط وليس للحكومة ان تتدخل في شؤون الهيئة لان ذلك انتهاك خطير لاستقلال وحياد الهيئة.

وراس الهيئة في اثناء مده البحث القاضي راضي حمزة الراضي* الذي تسلم رئاستها منذ بدايه تاسيسها بعد ان رشح لهذه المهمة من قبل مجلس القضاء الاعلى في العراق.

وعلى الرغم من ان الهيئة حديثة العهد الا انها استطاعت ان تضع يدها على كثير من قضايا الفساد وباشرت التحقيق فيها واحالت قسما منها الى المحاكم المختصة ومن بينها قضايا تخص كبار المسؤولين في الدولة، اذ ترفع الهيئة شعار "لا احد فوق القانون".

وجدير بالذكر ان هيئة النزاهة العامة كانت تسمى في العام ونصف العام الاول من تأسيسها بـ(مفوضية النزاهة العامة) وفقاً للقانون الخاص بتشكيلها، وقد أعلن عن تغيير كلمة (مفوضية) الى (هيئة) في الاحتفالية التي اقامتها هيئة النزاهة بمناسبة يوم

(١) مقابلة مع القاضي راضي حمزة الراضي رئيس هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣١.
(*) ولد السيد راضي حمزة الراضي الكناني في محافظة واسط (مدينة الكوت) جنوب بغداد وهو من احدى الاسر المعروفة في المدينة من مواليد ١٩٤٥/١١/٤، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية بفرعها الادبي عام ١٩٦٣، حصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة بغداد عام ١٩٦٨، حصل على شهادة الماجستير في القانون عام ١٩٧٦، حصل على شهادة الدبلوم في الادعاء العام من المعهد القضائي ببغداد عام ١٩٧٩، شغل منصب مفتش عام ثم مدير للعمل والشؤون الاجتماعية في محافظة واسط، شغل منصب مدير رعاية القاصرين في بغداد، شغل منصب مدعي عام في المحاكم في بغداد، مارس مهنة المحاماة في محافظته واسط لمدة ١٤ عاماً، هو احد اعضاء جمعية حقوق الانسان، شغل منصب قاضي في وزارة العدل في لجنة المراجعة القضائية للتحقيق من نزاهة القضاء في العراق، حيث شغل منصب عضو في اللجنة بتاريخ ١٥/تموز/٢٠٠٣، شغل منصب رئيس المحكمة الجنائية الخاصة في العراق، شغل منصب رئيس هيئة النزاهة في العراق حتى الشهر الثامن من عام ٢٠٠٧.

النزاهة العالمي بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٩ وليصبح منذ ذلك اليوم اسم (هيئة النزاهة العامة) اسماً رسمياً في الكتب والمعاملات والمخاطبات الرسمية.

وقد وضعت الهيئة لوائح تنظيمية ملزمة وفقاً لقواعد الكسب غير المشروع تقتضي من كبار موظفي الحكومة الكشف عن مصالحهم المالية وكذلك زواجهم وأولادهم القصر من عقارات ومذقولات ودخل مالي وارصدة مالية في المصارف واسهم وسندات، وتكون لهذه اللوائح قوة القانون وفعاليته وتعديل من وقت لآخر وفقاً لمآثر الهيئة مناسباً لتحقيق الأغراض المنشودة منها وتشمل بموجبها كل من: ^(١)

- رئيس الجمهورية ونوابه.
- رئيس واعضاء مجلس النواب.
- رئيس الوزراء ونوابه.
- الوزراء ومن هم بدرجة وزير ووكلاء الوزارات.
- رئيس الهيئة ووكيله وجميع مدراء الهيئة ومحققيها.
- اصحاب الدرجات الخاصة ووكلائهم ومعاونيهم.
- المدراء العاميين ومعاونيهم.
- القضاة والمحققين ونواب الادعاء العام والمشرفين العدليين وضباط الشرطة وضباط الجيش.
- اي شخص يشغل منصباً مدنياً او عسكرياً من لم يذكر اعلاه وترى الهيئة ضرورة شموله بتقرير الكشف المالي، وفقاً لتعليمات تصدرها الهيئة اصولياً لهذا الغرض.

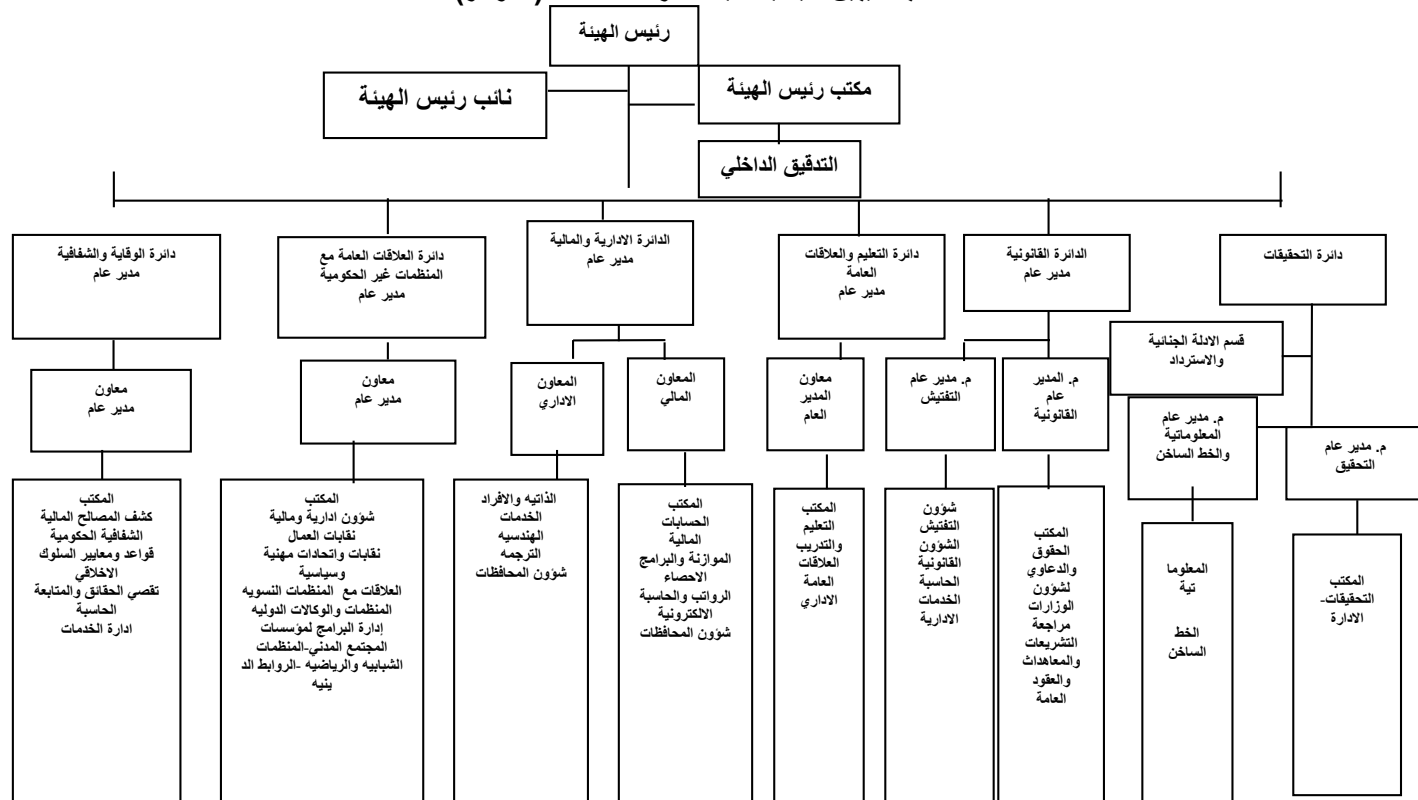
وقد وضعت الهيئة استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد الاداري، ويمكن ملاحظة ذلك في الهيكل التنظيمي للهيئة الذي يقوم على عدة دوائر عامة هي، دائرة التحقيقات العامة، دائرة الشؤون القانونية العامة، دائرة التعليم والعلاقات العامة، دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، دائرة الوقاية والشفافية والدائرة الادارية والمالية، وقسم الرقابة والتدقيق الداخلي فضلاً عن فروع الهيئة ومكاتبها في اغلب محافظات القطر.

اذ تقوم أساسيات العمل في الهيئة على نظام استراتيجي تكاملي يوزع المهام على دوائر الهيئة وكل منها يكمل الآخر، فتقوم دائرة التحقيق بشكل اساس بكشف حالات الفساد وتلغي مزاعم الفساد والتحقيق فيها، بينما تتولى الدائرة القانونية مهمة تحليل وتكييف قضايا الفساد ومتابعتها امام المحاكم المختصة فضلاً عن متابعه تطبيق مبدأ سيادة القانون والمشروع في القرارات والعقود الاداريه واعداد التشريعات ذات العلاقة، بينما تتولى دائره الوقايه والشفافيه مهام الوقايه من الفساد

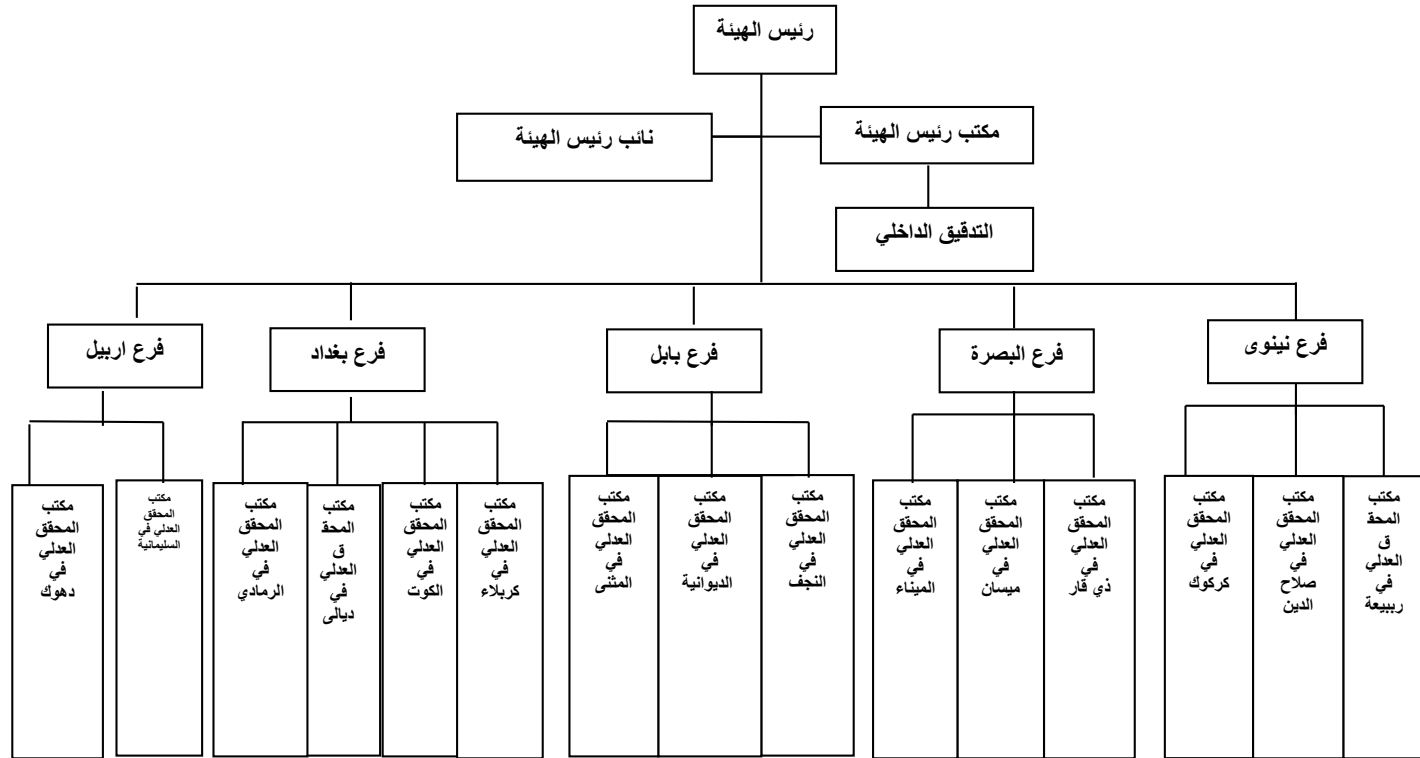
(١) مقابلة مع معاون مدير عام دائرة التحقيقات العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٦.

ومتابعه وقائع الكسب غير المشروع عن طريق استعادة كشف المصالح المالية ومراقبة السلوك العام للموظفين واعداد التقييمات والتوصيات المناسبة، وتتولى دائره التعليم والعلاقات العامة مهام اساسيه كالتوعية الاعلامية وتنمية ثقافه النزاهة، بينما تتولى دائره العلاقات مع المنظمات غير الحكومية تنظيم علاقه مع المؤسسات غير الحكوميه على المستوى المحلي والاقليمي والدولي الى جانب ماتقوم به من تنمية السلوك الاخلاقي لموظفي الدولة، فيما تقوم الدائره الاداريه والمالية على تحديد المعايير الاساسية في التوظيف وتنمية قدرات موظفي الهيئة ومراقبه المصروفات والاحتياطات الماليه فيما يقوم قسم الرقابه والتدقيق على مراقبه هذه الدوائر واداء مكاتب المفتشين العموميين وديوان الرقابه الماليه. انظر شكل- و- وشكل- ز-

شكل - ب - يبين هيكلية هيئة النزاهة العامة (الدوائر)



شكل- ج- يبين هيكلية هيئة النزاهة العامة (الفروع)



وفيمائلي توضيح مهام كل دائرة من دوائر الهيئة:

١ - دائرة التحقيقات العامة

يمكن تلخيص مهمة (دائرة التحقيقات العامة) بعبارة "التفتيش والتحقيق في قضايا الفساد في دوائر الدولة المختلفة" وما يتطلبه اداء هذه المهمة من استحضارات ومتطلبات وكمايلي: (١)

أ. تستلم الاخبارات بقضايا الفساد عن طريق الاساليب الاتية:

١. الخط الساخن (الهاتف الارضي والنقال).
٢. البريد الالكتروني.
٣. المقابلات الشخصية (حضور الشخص الى الهيئة للإبلاغ عن قضية فساد).
٤. وسائل الاعلام.
٥. الاحالة من قبل (مكتب المفتش العام وديوان الرقابة المالية او جهات اخرى).
- ب. المباشرة باجراءات التحقيق اللازم لكشف الفساد ان وجد فاذا ثبت تحال القضية الى المحكمة المختصة.
- ج. الكشف عن حالات الفساد في الهيئات الحكومية كافة الخاضعة لاحكام هذا القانون وجمع المعلومات الاستخبارية بشأنها بالاستعانة بالاجهزة والمخبرين السريين والتحقق فيها.
- د. تمارس الهيئة اعمالها في انحاء العراق كافة.

٢. دائرة الشؤون القانونية العامة

تعد (الدائرة القانونية) احد الاعمدة الرئيسية التي تقوم عليها هيئة النزاهة العامة ويرأسها مدير عام وهي تعمل على مبدأ سيادة القانون في مكافحة الفساد الاداري والمالي وتنمية ثقافة النزاهة العامة.

وتعد (الدائرة القانونية) الحارس الامين على تطبيق القوانين في دوائر الدولة ومؤسساتها والحفاظ على حقوق الشعب ومصالحه العليا وتقف بمعية دوائر الهيئة

(١) مقابلة مع مدير عام دائرة التحقيقات العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٦.

الآخري في خط المواجهة الاول في المعركة الوطنية ضد الفساد، اذ تقوم بمإيلي من مهمات.^(١)

- أ. تفسير التشريعات النافذة وابداء الرأي والمشورة في المسائل القانونية التي تفرض على الهيئة.
- ب. اعداد مشاريع القوانين والتعديلات المقترحة على القوانين النافذة ذات العلاقة بمافيا قانون الهيئة والانظمة والتعليمات التي تصدرها الهيئة.
- ج. الدفاع عن حقوق الهيئة امام المحاكم والدوائر المختصة وتنفيذ الاحكام الصادرة لمصلحتها.
- د. الترافع امام المحاكم المختصة فيمايتعلق بقضايا الفساد التي تحركها الهيئة ومراجعة طرق الطعن فيها.
- هـ. اتخاذ الاجراءات القانونية لمتابعة اموال العراق المهربة امام المحاكم العراقية والاجنبية بالتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة.
- و. تنظيم علاقة الهيئة والمفتشين العامين ومتابعة شؤون المفتشين وتسلم تقاريرهم وبيان الرأي بشأنها.
- ز. تمثيل الهيئة في اللجان التحقيقية المشكلة من قبل المفتشين العامين بناء على طلب الهيئة.
- ح. اعداد الدراسات والبحوث القانونية الخاصة بقوانين مكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن.
- ط. ابداء الرأي بشأن القرارات الدولية والعقود الصادرة من الهيئات الحكومية والهيئات الخاضعة لاحكام هذا القانون.

٣. دائرة التعليم والعلاقات العامة

هي احدى دوائر هيئة النزاهة العامة ويرأسها مدير عام، وتحتل هذه الدائرة مركزاً مهماً فهي تؤدي دوراً جوهرياً واساسياً في مجال تسهيل عملية الاتصال بين هيئة النزاهة العامة والجهات الاخرى الداخلية والخارجية (وزارات، دوائر حكومية، جامعات، جماهير، منظمات غير حكومية وشعوب لبلدان اخرى)، ومن ابرز المهام التي توكل الى الدائرة هي:^(٢)

- أ. توعية وتنقيف المسؤولين العامين و موظفي الحكومة و افراد الشعب بمبادئ الخدمة العامة و اخلاقياتها وقواعدها.

(١) مقابلة مع مدير عام دائرة الشؤون القانونية العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٦.

(٢) مقابلة مع مدير عام دائرة التعليم والعلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣١.

- ب. اعداد البرامج الاعلامية التي تعمل على بث افكار ومفاهيم النزاهة في المجتمع كافة.
- ج. اقامة الدورات التدريبية لموظفي الهيئة وموظفي الحكومة بغية تعزيز مفاهيم النزاهة واخلاقيات الخدمة العامة.
- د. اقامة الندوات والمؤتمرات والاحتفالات الخاصة بالهيئة.
- هـ. العمل مع وزارتي التربية والتعليم العالي لاعداد منهاج وطني يعمل على تقدير السلوك الاخلاقي.
- و. القيام بالدراسات والبحوث والحملات الاعلامية واصدار النشرات والمجلات الدورية واياة برامج تدعم ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد بالتعاون مع مراكز البحوث المتخصصة العراقية والاجنبية.
- ز. التعريف باهداف الهيئة وانشطتها وانجازاتها عن طريق وسائل الاعلام.

٤. دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

- هي احدى اهم دوائر هيئة النزاهة العامة تعمل على تجسيد اقامة حلقات اتصال بمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الاقليمية والدولية وتقوم الدائرة بمجموعة من المهام هي: (١)
- أ. تعزيز ثقافة النزاهة والسلوك الاخلاقي في المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والنقابات المهنية والاحزاب السياسية والجمعيات التعاونية والخاصة ومؤسسات القطاع الخاص، ونشر هذه الثقافة عبر وسائل الاعلام المختلفة.
- ب. ادارة برامج التدريب واقامة المؤتمرات ذات العلاقة بمهامها وممارسة نشاط الاتصال بالجمهور وبالتعاون مع الوزارات المختصة والنقابات والجمعيات ومؤسسات القطاع الخاص كافة.
- ج. متابعة تطبيق قانون العمل في مشروعات القطاع الخاص وتقديم المقترحات لتطوير الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالعمل التي من شأنها ان تعزز نشر مفهوم النزاهة والشفافية.
- د. تنقيح النصوص واللوائح الخاصة بقواعد السلوك المهني.
- هـ. تنمية العلاقات مع المنظمات الدولية ذات النشاطات المتشابهة خاصة منظمات الشفافية العالمية ومنظمات الامم المتحدة المهتمة بمكافحة الفساد وغسيل الاموال والمتاجرة بالمخدرات.

(١) مقابلة مع مدير عام دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٥

٥. دائرة الوقاية والشفافية

- ان (دائرة الوقاية والشفافية) هي واحدة من دوائر هيئة النزاهة العامة وهي تمارس مهمات وجدت لأول مرة في ثقافة المجتمع العراقي وان من اهم واجباتها: (١)
- أ. منع وقوع الفساد الاداري والذي يؤدي بدوره الى الفساد المالي وذلك عن طريق وضع اليات لعمل دوائر الدولة في القطاعين العام والمختلط وتفسير بعض الاليات القائمة.
- ب. وضع الخطط الاستباقية التي من شأنها تحجيم الفساد الاداري والمالي والقضاء عليه.
- ج. العمل بلائحة السلوك لموظفي الدولة التي تعد عقدا اخلاقيا وقانونيا يلزم الموظف باتباع السلوك الوظيفي القويم في مسيرته الوظيفية وذلك لضمان حمايته من الانحراف وارتكاب الاخطاء.
- د. العمل بمفهوم كشف المصالح المالية لكبار موظفي الدولة وذوي الدرجات الخاصة عن طريق استمارة مكونة من عدة صفحات معدة لهذا الغرض يقوم المكلف بملئها والتوقيع عليها عملا بتطبيق الشفافية.

٦. الدائرة الادارية والمالية

- يرأس الدائرة الادارية والمالية مدير عام وهي تقوم بمجموعة من المهام يمكن تلخيصها بمايأتي: (٢)
- أ. ادارة شؤون الهيئة ومواردها البشرية بأسلوب يضمن سير العمل بشكل جيد.
- ب. الاشراف على صيانة ابنية وموجودات الهيئة ومتابعة تنفيذها.
- ج. ترجمة المصادر العلمية الاجنبية ذات العلاقة بالاهداف التي من اجلها انشئت الهيئة.
- د. ادارة فتح صرف وتبويب المستحقات المالية كالرواتب وعمليات الشراء والمناقصات.
- هـ. اعداد الموازنة السنوية.
- و. اصدار كراسات احصائية متنوعة تتضمن نشاطات الهيئة المختلفة.

(١) مقابلة مع مدير عام دائرة الوقاية والشفافية في هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٥/٨/٢٠٠٦.

(٢) مقابلة مع مدير عام الدائرة الادارية والمالية في هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٦.

٧. قسم الرقابة والتدقيق الداخلي:

- يعد قسم الرقابة والتدقيق الداخلي احد الاركان الثابتة والاساسية في هيكل اية دائرة حكومية بمافي ذلك هيئة النزاهة العامة ويقوم بالمهام الاتية: (١)
- أ- تدقيق المصروفات والايرادات وتسجيلها بالسجلات المختصة.
 - ب- متابعة اصدار موازين المراجعة الشهرية ومطابقتها بكشف المصروف.
 - ج- القيام بالجرد الدوري للصندوق والمخازن
 - د- متابعة وتقييم خطط عمل دوائر الهيئة وتشخيص السلبيات الادارية فيها.
 - هـ- يسهم في تقييم كفاءة الاداء بالتعاون مع رئيس الهيئة لاجراض المكافأة والترفيه.

وعلى الرغم من ان اهمية تبادل المعلومات بين هذه الدوائر امر مهم وحاسم في انجاح مهمة هيئة النزاهة في مكافحة الفساد الاداري ومنع الازدواجية في العمل، الا ان هذا التعاون مايزال ضعيفا بسبب عدم وجود نظام حاسوب متطور لتبادل المعلومات وانما يتم عن طريق الخطابات الورقية الروتينية في زمن ازدادت فيه تقنية الاتصال واهميته.

ثانياً: واقع العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة

يقع الجانب الاغلب من جهود هيئة النزاهة على عاتق العلاقات العامة لان الهيئة وكما سلفنا لايمكن ان تتحقق اهدافها بدون وجود تعاون مشترك وبناء من قبل كل من (الاجهزة الرقابية المعنية في المجال نفسه، السياسيين والمسؤولين الحكوميين، مؤسسات الدولة ودوائر ها، افراد المجتمع، ووسائل الاعلام) حيث تتوقف طبيعة هذا التعاون وحجم هذه العلاقة على تنظيم وحجم جهود العلاقات العامة في هيئة النزاهة.

ويتضح من استعراضنا للصفحات السابقة واطلاعنا على الهيكل التنظيمي ان بعض أنشطة العلاقات العامة وبعض وظائفها تمارس بشكل او باخر في جميع دوائر الهيئة فقسم الشكاوى (الخط الساخن) قد الحق بدائرة التحقيقات العامة وقسم الترجمة الحق بالدائرة الادارية والمالية فيما الحق اعداد البحوث والدراسات القانونية الخاصة بقوانين الفساد والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن بالدائرة القانونية العامة، واعطيت الصلاحية لدائرة الوقاية والشفافية باعداد الخطط الوقائية للحد من الفساد الاداري بينما يقوم قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بمتابعة وتقييم خطط عمل دوائر الهيئة

(١) مقابلة مع مدير قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٦.

وتشخيص السبلات الادارية فيها وايضا يساهم في تقييم كفاءة الاداء لدوائر الهيئة وموظفيها، كما ان موظفي الاستعلامات يرتبطون بالجهة الامنية في الهيئة. وعلى الرغم من ذلك وجد الباحث و عن طريق زيارته المتكررة وقراءته لقانون الهيئة ان العلاقات العامة تتشكل في تنظيم رسمي على مستوى مديرية.. اذ توجد مديرتان تنحصر انشطتهما بشكل عام في مجال العلاقات العامة واللتن اجر يت لهما الدراسة هما مديرية التعليم والعلاقات العامة التي يرأسها موظف بدرجة مدير عام والحاصل على شهادة الدبلوم في الادارة ومديرية العلاقات مع المنظمات غير الحكومية والتي يرأسها ايضا موظف بدرجة مدير عام والحاصل على شهادة البكالوريوس في القانون.

وهناك تباين في مهام العلاقات العامة في كل المديريتين، ففي وقت تقوم به دائرة التعليم والعلاقات العامة في ممارسة الكثير من أنشطة وظائف العلاقات العامة وتمتد العلاقات الداخلية والخارجية للهيئة، تنحصر مهام دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية على توطيد الاتصال الخارجي للهيئة مع جميع منظمات المجتمع المدني المحلية ومع المنظمات الاقليمية والدولية التي تعمل في المجال نفسه، بينما تشترك كلا المديريتين في مخاطبتها لموظفي الحكومة عبر وسائل الاعلام واساليب الاتصال لتنمية ثقافة النزاهة لدى موظفي الحكومة.

وقد لاحظ الباحث ايضا أن هناك تباينا في عدد الموظفين في كلا المديريتين، فبينما تتكون مديريةية التعليم والعلاقات العامة من (٣٨) موظفا نجد ان عدد العاملين في مديريةية العلاقات مع المنظمات غير الحكومية (٤٥) موظفا.

كما يوجد تباين في عدد الاقسام ففي الوقت الذي تتكون فيه مديريةية التعليم والعلاقات العامة من ثلاثة اقسام، تتكون مديريةية العلاقات مع المنظمات غير الحكومية من سبعة اقسام، فضلا عن ان التخصص الاكاديمي لمساعدى المدراء العاملين ورؤساء الاقسام واغلب الموظفين في كلا المديريتين بعيد عن الاعلام والعلاقات العامة الامر الذي يؤدي الى سوء فهم هؤلاء الموظفين لاهمية دورهم في الهيئة والمهام الواجب القيام بها واساليب تنفيذها.

وقد استشف الباحث ومن نقاشاته المتكررة مع مسؤولي الادارة العليا والادارات الاخرى في الهيئة ان بعضهم يرى ان نشاط دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية لا يمت بأية صلة بنشاط دائرة التعليم والعلاقات العامة واللبعض الاخر يرى ان نشاطها مكمل لدائرة التعليم والعلاقات العامة.

ويتضح من ذلك ان عدم استيعاب المفهوم الكامل للعلاقات العامة ادى الى وجود دائرتين للعلاقات العامة، كما ان الباحث وبعد اندماجه مع موظفي ومسؤولي العلاقات العامة في كلا المديريتين لم يجد اي احد منهم يستطيع ان يحدد مفهوم

العلاقات العامة بشكل دقيق فضلاً عن مدى أهميتها لمكافحة الفساد الإداري في مؤسسات الدولة. وستتعرف على أنشطة كل مديرية عن طريق استعراض انجازات كلا المديرين:

(١) مديرية التعليم والعلاقات العامة

تتكون مديرية التعليم والعلاقات العامة من ثلاثة اقسام هي: (١)

أ - قسم العلاقات العامة

يتولى هذا القسم التنسيق مع وسائل الاعلام لنشر اخبار الهيئة، ويقوم باصدار (نشرة) شهرية تنمي ثقافة النزاهة لدى الموظفين والمسؤولين الإداريين للدولة واطلاعهم على انجازات الهيئة، وتكون هذه النشرة رقيباً على اداء مكاتب المفتشين العموميين في وزارات الدولة وعلى ديوان الرقابة المالية فضلاً عن تقييمها لاداء فروع الهيئة في محافظات القطر عن طريق اجراء التحقيقات الصحفية، ويضم هذا القسم شعبة الاعلام والنشر وشعبة المعلوماتية والشعبة الفنية.

ب - قسم التعليم

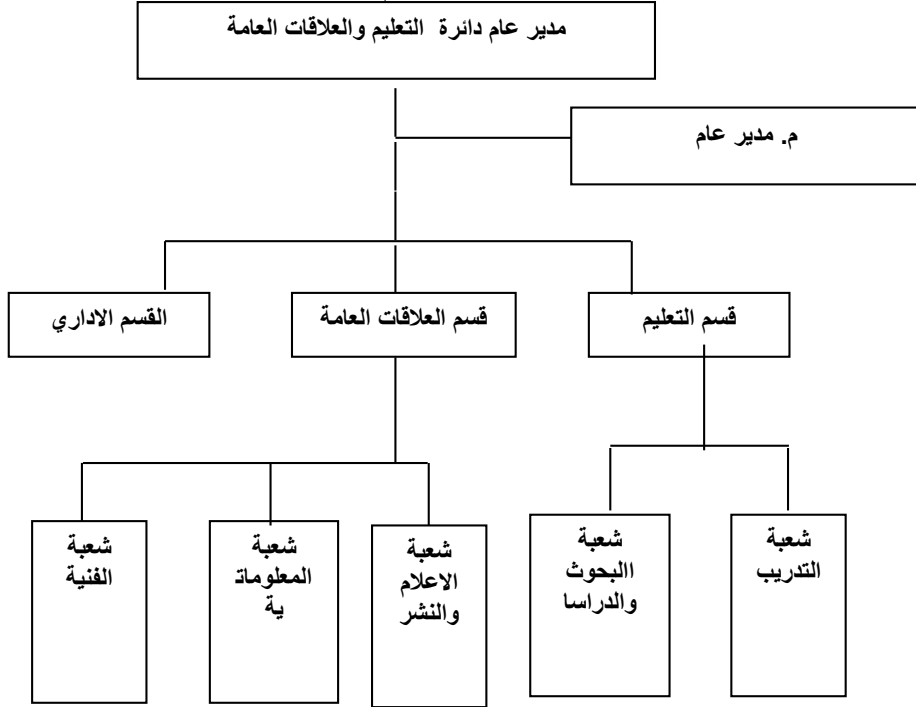
يقوم هذا القسم بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي لاقامة الندوات والمؤتمرات الى جانب اقامة علاقة مع المسؤولين في كلا الوزارتين لوضع مواد منهجية لطلبة المدارس والجامعات تنمي ثقافة النزاهة للجيل الجديد وتحصينهم من ثقافة الفساد فضلاً عن قيامه بتأهيل موظفي الهيئة، ويتكون هذا القسم من شعبة البحوث والدراسات وشعبة التدريب الى جانب المركز التدريبي.

ج - القسم الاداري

يقوم هذا القسم بانجاز الاعمال الادارية داخل الدائرة من اصدار الكتب الخاصة بالدائرة والارشفة لكافة الاعمال فضلاً عن عمل القسم بمتابعة اصدار الهويات الخاصة لكافة منتسبي الهيئة. انظر شكل- ط -

(١) مقابلة مع مدير عام دائرة التعليم والعلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة، م.س.ذ.

شكل- د- يبين هيكلية دائرة التعليم والعلاقات العامة



ويرأس كل قسم من هذه الاقسام موظف بدرجة رئيس قسم (مدير) حاصل على شهادة جامعية ويعاونه عدد من الموظفين، وتتعدد انجازات هذه الدائرة بتعدد أنشطة اقسام العلاقات العامة ومنها: (١)

١- الاصدارات

تقوم الدائرة باصدار المجلات والكراسات والبروشورات والبوسترات فضلاً عن النشرة الدورية لهيئة النزاهة، وقد شكلت لجنة في هذه الدائرة تقوم بتسلم المساهمات من منتسبي الدائرة ومنتسبي دوائر الهيئة الاخرى، وتعمل هذه اللجنة على دراسة وتصحيح هذه الاسهامات ومن ثم تحويلها الى الشعبة الفنية لغرض التصميم والتنفيذ ومن ثم تساهم الشعبة الفنية مع الدائرة الادارية لجلب عروض الطباعة وتحويلها الى الجهة المختصة... إذ يتسلم القسم الاداري المطبوعات بعد انجاز الطبع ثم يتم توزيع المطبوعات على وزارات ودوائر الدولة وتتعدد الاصدارات الى.

(١) مقابلة مع رئيس قسم العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة، م.س.ذ.

أ - المجالات

تصدر عن قسم التعليم مجلة الجيل الان للاطفال للاعمار من (٦-١٢) ومجلة الجيل الان للناشئين للاعمار من (١٣-١٨)، وقد وجد الباحث ان هاتين المجلتين تحتويان على مواضيع مفيدة ومشوقة وقد صممت بشكل جيد يناسب الاعمار والفئات المستهدفة الا انها تصدر باعداد قليلة لا يكفي لحجم الجمهور المستهدف، لذلك تسهم بتوحيه نسبة قليلة من الجيل الجديد.

ب - النشر الدورية

تصدر عن قسم العلاقات العامة عن طريق شعبة الاعلام نشرة دورية تصدر بداية كل شهر ميلادي، يتم فيها عرض انجازات الهيئة وبعض الموضوعات الثقافية وسميت بنشرة (النزاهة).

وقد لاحظ الباحث ان هناك تحقيقات صحفية في النشرة تسلط الاضواء على اداء مكاتب المفتش العام في وزارات الدولة ولو كانت بشكل عفوي الا انها تسهم في تقييم اداء عمل هذه المكاتب وتكشف عن المعوقات التي تتعرض لها من قبل المسؤولين في كل وزارة ليتم علاجها عن طريق هيئة النزاهة.

وتصدر هذه النشرة باعداد قليلة جدا لا يناسب حجم ما يتطلب من جهود من هيئة النزاهة، كما ان التحرير الصحفي لا يخلو من الاخطاء الجسيمة مع ضعف الحوارات وهشاشتها الى جانب ركائه اللغة التي تصدر بها، مما ينم عن قلة خبره الاعلامية وعدم الاعتماد على صحفيين أكفاء فضلا عن ذلك انها تصدر باوقات غير منتظمة وبصفحات قليلة ومواضيع غير مفيدة كما ان الاخراج الصحفي للنشرة رديء جدا لا يناسب حجم المستوى الثقافي للقراء.

ج - الكراسات

صدرت عن الدائرة العديد من الكراسات منها كراسة المؤتمر الاول لمديرية التعليم والعلاقات العامة الذي خصص لتعديل رواتب موظفي الدولة، كما صدر عن قسم التعليم شعبة البحوث والدراسات كراسة بعنوان النزاهة والشفافية والفساد وهناك كراسات اخرى يجري حالياً دراستها وتصميمها.

ويلاحظ من هذه النقطة ان العلاقات العامة تترعى جانباً مهماً من جوانب استراتيجية مكافحة الفساد الاداري الا وهو تحسين الوضع المعاشي لموظفي الحكومة.

د - الفولدرات

صدر عن الدائرة العديد من الفولدرات التي توضح طبيعة عمل الهيئة والحملة الوطنية لمكافحة الفساد الاداري ومن هذه البروشورات:

١. فولدر التعليم بواقع (٥٠٠٠) نسخة صدر عن قسم التعليم شعبة البحوث والدراسات.

٢. فولدر شكاوى المواطنين بواقع (٥٠٠٠) نسخة ايضا صدر عن قسم التعليم شعبة البحوث والدراسات.

٣. فولدر استغلال الوظيفة العامة بواقع (١٠.٠٠٠) نسخة صدر عن قسم التعليم شعبة البحوث والدراسات.

٤. تم تهيئة وتصميم وتوزيع ستة بروشورات من قبل قسم العلاقات العامة ووزعت على جماهير الهيئة وتحمل مسميات: الاعلام والنزاهة، اثر الفساد على حقوق الانسان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد، الاعلام واثره في تربية النفس، الفساد الاداري مفهومه ومظاهره واشكاله، مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

٥. صدر عن الدائرة قسم العلاقات العامة بوستر خارطة العراق يوضح فيه الخطوط الساخنة لهيئة النزاهة العامة وفروعها ومكاتبها في انحاء العراق وبواقع (٢٥٠٠) نسخة، وقد وزع على وزارات ودوائر الدولة في بغداد ومحافظات القطر كافة.^(١)

٢- المؤتمرات والندوات

بغية معالجة المشاكل والمعوقات الناجمة عن تردي الوضع المعاشي للموظفين والاطفاء التي صاحبت تطبيق الامر (٣٠) عملت دائرة التعليم والعلاقات العامة وبالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة التخطيط والبنك المركزي وديوان الرقابة المالية واسانذة متخصصين من الجامعات وهيئة التعليم التقني على تشكيل لجنة عملت على دراسة الامر (٣٠) واعداد جدول معدل للرواتب تم مناقشته في مؤتمر عقدته الدائرة بالتعاون مع دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية للمدة من (٨-٩) اب من عام ٢٠٠٥ ووجهت فيه الدعوة الى الوزارات كافة والى الدوائر ذات العلاقة لمناقشة المقترحات.

(١) مقابلة مع احد منتسبي دائرة التعليم والعلاقات العامة، قسم البحوث والدراسات، بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨.

كما عقدت الدائره في عام ٢٠٠٦ عدة مؤتمرات وندوات هي: (١)
أ- مؤتمر حول انضمام العراق لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بالتنسيق مع دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية وبيت الحكمة وحضر المؤتمر اعضاء من مجلس النواب والسادة الوزراء او من يمثلهم ووكلاء الوزارات والسادة المفتشون العامون واساتذة الجامعات واطباء من منظمات المجتمع المدني، ومن أهم توصياته ضرورة انضمام العراق لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

ب- تمت المشاركة والتعاون مع باقي دوائر الهيئة لعقد عدة مؤتمرات وندوات في الوزارات وفي محافظات العراق كافة لنشر قيم النزاهة والشفافية وقد ساهمت الدائرة بصورة فعالة في هذه المؤتمرات وقامت بتوثيقها وبثها عبر وسائل الاعلام عن طريق الشعبة الاعلامية.

٣- اللقاءات والندوات الصحفية

لقد عملت الدائرة و عن طريق قسم العلاقات العامة على تنظيم العديد من المؤتمرات الصحفية للسيد رئيس الهيئة والسيد نائب رئيس الهيئة والمتحدث الرسمي باسم هيئة النزاهة، الغرض منها توضيح وجهة نظر الهيئة او الرد على ما يوجه للهيئة من انتقادات حول طبيعة عملها ونشاطها.

٤- الاحتفالات

تعمل الدائرة كل عام وبمناسبة اليوم العالمي للنزاهة وبالتنسيق مع دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية على الاحتفال بهذه المناسبة اذ تهيء الدائرة المستلزمات الضرورية من تنظيم اداري وحجز قاعات كماتوجه الدعوات للمسؤولين في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ووسائل الاعلام.

٥- المقالات الصحفية

لغرض توضيح مهام الهيئة وطبيعة عملها يقوم قسم قليل من منتسبي الدائرة عن قسم العلاقات العامة شعبة الاعلام ومنتسبو شعبة البحوث والدراسات في قسم التعليم بكتابة بعض المقالات التي تساهم في نشر ثقافة النزاهة في المجتمع، ويقتصر

(١) مقابلة مع رئيسة قسم التعليم في هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣١.

نشر هذه المقالات على الانترنت دون الاستعانة بالصحف المحلية، وهي مقالات تحتاج الى لغة صحفية ومهارة كتاب جيديين.

٦- البرامج التلفزيونية

عملت الدائرة عن طريق قسم العلاقات العامة شعبة الاعلام وبالتنسيق مع قناة البغدادية على تقديم برنامج تلفزيوني يعرض يوم الاثنين من كل اسبوع يسمى (من ثقب الباب) وهو برنامج يسلط الضوء على عمل الوزارات، ويقوم باختيار احدى الشخصيات من المفتشين العامين ليرى حجم نشاطها وطبيعة عملها ولمعرفة اهم التحديات التي تواجهها ومدى تعاونها مع هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، وقد بدأ بث هذا البرنامج في الشهر السابع من عام (٢٠٠٦) وتوقف بعد أقل من ثلاثة أشهر من العام نفسه.

٧- البحوث والدراسات

عمل منتسبو الدائرة على التعاون مع المراكز الاستشارية والبحثية في الجامعات والمعاهد من اجل اعداد البحوث التي تساهم في تطوير عمل الهيئة وهي حاليا في مراحلها النهائية.

٨- الرصد والارشفة الصحفية

من اجل متابعة ماينشر من مقالات او بحوث او شكاوى في الصحف ووسائل الاعلام الاخرى فان الدائرة ترصد مجموعة من الصحف ذات الانتشار الواسع والقنوات الفضائية التي تحظى بشعبية اغلب العراقيين وذلك عن طريق الشعبة الاعلامية - وحدة الرصد الاعلامي، ثم يتم استنساخ المواضيع ذات العلاقة بعمل الهيئة وتحويلها لاطلاع رئيس الهيئة والسيد نائب رئيس الهيئة والسادة المدراء العامين كل حسب اختصاصه في القضية او الشكاوى المطروحة، ثم يتم عن طريق شعبة المعلوماتية أرشفة هذه المواضيع باستعمال الحاسوب للاستفادة منها عند الحاجة، كما يتم رصد القنوات الفضائية ومايرد في المواقع الاعلامية ومواقع الوزارات على شبكة الانترنت من مواضيع ذات علاقة بطبيعة عمل الهيئة.

٩- المواد الإعلانية

تقوم الشعبة الفنية في الدائرة على جلب المواد الدعائية من الاسواق المحلية واطافة بعض التصاميم الخاصة بها والتي تدعم الصورة الذهنية للجمهور عن الهيئة ويتم توزيعها في المؤتمرات او الندوات او على الدوائر والوزارات كافة.

١٠- المحاضرات

يقوم منتسبو الهيئة شعبة البحوث والدراسات باعداد مجموعة من المحاضرات الخاصة بعمل الهيئة لتهيئتها من اجل القائها في الدورات التدريبية المقامة في المركز التابع لدائرة التعليم والعلاقات العامة. ومن اهم هذه المحاضرات لعام ٢٠٠٦ هي: (١)
أ. محاضرة بعنوان الفساد اسبابه وعلاجه.
ب. محاضرة بعنوان اخلاقيات الوظيفة العامة.
ج. محاضرة بعنوان حقوق الانسان.
د. محاضرة بعنوان الاتصال.
هـ. محاضرة بعنوان الفساد ونتائجه.

١١- الدورات التدريبية

يعمل قسم التعليم شعبة التدريب على تنظيم العديد من الدورات التدريبية داخل الهيئة وخارجها بالتنسيق مع المراكز ذات الاختصاص لادخال منتسبي الهيئة بدورات تدريبية من اجل تطوير عملهم، ومن هذه الدورات: (٢)
أ. دورات تطويرية في اللغة الانكليزية والحاسوب (داخل الهيئة)
ب. دورات للموظفين الجدد داخل الهيئة
ج. دورات بالتنسيق مع الهيئة العراقية للحاسبات
د. دورات بالتنسيق مع المركز الوطني للاستشارات والتطوير الاداري
هـ. دورات بالتنسيق مع معهد الخدمة الخارجية
و. دورات بالتنسيق مع جامعة النهرين

(١) مقابلة مع مسؤول شعبة البحوث والدراسات في هيئة النزاهة العامة م.س.ذ.

(٢) مقابلة مع رئيسة قسم التعليم في هيئة النزاهة م.س.ذ.

ز. دورات بالتنسيق مع كلية الاعلام جامعة بغداد
وقد اقام المركز التدريبي عدداً من الدورات التدريبية لمنتسبي الهيئة وفي
مختلف المجالات.

١٢- المكتبة الصورية

من اجل توثيق لقاءات السيد رئيس الهيئة والمقابلات الصحفية والتلفزيونية
والاذاعية والاحتفالات تم انشاء مكتبة صورية توثيقية، فضلاً عن الاعمال السابقة
المتعلقة بقضايا التحقيق وعمل مونتاج الافلام المصورة وذلك عن طريق قسم
العلاقات العامة، شعبة الاعلام.

١٣- الأعمال الإدارية

ينجز القسم الإداري الاعمال الادارية من اصدار الكتب والكراسات ومتابعة
اصدار الهويات الخاصة بمنتسبي الهيئة كافة.

١٤- تحديث موقع الهيئة على شبكة الانترنت

يقوم قسم العلاقات العامة شعبة المعلوماتية بتحديث موقع الهيئة على شبكة
الانترنت وتزويد الموقع بالانجازات والنشاطات والدراسات الخاصة بكل دائرة من
دوائر الهيئة. (١)

(٢) مديرية العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

تتكون هذه الدائرة من سبعة اقسام هي: (٢)

أ. قسم المنظمات الدولية:

يتولى مسؤوليه الاتصال والتنسيق مع المنظمات الاجنبية العاملة في العراق
ومتابعه اعمالها والتعرف على اهدافها فضلاً عن التنسيق مع المنظمات الدولية
المعنية بمكافحة الفساد من أجل الاستفادة من خبراتها.

(١) مقابلة مع مسؤول الشعبة الفنية في مديرية التعليم والعلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة
بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٣.

(٢) مقابلة مع مدير عام دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، م.س.ذ.

ب. قسم الاتحادات والنقابات:

يتولى مسؤوليه الاتصال وتنسيق العمل مع الاتحادات والنقابات المهنية وحضور اعمالها من انتخابات دورية ونشاطات وبيان دورها في المجتمع المدني والعمل على تفعيل دورها في مكافحة الفساد الاداري.

ج. قسم الجمعيات التعاونية:

يقوم بتسهيل الاتصال ومتابعه اعمال الجمعيات التعاونيه وبما تقدم من خدمات انسانيه للمواطن وبأربعة انماط (الاستهلاكي، الانتاجي، الخدمي، التسليم)

د. قسم حقوق الانسان:

يعمل هذا القسم على فتح قناه للاتصال مع منظمات تعمل في مجال حقوق الانسان عن طريق متابعه قضايا افراد المجتمع للحصول على حقوقهم وفق الاهداف المرسومه لها وتحقيق اهداف حقوق الانسان على ارض الواقع وتنفيذها فضلا عن توضيح انتهاكات الفساد الاداري لحقوق الانسان وللعاملين في هذه المنظمات من اجل نشرها على جماهيرها.

هـ. قسم الروابط الدينية:

يتولى هذا القسم مسؤوليه الاتصال ومتابعه منظمات وجمعيات وروابط دينيه لتتولى نشر ثقافه النزاهة والقيم الدينيه كالامانه والصدق في العمل عن طريق اقامه وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل وغيرها.

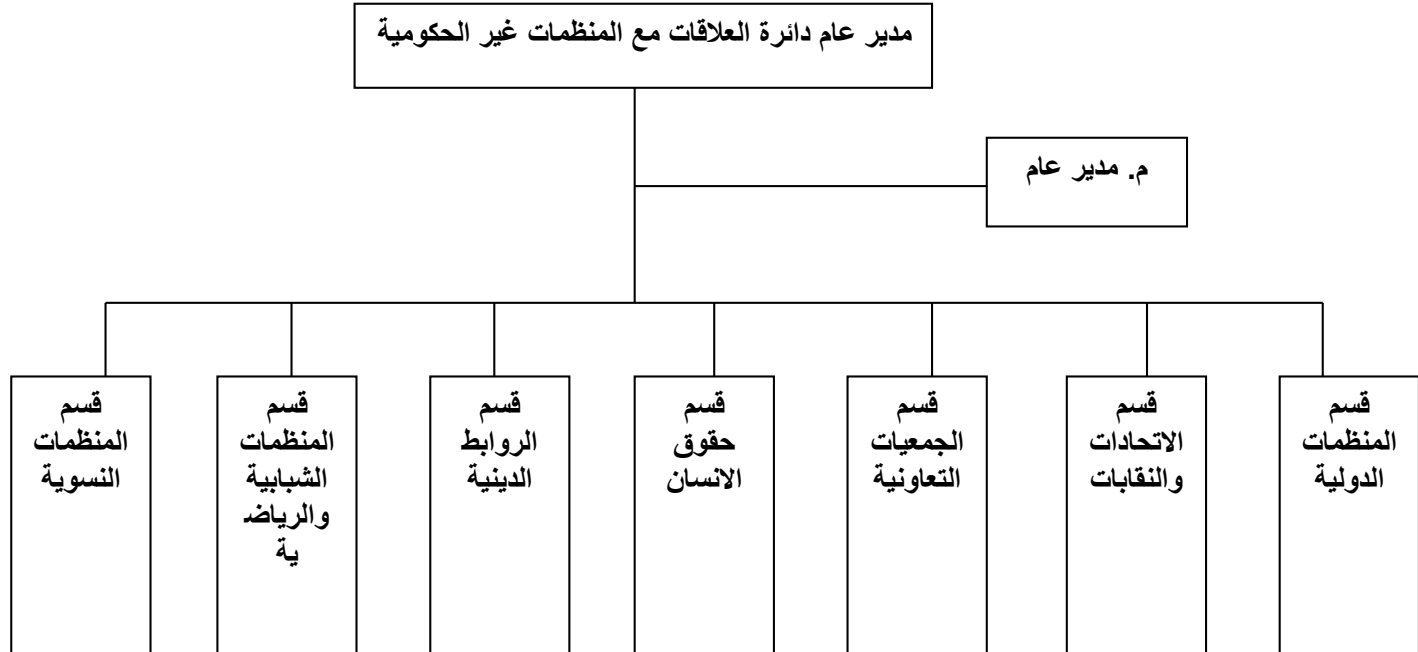
و. قسم المنظمات الشبابية والرياضية:

تقع على هذا القسم مسؤوليه الاتصال ومتابعه المنظمات العامله في مجال الرياضة والشباب ومشاركتها في مهرجاناتها ونشاطاتها بقصد توعية الجماهير الشبابية والرياضية بخطورة نتائج وابعاد الفساد الاداري.

ز. قسم المنظمات النسوية:

يختص هذا القسم على الاتصال والتنسيق ومتابعه المنظمات التي تعمل في مجال حقوق المرأة والطفل ومن الاهداف المرسومه في نظامها الداخلي توعية الجماهير النسوية بقيم النزاهة ومخاطر وابعاد الفساد الاداري. انظر شكل- ط-

شكل- هـ يبين الهيكل التنظيمي لمديرية العلاقات مع المنظمات غير الحكومية



ويلاحظ ان اغلب هذه الاقسام تقوم بدور اشرافي (رقابي) وتوجيه للمنظمات غير الحكومية.

ويرأس كل قسم من هذه الاقسام موظف بدرجه رئيس قسم (مدير) حاصل على شهاده جامعيه (دبلوم، بكالوريوس) يعاونه عدد من الموظفين في المجال نفسه. وتتعدد أنشطة هذه الدائره بتعدد الاقسام التي تتكون منها وهذه الانشطة هي: (١)

١. الزيارات:

تعمل هذه الدائره وعن طريق اقسامها السبعه بزياره مقرات المنظمات للاطلاع على سير العمل فيها والتواصل معها وتقسم هذه الزيارات حسب أنواعها الى.

أ. زيارات تعريفية:

تهدف الى الاطلاع على واقع المنظمه واهدافها واهم نشاطاتها ومجال عملها وملء استمارة (معلومات عامة) المعبئه من قبل الدائره بغية فتح ملف لها تحتوي على شهادته تسجيل المنظمه (اجازة التسجيل في مكتب تسجيل المنظمات) والنظام الداخلي واهم النشاطات،

ب - زيارات تكميلية:

يأتي دور هذه الزيارات بعد زيارات التعارف مع منظمات المجتمع المدني لاكمال المعلومات المطلوبه لفتح ملف المنظمه في الدائره بهدف القيام بالتعاون المشترك من اجل نشر ثقافه النزاهة بين اوساط هذه المنظمات ولتوضيح وشرح اهداف الدائره في تعميق وتعزيز ثقافه النزاهة في نفوس جماهيرها.

ج - زيارات متابعة النشاط:

تهدف الى متابعه اعمال ونشاطات المنظمه وتوجيهها للالتزام بنظامها الداخلي وبأهدافها والحفاظ عليها من الانحرافات وكذلك المشاركة والتعاون وتقديم الدعم في الاشتراك معها بأقامة (الندوات، المؤتمرات، اللقاءات الاعلاميه، ورش العمل وغيرها) وبما يصب في تحقيق الوعي العام بالنزاهة.

(١) تقرير دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية في هيئة النزاهة العامة لعام ٢٠٠٦.

٢- الاجتماعات:

قامت الدائرة بتنفيذ عدد من الاجتماعات الدوريه ضمن نشاط عام ٢٠٠٦ بلغ عددها (٣٢) اجتماعا وكمايلي.

١. الاجتماعات الداخلية هي:

١. الاجتماعات الدوريه لمنظمات المجتمع المدني و عددها (٥) اجتماعات بعد تقديم الدعوات الرسميه لها وتحديد موعد بذلك واعداد مذهباج ومكان الاجتماع لمناقشه امور وقضايا المنظمات مع استضافه ممثلين ومسؤولين في المجتمع المدني.
٢. تم تنفيذ(٣) اجتماعات بين مدير عام الدائرة في منظمه (Icsp) برنامج المجتمع المدني ومدير مكتب الفساد الاداري في البرنامج.
٣. تنفيذ(٢١) اجتماعا لمنتسبي الدائرة باشراف المدير العام لبحث ومناقشه الواجبات واعمال الدائرة.

ب. الاجتماعات الخارجية، وهي ثلاثة اجتماعات:

١. اجتماع اللجنة التحضيريه لاعداد مؤتمر (الارهاب والطائفه في ٢٤ / ٤ / ٢٠٠٦).
 ٢. اجتماع اللجنة التحضيريه لاعداد المؤتمر الوطني (اعداد مسوده قانون منظمات المجتمع المدني) في (٢٤ / ٤ / ٢٠٠٦).
 ٣. اجتماع مناقشه مسوده قانون منظمات المجتمع المدني مع (Icsp) في (١ / ٧ / ٢٠٠٦).
- كما تمت مشاركته في اجتماعات مركز المنظمات غير الحكوميه التابع الى مركز المساعدات العراقي والتي استمرت (٣) اشهر بواقع اجتماعين في الاسبوع حول (الدستور ودور المرأة وحقوق المرأة والطفل)

٣- الندوات والمؤتمرات:

- قامت الدائرة بتنظيم والمشاركه في عدد من الندوات ضمن انشطة عام ٢٠٠٦ مع منظمات المجتمع المدني بلغ عددها(١٦) ندوه نذكر أهمها.
- أ. إدارة الاصلاحات الاقتصاديه في العراق في (٢٧ / ١ / ٢٠٠٦).
 - ب. حقوق الانسان والطفل (الاعلان العالمي لحقوق الانسان) في (٢ / ٣ / ٢٠٠٦).
 - ت. الصراع الطائفي والوحده والوطنيه في (١٣ / ٥ / ٢٠٠٦).
 - ث. دور منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي الامني في (٢ / ١٠ / ٢٠٠٦).

كما قامت الدائره بعقد عدده ندوات في فروع الهيئة ومكاتبها في اغلب محافظات القطر لنشر الوعي باهمية مكافحة الفساد الاداري ولتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في هذه المحافظات.

أما عدد المؤتمرات التي اقامتها الدائره أو شاركت في اقامتها مع منظمات المجتمع المدني، فقد بلغ عددها (١٦) مؤتمراً ضمن نشاطات عام (٢٠٠٦) ومن اهم هذه المؤتمرات هو مؤتمر وضع (ستراتيجيات الحد من الفساد الاداري) والذي عقد في (٢٠٠٦/١٢/٢٧). فضلاً عن المؤتمر الذي اقامته الدائره في (٢٠٠٦/٥/٢٤) تحت شعار (من اجل دور اكثر فعالية للمنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد) والذي حضرته الكثير من الشخصيات السياسيه العراقيه وممثلون عن منظمات محلية واقليمية ودولية.^(١)

٤.الدورات:

اقامت الدائره عدده دورات ضمن انشطة عام ٢٠٠٦ بلغ عددها (٨) دورات وكمايلي:

أ - دورات داخلية وكان عددها (٣) دورات هي:

- ١- دورة في الحاسبه (نظام Windows)
- ٢- دورة في (العلاقات العامة) للموظفين الجدد
- ٣- دورة في المركز التدريبي لدائره التعليم والعلاقات العامة في مجال الإدارة العامة للموظفين الجدد

ب - دورات خارجيه بلغ عددها (٤) دورات هي:

- ١- دورة في اعداد مدربين لمنظمات المجتمع المدني.
- ٢- دورة في الإدارة العامة في المركز الوطني للاستشارات والتطوير الاداري.
- ٣- دورة في العلاقات العامة في مركز الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية.
- ٤- دورة في إدارة المكتب والشؤون الاداريه في المركز الوطني للاستشارات والتطوير الاداري.

٥- الاصدارات:

- ١- اعداد وتصميم كراس احتفاليه يوم النزاهة تحت شعار (شمس النزاهة تبدد

(١) المصدر السابق

- ظلمه الفساد) وقد وزع هذا الكراس على وزارات الدولة كافة.
- ٢- كراس المؤتمر الخاص لهيئة النزاهة العامة المنعقد في (٢٤/٥/٢٠٠٥) تحت شعار (من أجل دور أكثر فعالية للمنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد) والذي صدر في ١١/٦/٢٠٠٦.
- ٣- كراس (الحملة الوطنية الشاملة لمكافحة الفساد الإداري) وختم الكراس باحتفاليه (يوم النزاهة) في (١٩/١١/٢٠٠٥) والذي صدر في ١٤/٦/٢٠٠٦.
- ٤- طبع مجلد (Folder) (الاعلان العالمي لحقوق الانسان) وتوزيعه على المنتسبين في اجتماعات الدائرة.
- وهناك نشاطات أخرى هي:**^(١)
- ١- المشاركة في محاضره اقامتها وزاره الصحه بعنوان (الفساد الاداري في دوائر الدولة وسبل القضاء عليه ومكافحته) في (١١/٤/٢٠٠٦).
 - ٢- الحضور والمشاركه في معارض واحتفاليات اقامها عدد من منظمات المجتمع المدني
 - ٣- تسلم شكوى من جامعه بغداد (كلية العلوم) حول مشاكل الطلبة ومفاتحة المفتش العام بذلك.
 - ٤- اعداد دراسه حول تطوير المنظمات غير الحكومية في العراق باجراء استبيان لـ (٤٠) منظمة من منظمات المجتمع المدني في (٢٤/١٢/٢٠٠٦).
 - ٥- مراسلة عدد من المنظمات والوكالات الدوليہ للتعريف بهيئة النزاهة العامة.
 - ٦- التنسيق وبذل الجهود لتوحيد أكثر من عشرين منظمة في منظمة واحدة سميت بـ(المركز القاسمي لمنظمات المجتمع المدني) ولم شمل المنظمات الصغيرة بمنظمات فاعلة وبهدف واحد.
 - ٧- تأسيس (منظمه القوى المناهضة للفساد) من مجموعته محترفه تملك الخبرات والتجارب في مكافحة الفساد الاداري والذين تجمعهم اهداف مشتركة لمكافحة الفساد.
 - ٨- المساهمة مع دائره التعليم والعلاقات العامة باعداد فعاليات اليوم السنوي للنزاهة في (٩/١٢/٩٠) من كل عام عن طريق اقامة الاجتماعات الدورية المسبقة.
 - ٩- الاتفاق مع خطباء الجمعة في مساجد وجوامع بغداد والمحافظات كافة على تخصيص جزء من خطبه يوم الجمعة في (٩/١٢) من كل عام للأديث عن النزاهة ومكافحة الفساد والابتعاد عنه وقد تم توجيهه كتيب بهذا الخصوص الى ديوان الوقفين والكنائس في بغداد والمحافظات

(١) مقابلة مع احد منتسبي دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية بتاريخ ١٦/٨/٢٠٠٦.

١٠- الدقاء محاضرة حول مفهوم النزاهة وسبل مكافحة الفساد والوقاية منه في كلياتي (الادارة والاقتصاد وكلية القانون) في جامعه بغداد في اطار الحملة الوطنية الشاملة لمكافحة الفساد.

وقد اطلع الباحث على التقارير السنوية لأنشطة وتوصيات كلا المديريتين ووجد كل واحدة منهما تطالب الادارة العليا في الهيئة بتخصيص ميزانية مستقلة لكل دائرة وهذا الامر يؤكد عدم تخصيص ميزانية مستقلة للعلاقات العامة في هيئة النزاهة الامر الذي يؤدي الى ارتباك العمل في العلاقات العامة الى جانب قلة او ضعف او فشل الأنشطة وتلكؤها.

وعلى الرغم من توسع هيكلية العلاقات العامة في هيئة النزاهة وتعدد اقسامها وكثرة موظفيها الا ان الأنشطة التي تقوم بها كلا المديريتين لاتعتمد في الوقت الحالي على اسس علمية مدروسة او تخطيط مسبق انما تعتمد في اغلب الاحيان على الارتجال الشخصي وذلك لعدم وجود ثوابت علمية يمكن الاعتماد عليها للقيام بهذه الأنشطة وذلك بسبب قلة خبرة العاملين في مجال العلاقات العامة كما ان هذه الأنشطة والجهود التي اطلع عليها الباحث قد تكفي لجاهير محافظة واحدة من محافظات القطر على حساب المحافظات الاخرى، وهذا يشكل بحد ذاته قصوراً وخللاً في اداء عمل العلاقات العامة في هيئة النزاهة، الى جانب عدم توفر المناهج الدراسية التي تنمي ثقافة النزاهة والاخلاص والمثابرة في العمل لدى الاجيال الناشئة، الامر الذي يفسر قلة او انعدام الوعي العام لافراد المجتمع بابعاد الفساد الاداري، وعموما يمكن القول لاتوجد حملة إعلامية جادة تعنى بترسيخ قيم النزاهة والشفافية وسيادة القانون لدى أفراد المجتمع بشكل عام.

كما لاحظ الباحث صعوبة اتصال المواطنين والصحفيين بالهيئة رغم اهمية هذا الجانب، اذ تعذر المعلومات والشكاوى المقدمة من المواطنين مصدراً خصباً لكشف حالات الفساد ومواطن وجودها فضلاً عن اهمية التواصل والعلاقة مع وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

المبحث الثاني

العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة

الانشطة والوظائف

تسعى العلاقات العامة لتحقيق مصالحها عن طريق اجتذاب ثقة الجماهير بالمؤسسة واهدافها وانجازاتها، فهي تقوم بمجموعة من الانشطة الاتصالية والاعلامية التي تبرز اهمية العلاقات العامة في المؤسسات المختلفة. وقد جاء هذا المبحث ليوضح النتائج التي لها علاقة بدرجة ومدى ممارسة أنشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة عن طريق اقتراح عدد من الانشطة على المبحوثين والحصول على اجابات بشأن مدى ممارستهم لهذه الانشطة فضلاً عن الاسئلة المتعلقة بوظائف العلاقات العامة. وسيجري التعرض لهذين المحورين الذين تناولتهما استمارة الاستبيان وتحليل النتائج التي تم الحصول عليها وذلك باعتماد التكرارات والنسبة المئوية ومربع كاي.

أولاً: أنشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة

في سؤالنا عن اهمية أنشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة كشفت نتائج الدراسة ان (٧٠) من المبحوثين وبنسبة (٨٤.٣%) أشاروا الى ان استعمال أنشطة العلاقات العامة مهم جداً، وأشار (١٢) من المبحوثين وبنسبة (١٤.٥%) الى انه مهم، وأشار (١) من المبحوثين وبنسبة (١.٢%) الى انه متوسط الاهمية بينما لم يشر اي من المبحوثين الى ان استعمال أنشطة العلاقات العامة قليل الاهمية او لا اهمية له. وتشير النتائج الى ان هناك وعياً لدى المبحوثين باهمية أنشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة. انظر جدول - ١ -

جدول - ١ - يبين اجابات المبحوثين بشأن درجة اهمية استعمال أنشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة

الاجابة	التكرار	%
مهم جداً	70	84.3
مهم	12	14.5
متوسط الاهمية	1	1.2
قليل الاهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	83	100%

إنَّ الغرض من ممارسة العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة هو اقامة طريق مزدوج للاتصال بين المؤسسة وجمهورها وايجاد حل لمشكلة اختلاف الاهتمامات والمصالح والبحث عن ارضية مشتركة او منصفة للمصالح المتبادلة بين المؤسسة و جماهيرها المختلفة ولتأسيس تفاهم قائم على الحقائق والمعلومات. لذا كان من الضروري تنوع الانشطة الاتصالية التي تقوم بها العلاقات العامة لتحقيق الوعي العام بأهمية مكافحة الفساد الاداري ولتشجيع جماهير الهيئة على التعاون لمحاربة الظاهرة.

لهذا توجه الباحث بمجموعة من الانشطة التي اقترحها على المبحوثين والذي تناسب موضوع الدراسة وكانت نتائج اقتراح هذه الانشطة كالآتي:

أيد (٦٤) من المبحوثين وبنسبة (٧٧.١%) ممارسة اصدار المطبوعات والنشرات واللافتات بصفة دائمة، وأشار (١٨) من المبحوثين وبنسبة (٢١.٧%) الى انها تمارس اكثر الاحيان، وأشار مبحوث واحد وبنسبة (١.٢%) الى انها لا تمارس بينما لم يشر احد من المبحوثين الى ندرة ممارستها.

وأشار (٤٨) من المبحوثين وبنسبة (٥٧.٨%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط اقامة وتنظيم المؤتمرات والمهرجانات والندوات وبصفة دائمة، وأشار (٣٢) من المبحوثين وبنسبة (٣٨.٦%) الى انها تمارس اكثر الاحيان، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انها تمارس نادرا، بينما لم يشر اي من المبحوثين الى عدم ممارستها.

وأشار (٧١) من المبحوثين وبنسبة (٨٥.٥%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط متابعة ماينشر في وسائل الاعلام من اخبار الهيئة ومايكشف عنه من فساد اداري وبصفة دائمة، وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٧%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار ايضا (٥) من المبحوثين وبنسبة (٧%) الى ندرة ممارسته بينما أشار مبحثان وبنسبة (٢.٤%) الى عدم ممارسته.

وأشار (٦٠%) من المبحوثين وبنسبة (٧٢.٣%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط الاتصال بالوسائل الاعلامية وتزويدهم باخبار المؤسسة وبصفة دائمة، وأشار (٢٠) من المبحوثين وبنسبة (٢٤.١%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى ندرة ممارسته بينما لم يشر اي من المبحوثين الى عدم ممارسته.

وأشار (٦٦) من المبحوثين وبنسبة (٧٩.٥%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط تزويد الرأي العام باخبار الهيئة وانجازاتها على الموقع الالكتروني وبصفة دائمة، وأشار (١٢) من المبحوثين وبنسبة (١٤.٥%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤.٨%) الى ندرة ممارسته، بينما أشار مبحث واحد وبنسبة (١.٢%) الى عدم ممارسته.

وأشار (٢٧) من المبحوثين وبنسبة (٣٢.٥%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط استقبال الزائرين والمراجعين والصحفيين وبصفة دائمة، وأشار (٤٥) من المبحوثين بنسبة (٥.٤%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (١١) من المبحوثين وبنسبة (١٣.٣%) الى ندرة ممارسته، بينما لم يشر اي من المبحوثين الى عدم ممارسته.

وأشار (٧) من المبحوثين وبنسبة (٨.٤%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط اقامة برامج تثقيفية للمواطنين في الاذاعة والتلفزيون لتوضيح خطورة وابعاد ظاهرة الفساد الاداري وبصفة دائمة، وأشار (٤٣) من المبحوثين وبنسبة (٥١,٨%) الى انه يمارس اكثر الاحيان وأشار (٢٣) من المبحوثين وبنسبة (٢٧.٧%) الى ندرة ممارسته، بينما أشار (١٠) من المبحوثين وبنسبة (١٢%) الى عدم ممارسته.

وأشار (١٣) من المبحوثين وبنسبة (١٥.٧%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط اقامة حملات اعلامية لتوعية الرأي العام بنتائج وابعاد الفساد الاداري وبصفة دائمة، وأشار (٣٧) من المبحوثين وبنسبة (٤٤.٦%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (٢٣) من المبحوثين وبنسبة (٢٧.٧%) الى ندرة ممارسته، وأشار (١٠) من المبحوثين وبنسبة (١٢%) الى عدم ممارسته.

وأشار (٥٤) من المبحوثين وبنسبة (٦٥.١%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط اقامة وتعزيز العلاقات الخارجية للهيئة وبصفة دائمة، وأشار (٢٣) من المبحوثين وبنسبة (٢٧.٧%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤.٨%) الى ندرة ممارسته، بينما أشار مبحثان وبنسبة (٢.٤%) الى عدم ممارسته.

وأشار (٥٣) من المبحوثين وبنسبة (٦٣.٩%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط تهيئة وتنفيذ اعلانات الهيئة في وسائل الاعلام وبصفة دائمة، وأشار (١٩) من المبحوثين وبنسبة (٢٢.٩%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦%) الى ندرة ممارسته بينما لم يشر اي من المبحوثين الى عدم ممارسته.

وأشار (٢٣) من المبحوثين وبنسبة (٣٩.٨%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط تقييم عمل الهيئة عن طريق تحليل اتجاهات الراي العام. وبصفة دائمة، وأشار (٤٠) من المبحوثين وبنسبة (٤٨%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى ندرة ممارسته بينما أشار (٧) من المبحوثين وبنسبة (٨.٤%) الى عدم ممارسته.

وأشار (٦٠) من المبحوثين وبنسبة (٧٢.٣%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط تقديم الهدايا في المناسبات وبصفة دائمة، وأشار (١٣) من المبحوثين

وبنسبة (١٥.٧%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (٨) من المبحوثين وبنسبة (٩.٦%) الى ندرة ممارسته، بينما أشار مبحثان وبنسبة (٢.٤%) الى عدم ممارسته.

وأشار (٦) من المبحوثين وبنسبة (٧.٢%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط الاشراف على الاستعلامات وبصفة دائمة، وأشار (٢٤) من المبحوثين وبنسبة (٢٨.٩%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (١٢) من المبحوثين وبنسبة (١٤.٥%) الى ندرة ممارسته، بينما أشار (٤١) من المبحوثين وبنسبة (٤٩.٤%) الى عدم ممارسته.

وأشار (٦٩) من المبحوثين وبنسبة (٨٣.١%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط توثيق المعلومات والصور للمتميزين والشهداء من منتسبي الهيئة وبصفة دائمة، وأشار (١٢) من المبحوثين وبنسبة (١٤.٥%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار مبحث واحد الى ندرة ممارسته، وأشار أيضا مبحث واحد وبنسبة (١.٢%) الى عدم ممارسته.

وظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (٦٢٠) في حين بلغت قيمتها الجدولية (٥٥.٥٧) عند درجة حرية (٣٩) ومستوى ثقة (٩٥%).
.. قيمة كاي المحسوبة < من قيمة كاي الجدولية

٠. يوجد فرق معنوي في مدى ممارسة ادارة العلاقات العامة للأنشطة المقترحة في هيئة النزاهة.

ويلاحظ وجود ضعف واضح في ممارسة بعض أنشطة العلاقات العامة المهمة التي تتمثل في:

- استقبال الزائرين والمراجعين والصحفيين.
- اقامة برامج تثقيفية للمواطنين في الاذاعة والتلفزيون لتوضيح خطورة واشكال الفساد الاداري.
- اقامة حملات اعلامية لتوعية الراي العام بنتائج وابعاد الفساد الاداري.
- تقييم عمل الهيئة عن طريق تحليل اتجاهات الراي العام.
- الاشراف على الاستعلامات في الهيئة.

ومن ثمّ فان هذا الضعف يؤدي الى عدم تحقيق اهداف العلاقات العامة في نشر ثقافة النزاهة و بث الروح الوطنية والشعور بالمسؤولية تجاه المصلحة العامة وفي الوقت ذاته فانه لايعزز جهود الهيئة في كسب تعاون ومشاركة الجمهور في القضاء على الفساد الاداري لانه لايمتلك الوعي التام بخطورة وابعاد هذه الظاهرة، فضلا عن ذلك انها لاتعرف اتجاهاته وحجم ثقته بالهيئة. انظر جدول-٢-

جدول ٢- يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى ممارسة أنشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة

ت	الانشطة	تمارس دائما		أكثر الاحيان		نادرا		لايمارس		المجموع
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
١	اصدار المطبوعات والنشرات واللافتات	٦٤	٧٧.١%	١٨	٢١.٧%	—	—	١	١.٢%	٨٣
٢	اقامة وتنظيم المؤتمرات والمهرجانات والندوات.	٤٨	٥٧.٨%	٣٢	٣٨.٦%	٣	٣.٦%	—	—	٨٣
٣	متابعة ماينشر في وسائل الاعلام من اخبار الهيئة ومايكشف عنه من فساد اداري	٧١	٨٥.٥%	٥	٧%	٥	٦%	٢	٢.٤%	٨٣
٤	الاتصال بالوسائل الاعلامية وتزويدهم باخبار المؤسسة	٦٠	٧٢.٣%	٢٠	٢٤.١%	٣	٣.٦%	—	—	٨٣
٥	تزويد الراي العام باخبار الهيئة وانجازاتها على الموقع الالكتروني	٦٦	٧٩.٥%	١٢	١٤.٥%	٤	٤.٨%	١	١.٢%	٨٣
٦	استقبال الزائرين والمراجعين والصحفيين	٢٧	٣٢.٥%	٤٥	٥٤.٢%	١١	١٣.٣%	—	—	٨٣
٧	اقامة برامج تثقيفية للمواطنين في الاذاعة والتلفزيون لتوضيح خطورة وابعاد ظاهرة الفساد الاداري.	٧	٨.٤%			٢٣	٢٧.٧%	١٠	١٢%	٤٣
٨	اقامة حملات اعلامية لتوعية الراي العام بنتائج وابعاد الفساد الاداري	١٣	١٥.٧%			٢٣	٢٧.٧%	١٠	١٢%	٣٧
٩	اقامة وتعزيز العلاقات الخارجية	٥٤	٦٥.١%	٢٣	٢٧.٧%	٤	٤.٨%	٢	٢.٤%	٨٣
١٠	تهيئة وتنفيذ اعلانات الهيئة في وسائل الاعلام.	٥٣	٦٣.٩%	١٩	٢٢.٩%	٥	٦%	٦	٧.٢%	٨٣
١١	تقييم عمل الهيئة من خلال تحليل اتجاهات الراي العام	٣٣	٣٩.٨%	٤٠	٤٨%	٣	٣.٦%	٧	٨.٤%	٨٣
١٢	تقديم الهدايا في المناسبات	٦٠	٧٢.٣%	١٣	١٥.٧%	٨	٩.٦%	٢	٢.٤%	٨٣
١٣	الاشراف على الاستعلامات في الهيئة	٦	٧.٢%	٢٤	٢٨.٩%	١٢	١٤.٥%	٤١	٤٩.٤%	٨٣
١٤	توثيق المعلومات والصور للمتميزين في الهيئة والشهداء من موظفي الهيئة	٦٩	٨٣.١%	١٢	١٤.٥%	١	١.٢%	١	١.٢%	٨٣
	المجموع الكلي	٦٣١	٥٤.٣%	٣٤٣	٢٩.٥%	١٠٥	٩%	٨٣	٧.٢%	١١٦٢

ثانياً: وظائف العلاقات العامة في هيئة النزاهة

يحدد مفهوم الادارة العليا للعلاقات العامة في اي مؤسسة الطريقة التي تمارس بها وظائفها، وبشكل عام هناك اتفاق نسبي بين مختلف اساتذة العلاقات العامة وممارسيها على ان هذه الوظائف مجتمعة تسهم في خلق نوع من التوازن في العمل والبناء الوظيفي المتكامل داخل المؤسسة، وتشكل في تسلسلها النشاط الفعلي للعلاقات العامة، وتكاد تكون هذه الوظائف متشابهة في مختلف المؤسسات و هي (البحث العلمي، التخطيط، الاتصال، التنظيم، التنسيق، التمثيل والمفاوضة ثم التدريب والتقييم).

وفي سؤالنا للمبحوثين في شأن ترتيب هذه الوظائف حسب أهميتها في نشاط العلاقات العامة كشفت نتائج الدراسة ان (٢١) من المبحوثين وبنسبة وبنسبة (٢٥.٣%) يضعون وظيفة التدريب في المرتبة الاولى من حيث اهمية ممارستها في ادارة العلاقات العامة، وأشار (١٧) من المبحوثين وبنسبة (٢٠.٤%) الى ان وظيفة التقييم تأتي في المرتبة الثانية، وأشار ايضا (١٤) من المبحوثين وبنسبة (١٦.٨%) الى ان وظيفة الاتصال تأتي في المرتبة الثالثة، وأشار (١٢) من المبحوثين وبنسبة (١٤.٤%) الى ان وظيفة التخطيط تأتي في المرتبة الرابعة، وأشار (٧) من المبحوثين وبنسبة (٨.٤%) الى ان وظيفة التنسيق تأتي في المرتبة السادسة، وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦%) الى ان وظيفة التمثيل والمفاوضة تأتي في المرتبة السابعة من حيث الاهمية، وأشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤.٨%) الى ان وظيفة التنظيم تأتي بعد وظيفة التمثيل والمفاوضة من حيث الاهمية، بينما أشار (٣) وبنسبة (٣.٣%) الى ان وظيفة البحث العلمي تحتل المرتبة الاخيرة من حيث الاهمية.

وتدل هذه النتائج ان هناك فهماً خاطئاً لتسلسل وظائف العلاقات العامة فقد رتب المبحوثون وظائف العلاقات العامة من حيث اهميتها بشكل معكوس تماماً، فبالرغم من اهمية البحث العلمي الا انها وضعت من حيث الاهمية في المرتبة الاخيرة، بينما كان من المفروض ان تكون في المرتبة الاولى، فهي تسبق وضع البرامج ثم يأتي بعدها التخطيط الذي ينبغي ان يبنى على نتائج البحوث والدراسات ثم يأتي التنفيذ وهو القيام بعملية الاتصال ثم التنظيم لنشاط العلاقات العامة لفك ارتباطاتها الادارية ثم تأتي وظيفة التنسيق من الادارات والاقسام في الهيئة لفرض نجاح هذه الخطط ثم تأتي وظيفة التمثيل والمفاوضة لتحقيق الاتصال الاقناعي مع الجهات ذات العلاقة بأمرور الهيئة.

ولتطوير كفاءة العاملين تأتي وظيفة التدريب لتحتل اهميتها في تسلسل الوظائف التي تكون فيها وظيفة التقييم المهمة الاخيرة لقياس مدى تحقيق ادارة العلاقات العامة لاهدافها ولتحديد نقاط الضعف في انشطتها.

وتدل هذه النتائج الى افتقار الموظفين الى الاختصاص الدقيق في الاعلام والعلاقات العامة والاعتماد على عناصر لا تمتلك مؤهلات اعلامية كافية هو السبب الحقيقي لهذا الفهم.

ويهدف هذا المبحث الى معرفة واقع ممارسة ادارة العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة لهذه الوظائف ومدى الفائدة التي تقدمها هذه الوظائف بالنسبة لعمل الهيئة وما المشاكل التي تعاني منها.

أ- البحث العلمي

تعد عملية اجراء البحوث العلمية من أهم دعائم ادارة العلاقات العامة التي تهدف الى الحد من ظاهرة الفساد الاداري في مؤسسات الدولة، وذلك لمحاولة التعرف على اسباب هذه الظاهرة بشكل دقيق قبل توجيه اي رسالة اعلامية، ولكشف الاتجاهات والآراء السائدة في المجتمع المحلي تجاه قضايا الفساد ولتحديد الجماهير والفئات المراد الاتصال بها ومعرفة خصائصها ومقوماتها وما يناسبها من وسائل اتصالية و اعلامية بقصد التأثير في سلوكها واتجاهاتها مما يسهل رسم الخطط والبرامج للتعامل مع الظاهرة ومع الجماهير المستهدفة.

وكشفت نتائج الدراسة ان (٢٤) من المبحوثين وبنسبة (٢٨.٩%) أشارت الى قيام ادارة العلاقات العامة باعداد الدراسات والبحوث بنفسها، وأشار (٥٨) من المبحوثين وبنسبة (٦٩.٩%) الى عدم قيام ادارة العلاقات العامة باعداد الدراسات والبحوث بنفسها، بينما أشار مبحوث واحد وبنسبة (١.٢%) الى عدم معرفته بالجهة التي تقوم باعداد البحوث والدراسات.

ومما يشير الى ان اغلب البحوث والدراسات لاتقوم ادارة العلاقات العامة بأعدادها بنفسها واعتمادها في اغلب الاحيان على جهات اخرى لاجرائها. انظر جدول-٣-

جدول- ٣ - يبين الجهة التي تقوم باعداد البحوث والدراسات

الاجابة	التكرار	%
تقوم العلاقات العامة باعداد البحوث والدراسات بنفسها	٢٤	٢٨.٩
لاتقوم العلاقات العامة باعداد البحوث والدراسات بنفسها	٥٨	٦٩.٩
لم يبين	١	١.٢
المجموع	٨٣	١٠٠%

وعن أسباب عدم قيام ادارة العلاقات العامة باعداد البحوث والدراسات بنفسها كانت الاجابة وحسب الاهمية كالآتي:

أشار (٦٥) من المبحوثين وبنسبة (٦٥.٥%) الى عدم وجود كوادرات متخصصة لاعداد البحوث والدراسات، وأشار (١٠) من المبحوثين وبنسبة (١٠.٢%) الى عدم وجود تخصص دقيق في العمل، وأشار (٩) من المبحوثين وبنسبة (٩.١%) الى عدم تقدير الادارة العليا لاهمية اجراء البحوث والدراسات، بينما أشار (١٥) من المبحوثين وبنسبة (١٥.٢%) بعدم معرفتهم اسباب عدم القيام باجراء البحوث والدراسات "وقد طرأت زيادة على النسبة المئوية لان الباحث سمح للمبحوثين بالتأشير على اكثر من اختيار وهكذا الحال بالنسبة لبقية الاسئلة الواردة في هذا البحث". انظر جدول- ٤-

جدول- ٤ - يبين اسباب عدم قيام ادارة العلاقات العامة باعداد البحوث والدراسات بنفسها

الاجابة	التكرار	%
عدم وجود كوادرات متخصصة لاعداد البحوث والدراسات	٦٥	٦٥.5
عدم كفاءة ادارة العلاقات العامة	١٠	١٠.2
عدم تقدير الادارة العليا لاهمية اجراء البحوث والدراسات	٩	٩.1
لم يبين	١٥	١٥.2
المجموع	٩٩	%١٠٠

أما بشأن الجهات الاستشارية الخارجية التي تساعد ادارة العلاقات العامة في اعداد البحوث والدراسات فقد أشار (٦٧) من المبحوثين وبنسبة (٥٩.٨%) الى الاستعانة بمراكز البحوث وأشار (٤٢) من المبحوثين وبنسبة (٣٧.٥%) الى الاستعانة بالجامعات والمعاهد، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٢,٦%) الى الاستعانة بمنظمات غير حكومية. انظر جدول- ٥-

جدول - ٥ - يبين الجهات الاستشارية الخارجية التي تستعين بها ادارة العلاقات العامة لاعداد البحوث والدراسات

الاجابة	التكرار	%
مراكز البحوث	٦٧	٥٩.8
الجامعات والمعاهد	٤٢	٣٧.5
منظمات غير حكومية	٣	٢,6
المجموع	١١٢	%١٠٠

اما عن مدى أهمية هذه البحث العلمي، فقد أشار (٥٤) من المبحوثين وبنسبة (٦٥.١%) الى انه مهم جدا، وأشار (١٨) من المبحوثين وبنسبة (٢١.٧%) الى انها مهم، وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦%) الى انها متوسطة الاهمية، وأشار (٢) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انها قليلة الاهمية، وأشار (٤) من المبحوثين

وبنسبة (٤.٨%) الى انها غير مهمة، وهذا يؤشر ان لدى المبحوثين رؤية واضحة على مدى اهمية البحوث والدراسات لرسم استراتيجية العلاقات العامة.

انظر جدول-٦-

جدول-٦- يبين اجابات المبحوثين بشأن اهمية البحث العلمي في تحقيق اهداف العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	٥٤	٦٥.1
مهم	١٨	٢١.7
متوسط الاهمية	٥	٦
قليل الاهمية	٢	٣,6
غير مهم	٤	٤,8
المجموع	٨٣	%100

ب- التخطيط

تأتي أهمية التخطيط في العلاقات العامة لوضع منهج سليم للعلاقات الداخلية والخارجية للمؤسسة بقصد كسب ثقة وتعاون الجمهور لتحقيق اهدافها، اذ يقوم التخطيط على حسن اختيار الموضوعات والاساليب الاكثر فاعلية في التأثير في الجماهير، كما يساعد على تحديد الوسائل المناسبة والمتاحة للفئات المستهدفة لتحقيق اهداف العلاقات العامة بأقل تكلفة وبأقل جهد واقصر وقت مستطاع من اجل العمل بشكل منظم ومدرّس وليس بشكل عشوائي او انتقائي او ارتجالي في التعامل مع ظاهرة الفساد الاداري.

وكشفت نتائج الدراسة بأن (٣٢) من المبحوثين وبنسبة (38,6%) أشاروا الى ان التخطيط يمارس وبصفة دائمة، وأشار (٢٣) من المبحوثين وبنسبة (٢٧.٧%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (٢٥) من المبحوثين وبنسبة (٣٠,1%) الى ندرة ممارسته، بينما أشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى عدم ممارسته، مما يشير الى ان ادارة العلاقات العامة لاتمارس وظيفة التخطيط بصفة دائمة، الامر الذي يفسر ان العمل في ادارة العلاقات العامة غير منظم ويعتمد على الانتقائية والارتجال في اصدار الاوامر وهو مايؤدي الى الارتباك في العمل ويتسبب في ضعف التأثير مع عدم تحديد الوسائل الاتصالية المناسبة للفئات المستهدفة بشكل دقيق. انظر جدول -٧-

جدول- ٧- يبين مدى اعتماد ادارة العلاقات العامة على التخطيط لدعم نشاطها في الهيئة

الاجابة	التكرار	%
يمارس دائما	32	38.6
اكثر الاحيان	23	27.7
نادرا	25	30.1
لا يمارس	3	3.6
المجموع	83	100%

اما عن اسباب عدم قيام ادارة العلاقات العامة بوظيفة التخطيط فقد كانت الاجابة وحسب الاهمية كالآتي:

أشار (٦٣) من المبحوثين وبنسبة (٥٢%) الى عدم توفر الخبرات الكافية لكادر ادارة العلاقات العامة، وأشار (١٩) من المبحوثين وبنسبة (١٥.٧%) الى عدم توفر الموارد المالية لاجراء عملية التخطيط، وأشار (١٧) من المبحوثين وبنسبة (١٤%) الى ان العمل متعارف عليه ولا يحتاج الى تخطيط. وأشار (١٠) من المبحوثين وبنسبة (٨.٣%) الى عدم تقدير الادارة العليا لاهمية التخطيط لبرامج العلاقات العامة من اجل مكافحة الفساد الاداري، بينما أشار (١٢) من المبحوثين وبنسبة (١٠%) الى عدم معرفتهم باسباب عدم قيام ادارة العلاقات العامة بعملية التخطيط. انظر جدول- ٨-

جدول- ٨- يبين اسباب عدم اعتماد ادارة العلاقات العامة على وظيفة التخطيط لدعم نشاطها

الاجابة	التكرار	%
عدم توفر الموارد المالية لاجراء عملية التخطيط	19	15.7
عدم توفر الخبرات للكادر المتخصص	63	52
عدم تقدير الادارة العليا لاهمية وظيفة التخطيط	10	8.3
العمل متعارف عليه ولا يحتاج الى تخطيط	17	14
لم يبين	12	10
المجموع	121	%100

اما عن المدى الزمني لخطط العلاقات العامة فقد أشار (٦٩) من المبحوثين وبنسبة (٨٣.١%) الى ان خطط ادارة العلاقات العامة هي خطط قصيرة المدى، وأشار (١٤) من المبحوثين وبنسبة (١٦.٩%) الى ان خططهم متوسطة المدى، بينما لم يشر اي من المبحوثين الى اعتماد الخطط الطويلة المدى.

وتدل هذه النتائج الى اعتماد ادارة العلاقات العامة على الخطط القصيرة والمتوسطة المدى وغياب الخطط الطويلة المدى (التخطيط الاستراتيجي) والمهمة

لرسم استراتيجية الاتصال في العلاقات العامة من اجل تحقيق الوعي العام ب(النزاهة) اي باهمية الحد من ظاهرة الفساد الاداري ولكسب ثقة وتعاون جميع جماهير الهيئة في القضاء على هذه الظاهرة. انظر جدول- ٩ -

جدول- ٩ - يبين المدى الزمني لخطط العلاقات العامة في هيئة النزاهة

الاجابة	التكرار	%
طويل المدى	-	-
متوسط المدى	14	16.9
قصير المدى	69	83.1
المجموع	83	100%

اما عن مدى اهمية التخطيط كوظيفة من وظائف ادارة العلاقات العامة، فقد أشار (٦٦) من المبحوثين وبنسبة (٧٩.٥%) الى انها مهم جدا، وأشار (١٤) من المبحوثين وبنسبة (١٦.٩%) الى انها مهمة، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انها متوسطة الاهمية، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين على ان التخطيط قليل الاهمية او لا اهمية له، وتدل هذه النتائج ان لدى المبحوثين درجة عالية من الوعي باهمية التخطيط كوظيفة من وظائف العلاقات العامة تحقيقا لاهدافها، انظر جدول - ١٠ -

جدول - ١٠ - يبين اجابات المبحوثين بشأن اهمية التخطيط لتحقيق اهداف العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	66	79.5
مهم	14	16.9
متوسط الاهمية	3	3.6
قليل الاهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	83	100%

ج- الاتصال

يعد الاتصال الفعال ووسائله واساليبه المباشرة وغير المباشرة احد اهم الوظائف التي تستعملها ادارة العلاقات العامة لتوعية الرأي العام بمخاطر وابعاد الفساد الاداري، حيث يهدف الاتصال الى تكييف العلاقات بين المؤسسة والجمهور لتحقيق التفاعل والتفاهم المتبادل بينهما وذلك عن طريق استعمال وسيلة اتصالية او

أكثر، وهذا بالطبع يستند الى البحوث والدراسات العملية لمعرفة افكار الجمهور وارهائه ومعتقداته واتجاهاته من اجل تحقيق التأثير والتغيير في سلوك وثقافة المجتمع.

وكشفت نتائج الدراسة ان (٦٥) من المبحوثين وبنسبة (٧٨.٣%) أشاروا الى ان الاتصال مهم جداً، وأشار (١٥) من المبحوثين وبنسبة (١٨.١%) الى ان الاتصال مهم. وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انه متوسط الاهمية، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين الا ان الاتصال قليل الاهمية او غير مهم. مما يؤشر توفر الوعي العالي لدى المبحوثين حول اهمية الاتصال كوظيفة من وظائف العلاقات العامة. انظر جدول-١١-

جدول -١١- يبين اجابات المبحوثين بشأن أهمية الاتصال لتحقيق اهداف العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مهم جداً	٦٥	٧٨.3
مهم	١٥	١٨.1
متوسطة الاهمية	٣	٣.6
قليل الاهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	٨٣	١٠٠%

اما عن الوسائل والاساليب الاتصالية التي تستعملها ادارة العلاقات العامة للاتصال بالجمهور الداخلي ومدى استعمالها فقد كانت الاجابات كالآتي:
أشار (٥٨) من المبحوثين وبنسبة (٦٩.٩%) الى استعمال الجريدة وسيلة للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (١٨) من المبحوثين وبنسبة (٢١.٧%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٧) من المبحوثين وبنسبة (٨.٧%) الى عدم استعمالها نهائياً، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين الى استعمالها نادراً.
وأشار (٥٧) من المبحوثين وبنسبة (٦٨.٧%) الى استعمال المجلات وسيلة للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (٢٠) من المبحوثين وبنسبة (٢٤.١%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار مبحوثان وبنسبة (٢.٤%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤.٨%) الى عدم استعمالها نهائياً.
وأشار (٦٠) من المبحوثين وبنسبة (٧٢.٣%) الى استعمال النشرات والملصقات وسيلة للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (١٩) من المبحوثين وبنسبة (٢٢.٦%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار واحد وبنسبة (١.٢%) الى عدم استعمالها نهائياً.

وأشار (٦٧) من المبحوثين وبنسبة (٨٠.٧%) الى استعمال الندوات والاجتماعات اسلوب للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (١٢) من المبحوثين وبنسبة (١٤.٥) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار واحد وبنسبة (١.٢%) الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشار (٥٦) من المبحوثين وبنسبة (٦٧.٥%) الى استعمال المقابلات الشخصية وسيلة للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (٢٠) من المبحوثين وبنسبة (٢٤.١%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار مبحثان وبنسبة (٢.٤%) الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤.٨%) الى استعمال الاذاعة وسيلة للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (٣٣) من المبحوثين وبنسبة (٣٩.٨%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٢٠) من المبحوثين وبنسبة (٢٤.١%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار (٢٦) من المبحوثين وبنسبة (٣١.٣%) الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشار (٦) من المبحوثين وبنسبة (٧.٢%) الى استعمال التلفزيون وسيلة للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (٣٠) من المبحوثين وبنسبة (٣٦.١%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٢٥) من المبحوثين وبنسبة (٣٠.١%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار (٢٢) من المبحوثين وبنسبة (٢٦.٥%) الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشار (٥٥) من المبحوثين وبنسبة (٦٦.٣%) الى استعمال الانترنت وسيلة للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (١٩) من المبحوثين وبنسبة (٢٢.٩%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤.٨%) الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشار (٥٥) من المبحوثين وبنسبة (٦٦.٣%) الى استعمال الاتصال الهاتفي وسيلة للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (٢٠) من المبحوثين وبنسبة (٢٤.١%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٦) من المبحوثين وبنسبة (٧.٢%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار مبحثان وبنسبة (٢.٤%) الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشار (٣٥) من المبحوثين وبنسبة (٤٢.٢%) الى استعمال الاحتفالات أسلوب للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (٣٤) من المبحوثين وبنسبة (٤١%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (١١) من المبحوثين وبنسبة (١٣.٣%)

الى ندرة استعماله، بينما أشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (٣٣) من المبحوثين وبنسبة (٣٩.٨%) الى استعمال المعارض أسلوب للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (٣٢) من المبحوثين بنسبة (٣٨.٩%) الى استعماله اكثر الاحيان، وأشار (١٣) من المبحوثين وبنسبة (١٥.٧%) الى ندرة استعماله، حينما أشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦%) الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (٤٨) من المبحوثين وبنسبة (٥٧.٨%) الى استعمال الكتب الرسمية أسلوب للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (٢٦) من المبحوثين وبنسبة (٣١.٣%) استعمالها اكثر الاحيان وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤.٨%) الى عدم استعمالها نهائيا.

وظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (٣٢١) في حين بلغت قيمتها الجدولية (٤٦.١٦) عند درجة حرية (٣٣) ومستوى ثقة (٩٥).

.. قيمة مربع كاي المحسوبة < من قيمة كاي الجدولية

∴ يوجد فرق معنوي في مدى استعمال الوسائل والاساليب المختلفة في نشاط العلاقات العامة مع الجمهور الداخلي في هيئة النزاهة.

وتبين للباحث ان هنالك ضعف في استعمال بعض الوسائل والاساليب الاتصالية مثل الاذاعة الداخلية والتلفزيون، والاحتفالات والمعارض من اجل الاتصال بالجمهور الداخلي.

(وفي مايخص المعارض فقد أشار المبحوثون الى عدم توفر الموارد المالية الكافية لاقامة المعارض) والاذاعة الداخلية والتلفزيون (حيث أشار المبحوثون الى استعمال هذه الوسيلة يقتصر على مستوى الادارة العليا دون عرض النشاطات على الجمهور). انظر جدول-١٢-

جدول- ١٢ - يبين اجابات المبحوثين بشأن الوسائل والاساليب التي تستعملها ادارة العلاقات العامة للاتصال بالجمهور الداخلي

ت	الوسائل والاساليب	تستعمل دائما		أكثر الاحيان		نادرا		لا تستعمل		المجموع	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
١	الجريدة	٥٨	%٦٩.٩	١٨	%٢١.٧	—	—	٧	%٨.٤	٨٣	%١٠٠
٢	المجلات	٥٧	%٦٨.٧	٢٠	%٢٤.١	٢	%٢.٤	٤	%٤.٨	٨٣	%١٠٠
٣	النشرات والملصقات	٦٠	%٧٢.٣	١٩	%٢٢.٦	٣	%٣.٦	١	%١.٢	٨٣	%١٠٠
٤	الندوات والاجتماعات	٦٧	%٨٠.٧	١٢	%١٤.٥	٣	%٣.٦	١	%١.٢	٨٣	%١٠٠
٥	المقابلات الشخصية	٥٦	%٦٧.٥	٢٠	%٢٤.١	٥	%٦	٢	%٢.٤	٨٣	%١٠٠
٦	الاذاعة	٤	%٤.٨	٣٣	%٣٩.٨	٢٠	%٢٤.١	٢٦	%٣١.٣	٨٣	%١٠٠
٧	التلفزيون	٦	%٧.٢	٣٠	%٣٦.١	٢٥	%٣٠.١	٢٢	%٢٦.٥	٨٣	%١٠٠
٨	الانترنت	٥٥	%٦٦.٣	١٩	%٢٢.٩	٥	%٦	٤	%٤.٨	٨٣	%١٠٠
٩	الاتصال الهاتفي	٥٥	%٦٦.٣	٢٠	%٢٤.١	٦	%٧.٢	٢	%٢.٤	٨٣	%١٠٠
١٠	الاحتفالات	٣٥	%٤٢.٢	٣٤	%٤١	١١	%١٣.٣	٣	%٣.٦	٨٣	%١٠٠
١١	المعارض	٣٣	%٣٩.٨	٣٢	%٣٨.٦	١٣	%١٥.٧	٥	%٦	٨٣	%١٠٠
١٢	الكتب الرسمية	٤٨	%٥٧.٨	٢٦	%٣١.٣	٥	%٦	٤	%٤.٨	٨٣	%١٠٠
	المجموع الكلي	٥٣٤	%٥٣.٦	٢٨٣	%٢٨.٤	٩٨	%٩.٩	٨١	%٨.١	٩٩٦	%١٠٠

أما عن الوسائل والساليب الاتصالية التي تستعملها ادارة العلاقات العامة للاتصال بالجمهور الخارجي ومدى استعمالها فقد كانت الاجابات كالآتي:

أشار (٦٣) من المبحوثين وبنسبة (٧٥.٩%) الى استعمال الجريدة وسيلة للاتصال بالجمهور الخارجي وبصفة دائمة وأشار (١٥) من المبحوثين وبنسبة (١٨.١%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤.٨%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار مبحوث واحد وبنسبة (١.٢%) الى عدم استعمالها نهائيا

وأشار (٦٤) من المبحوثين وبنسبة (٧٧.١%) الى استعمال المجلات وسيلة للاتصال بالجمهور الخارجي وبصفة دائمة، وأشار (١٦) من المبحوثين وبنسبة (١٩.٣%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى ندرة استعمالها، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشار (١٢) من المبحوثين وبنسبة (١٤.٥%) الى استعمال الاذاعة وسيلة للاتصال بالجمهور الخارجي وبصفة دائمة، وأشار (٣٧) من المبحوثين وبنسبة (٤٤.٣%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٢٠) من المبحوثين وبنسبة (٢٤.١%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار (١٤) من المبحوثين وبنسبة (١٦.٩%) الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشار (١٣) المبحوثين بنسبة (١٥.٧%) الى استعمال التلفزيون وسيلة للاتصال بالجمهور الخارجي بصغه دائمه، وأشار (٣١) من المبحوثين بنسبة (٣٧.٣%) الى استعماله اكثر الاحيان، وأشار (٢٧) من المبحوثين وبنسبة (٣٢.٥%) الى ندره استعماله، بينما أشار (١٢) من المبحوثين بنسبة (١٤.٥%) الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (٦٨) من المبحوثين بنسبة (٨١.٩%) الى استعمال الدنوات والمؤتمرات اسلوب للاتصال بالجمهور الخارجي وبصفه دائمه، وأشار (٨) من المبحوثين بنسبة (٩.٦%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٧) من المبحوثين بنسبة (٨.٤%) الى ندره استعماله، بينما لم يشر اي من المبحوثين الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (٦٤) من المبحوثين بنسبة (٧٧.١%) الى استعمال الزيارات اسلوب للاتصال بالجمهور الخارجي بصفه دائمه، وأشار (١١) من المبحوثين بنسبة (١٣.٣%) الى استعماله اكثر الاحيان، وأشار (٦) من المبحوثين وبنسبة (٧.٢%) الى ندره استعماله. بنما أشار (٢) من المبحوثين وبنسبة (٢.٤%) الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (٦٦) من المبحوثين وبنسبة (٧٩.٥%) الى استعمال النشرات وسيله للاتصال بالجمهور الخارجي وبصفه دائمه، وأشار (١٢) من المبحوثين بنسبة (١٤.٥%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٢) من المبحوثين بنسبة (٢.٤%)

الى ندره استعمالها، بينما أشار (٣) من المبحوثين بنسبة (٣,٦%) الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشار (٥٨) من المبحوثين بنسبة (٦٩,٩%) الى استعمال المقابلات الشخصية وسيله للاتصال بالجمهور الخارجي وبصغه دائمه، وأشار (٢٢) من المبحوثين بنسبة (٢٦,٥%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (٣) من المبحوثين بنسبة (٣,٦%) الى ندره استعمالها، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشار (٦٥) من المبحوثين بنسبة (٧٨,٣%) الى استعمال الانترنت وسيله للاتصال بالجمهور الخارجي وبصغه دائمه، وأشار (١١) من المبحوثين بنسبة (١٣,٣%) الى استعماله اكثر الاحيان، وأشار (٧) من المبحوثين بنسبة (٨,٤%) الى ندره استعماله، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (٦٤) من المبحوثين بنسبة (٧٧,١%) الى استعمال البريد الالكتروني وسيله للاتصال بالجمهور الخارجي وبصغه دائمه، وأشار (١٣) من المبحوثين بنسبة (١٥,٧%) الى استعماله اكثر الاحيان، وأشار (٦) بنسبة (٧,٢%) الى ندره استعماله. بينما لم يشر اي احد من المبحوثين الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (٢٢) من المبحوثين بنسبة (٢٦,٥%) الى استعمال المعارض وسيله للاتصال بالجمهور الخارجي وبصغه دائمه، وأشار (٤٦) من المبحوثين بنسبة (٥٥,٤%) الى استعماله اكثر الاحيان، وأشار (١٤) من المبحوثين بنسبة (١٦,٩%) الى ندره استعماله، بينما مبحوث واحد بنسبة (١,٢%) الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (٢٣) من المبحوثين بنسبة (٢٧,٧%) الى استعمال الاحتفالات اسلوب للاتصال بالجمهور الخارجي وبصغه دائمه، وأشار (٤٦) من المبحوثين بنسبة (٥٥,٤%) الى استعماله اكثر الاحيان، وأشار (١٣) من المبحوثين بنسبة (١٥,٧%) الى ندره استعماله، بينما أشار مبحوث واحد بنسبة (١,٢%) الى عدم استعماله نهائيا.

وظهرت قيمه مربع كاي المحسوبه (٤١٢) في حين بلغت قيمتها الجدوليه (١٦,٤٦) عند درجه حريه (٣٣) ومستوى ثقته (٩٥)

.. قيمة مربع كاي المحسوبة < من قيمه كاي الجدولية

.. يوجد فرق معنوي في مدى استعمال الوسائل والاساليب المختلفه في نشاط العلاقات العامة مع الجمهور الخارجي لهيئه النزاهة

وتشير النتائج ان هناك ضعفاً في استعمال بعض الوسائل والاساليب الاتصاليه
مثل (التلفزيون، والاذاعه، والمعارض، والاحتفالات) من اجل الاتصال بالجمهور
الخارجي. انظر جدول- ١٣-

جدول- ١٣ - يبين اجابات المبحوثين بشأن الوسائل والاساليب الاتصالية التي تستعملها ادارة العلاقات العامة للاتصال بالجمهور الخارجي

	الوسائل والاساليب	تستعمل دائما		أكثر الاحيان		نادرا		لا تستعمل		
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
١	الجريدة	٦٣	%٧٥.٩	١٥	%١٨.١	٤	%٤.٨	١	%١.٢	٨٣
٢	المجلات	٦٤	%٧٧.١	١٦	%١٩.٣	٣	%٣.٦	—	—	٨٣
٣	الاذاعة	١٢	%١٤.٥	٣٧	%٤٤.٦	٢٠	%٢٤.١	١٤	%١٦.٩	٨٣
٤	التلفزيون	١٣	%١٥.٧	٣١	%٣٧.٣	٢٧	%٣٢.٥	١٢	%١٤.٥	٨٣
٥	الندوات والمؤتمرات	٦٨	%٨١.٩	٨	%٩.٦	٧	%٨.٤	—	—	٨٣
٦	الزيارات	٦٤	%٧٧.١	١١	%١٣.٣	٦	%٧.٢	٢	%٢.٤	٨٣
٧	النشرات	٦٦	%٧٩.٥	١٢	%١٤.٥	٢	%٢.٤	٣	%٣.٦	٨٣
٨	المقابلات الشخصية	٥٨	%٦٩.٩	٢٢	%٢٦.٥	٣	%٣.٦	—	—	٨٣
٩	الانترنت	٦٥	%٧٨.٣	١١	%١٣.٣	٧	%٨.٤	—	—	٨٣
١٠	البريد الالكتروني	٦٤	%٧٧.١	١٣	%١٥.٧	٦	%٧.٢	—	—	٨٣
١١	المعارض	٢٢	%٢٦.٥	٤٦	%٥٥.٤	١٤	%١٦.٩	١	%١.٢	٨٣
١٢	الاحتفالات	٢٣	%٢٧.٧	٤٦	%٥٥.٤	١٣	%١٥.٧	١	%١.٢	٨٣
	المجموع الكلي	٥٨٢	%٥٨.٤	٢٦٨	%٢٦.٩	١١٢	%١١.٣	٣٤	%٣.٤	٩٩٦

اما عن مدى اعتماد وظيفه الاتصال على وظيفه التخطيط تحقيقا لنشاط إدارة العلاقات العامة فقد أشار (١٢) من المبحوثين وبنسبة (١٤,٥%) الى اعتماد وظيفه الاتصال على وظيفه التخطيط وبصفه دائمه، وأشار (٢١) من المبحوثين وبنسبة (٢٥,٣%) الى ان اعتمادها على التخطيط اكثر الاحيان، وأشار (٤٩) من المبحوثين وبنسبة (٥٩%) الى ان اعتمادها نادرا، بينما أشار مبحوث واحد وبنسبة (١,٢%) الى عدم اعتمادها نهائيا.

وتدل هذه النتائج ان وظيفة الاتصال لاتعتمد بشكل دائم على وظيفه التخطيط الامر الذي يفسر عدم وجود استراتيجيه للاتصال في إدارة العلاقات العامة لمكافحة الفساد الاداري في مؤسسات الدولة ومن ثم فان الاعتماد على الاتصال غير الفعال لايمكن ان يحقق أهداف العلاقات العامة في نشر الوعي العام ب(النزاهة) لدى الموظفين في المؤسسات والدوائر الحكومية. انظر جدول-١٤ -

جدول- ١٤- يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى اعتماد وظيفة الاتصال على وظيفة التخطيط تحقيقا لنشاط العلاقات العامة في هيئة النزاهة

الاجابة	التكرار	%
تعتمد دائما	١٢	١٤.5
اكثر الاحيان	٢١	٢٥.3
نادرا ماتعتمد	٤٩	٥٩
لا تعتمد	١	١.2
المجموع	٨٣	١٠٠%

د- التنظيم

يعد التنظيم عملاً اجتماعياً متكاملأً يتكون من اجزاء وعناصر متفاعله تضم الاعمال والإدارة الامكانيات والسياسات والنظم والاجراءات والهيكل التنظيمي للمؤدسه، وتمثل الجوانب التنظيميه للعلاقات العامة ركنا اساسيا تبني عليه بقية الجهود والنشاطات التي تقوم بها إدارة العلاقات العامة ومالم يتوفر لهذه الإدارة البناء التنظيمي المناسب لها فانها ستعجز عن القيام بالمسؤوليات الاداريه المنوطه بها.

وكشفت نتائج الدارسه ان (٥٢) من المبحوثين وبنسبة (٦٢,٧%) أشاروا الى إن إدارة العلاقات العامة تمارس وظيفة التنظيم وبصفه دائمه. وأشار (٢٦) المبحوثين وبنسبة (٣١,٣%) الى انها تمارس اكثر الاحيان، وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦%) الى ندره ممارسته، بينما لم يشر اي من المبحوثين الى عدم ممارسته. وتدل هذه النتائج الى اعتماد إدارة العلاقات العامة على وظيفه التنظيم وبصفه دائمه. انظر جدول-١٥-

جدول- ١٥- يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى ممارسة ادارة العلاقات العامة لوظيفة التنظيم

الاجابة	التكرار	%
يمارس دائما	٥٢	٦٢.7
أكثر الاحيان	٢٦	٣١.3
نادرا	٥	٦
لايمارس	-	-
المجموع	٨٣	١٠٠%

أما عن درجة أهمية التنظيم في تحقيق أهداف العلاقات العامة فقد أشار (٥٧) من المبحوثين وبنسبة (٦٨,٧) الى ان أهمية التنظيم في تحقيق اهداف العلاقات العامة مهم جدا، وأشار (٢١) من المبحوثين وبنسبة (٢٥,٣) الى انه مهم. وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦) الى انه متوسط الأهمية، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين الى ان وظيفه التنظيم قليلة الأهمية او غير مهمة، مما يشير الى وجود درجة عالية من الوعي لدى المبحوثين بأهمية التنظيم لتحقيق اهداف العلاقات العامة. انظر جدول- ١٦ -

جدول- ١٦ - يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى أهمية وظيفة التنظيم في تحقيق اهداف العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	٥٧	٦٨.7
مهم	٢١	٢٥.3
متوسطة الأهمية	٥	٦
قليل الأهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	٨٣	١٠٠%

هـ- التنسيق

تعد وظيفة التنسيق من الوظائف المهمة في العلاقات العامة إذ يتم التنسيق بين إدارة العلاقات العامة والادارات الاخرى داخل المؤسسة وخارجها مع الهيئات والمؤسسات المحلية والاقليميه والدوليه ذات علاقه بالمؤسسة الى جانب تأمين الاتصال. مع وسائل الاعلام التي تقوم بالكشف عن قضايا الفساد الاداري ولنقل انجازات المؤسسة وانشطتها الى افراد المجتمع بشكل عام، لضمان التوجه نحو اداء سليم وفعال لتحقيق الاهداف التي وضعتها إدارة المؤسسة.

وكشفت نتائج الدارسة ان (٦٥) من المبحوثين وبنسبة (٧٨,٣%) أشاروا الى ان إدارة العلاقات العامة تمارس وظيفه التنسيق وبصفه دائمه، وأشار (١٤) من

المبحوثين وبنسبة (١٦,٩%) الى انها تمارس اكثر الاحيان، وأشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤,٨%) الى ندره ممارستها، بينما لم يشير اي احد من المبحوثين الى عدم ممارستها. مما يشير الى اعتماد وظيفه التنسيق وبصفه دائمه. انظر جدول- ١٧-
جدول-١٧- يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى ممارسة وظيفة التنسيق في ادارة العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
يمارس دائما	٦٥	٧٨.3
اكثر الاحيان	١٤	١٦.9
نادرا	٤	٤.8
لا يمارس	-	-
المجموع	٨٣	%١٠٠

اما عن درجه اهمية التنسيق كوظيفه من وظائف العلاقات العامة في الهيئة، فقد أشار (٦٥) من المبحوثين وبنسبة (٧٨,٣%) الى ان اهمية التنسيق كوظيفه من الوظائف العلاقات العامة مهم جدا. أشار (١٣) من المبحوثين وبنسبة (١٥,٧%) الى انها مهمه. وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣,٦%) الى انها متوسطه الاهمية. وأشار مبحثان وبنسبة (٢,٤%) الى انها قليله الاهمية، بينما لم يشير اي احد من المبحوثين الى انها غير مهمه. انظر جدول- ١٨ -

جدول- ١٨- يبين اجابات المبحوثين بشأن اهمية التنسيق كوظيفة من وظائف العلاقات العامة تحقيقاً لاهدافها

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	٦٥	٧٨.3
مهم	١٣	١٥.7
متوسط الاهمية	٣	٣.6
قليل الاهمية	٢	٢.4
غير مهم	-	-
المجموع	٨٣	%١٠٠

و- التمثيل والمفاوضة

يعد التمثيل والمفاوضة من اهم متطلبات الإدارة الناجحه في العصر الحديث لما يمكن ان يحققه من اتصال فعال لقضايا جوهرية تدعم مكانه المؤسسه واهدافها، وعن طريق هذا الاتصال يمكن لإدارة العلاقات العامة ان تحقق مكاسب لها ولؤسستها.

وكشفت نتائج الدراسة ان (٥٤) من المبحوثين وبنسبة (٦٥,١%) أشاروا الى اعتماد الهيئة على إدارة العلاقات العامة في التمثيل والمفاوضة، بينما أشار (٢٩) من

المبحوثين وبنسبة (٣٤,٩%) الى عدم اعتماد الهيئة على إدارة العلاقات العامة في التمثيل والمفاوضة، وتدل هذه النتائج الى ان الهيئة تعتمد على إدارة العلاقات العامة في التمثيل والمفاوضة اكثر الاحيان. انظر جدول- ١٩-

جدول- ١٩ - يبين اجابات المبحوثين بشأن اعتماد هيئة النزاهة على ادارة العلاقات العامة للتمثيل والمفاوضة

الاجابة	التكرار	%
تعتمد على ادارة العلاقات العامة	٥٤	٦٥.1
لا تعتمد على ادارة العلاقات العامة	٢٩	٣٤.9
المجموع	٨٣	١٠٠%

أما عن أسباب عدم اعتماد الهيئة على إدارة العلاقات العامة في التمثيل والمفاوضة كانت الاجابة وحسب الاهمية كالآتي.

أشار (٢١) من المبحوثين وبنسبة (١٩,٢%) الى وجود جهات اخرى تتولى القيام بعملية التمثيل والمفاوضة، وأشار (١٥) من المبحوثين وبنسبة (١٣,٨%) الى عدم الثقة بكفاءة العلاقات العامة، بينما أشار (١٣) من المبحوثين وبنسبة (١١%) الى وجود تداخل في ادارات الهيئة. انظر جدول-٢٠-

جدول- ٢٠ - يبين اسباب عدم اعتماد هيئة النزاهة على ادارة العلاقات العامة في التمثيل والمفاوضة

الاجابة	التكرار	%
جهات اخرى تتفاوض	٢١	٤٢.8
عدم الثقة بكفاءة العلاقات العامة	١٥	٣٠.6
وجود تداخل في ادارات الهيئة	١٣	٢٦.5
المجموع	٤٩	١٠٠%

أما عن الجهات التي تمارس إدارة العلاقات العامة معها عملية التمثيل والمفاوضة فقد كانت الاجابة وحسب الاهمية كالآتي:

أشار (٤٣) من المبحوثين وبنسبة (٢٦%) الى انهم يمارسون التمثيل والمفاوضة مع والوزارات، وأشار (٣١) من المبحوثين وبنسبة (١٨,٦%) الى انهم يمارسون التمثيل والمفاوضة مع هيئات مماثلة، وأشار ايضا (٣١) من المبحوثين وبنسبة (١٨,٦%) الى انهم يمارسون التمثيل والمفاوضة مع مجلس الوزراء، وأشار (١٧) من المبحوثين وبنسبة (١٠,٢%) الى انهم يمارسون التمثيل والمفاوضة مع مجلس النواب، وأشار (١٣) من المبحوثين وبنسبة (٧,٨%) الى انهم يمارسون

التمثيل والمفاوضة مع رئاسه الجمهوريه، بينما أشار (٢٧) من المبحوثين وبنسبة (١٦.٤%) الى عدم معرفتهم بالجهات التي يتفاوضون معها. انظر جدول-٢١-
جدول- ٢١ - يبين الجهات التي تتعامل معها ادارة العلاقات العامة في عملية التمثيل والمفاوضة

الاجابة	التكرار	%
وزارات الدولة	٤٣	٢٦
هيئات مماثلة	٣١	١٨.6
مجلس الوزراء	٣١	١٨.6
رئاسة الجمهورية	١٣	٧.8
مجلس النواب	١٧	١٠.2
لم يبين	٢٧	١٦.4
المجموع	١٢٦	١٠٠%

ز- التدريب

لا شك في ان تحسين اداء العاملين وانتاجهم هو الهدف الرئيسي لكل برامج التدريب الاداري للعلاقات العامة إذ إن مستوى مهارات الممارس للعلاقات العامة ليس هو العنصر المهم الذي يضمن كفاءه الممارس بصفه مستمره بل لابد ان يصقل هذا المستوى دائما بالتدريب الذي يمد الممارس بخبرات جديدة. ويفيده في التعرف على ما يحدث في مؤسسات اخرى. وينبغي ان يشمل التدريب العاملين في الادارات الاخرى في المؤسسه بهدف تحقيق التنميه الاداريه المهنيه.

وكشفت نتائج الدراسه ان (٧٨) من المبحوثين وبنسبة (٩٤%) أشاروا الى اعتماد ادارات العلاقات العامة على وظيفه التدريب وبصفه دائمه، وأشار (٤) وبنسبة (٤.٨%) الى اعتمادها اكثر الاحيان، وأشار (١) من المبحوثين وبنسبة (١.٢%) الى اعتمادها نادرا، بينما لم يشر اي من المبحوثين الى عدم اعتمادها نهائيا، وتدل هذه النتائج الى اعتماد ادارات العلاقات العامة على وظيفه التدريب وبصفه دائمه. انظر جدول- ٢٢ -

جدول- ٢٢ - يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى اعتماد ادارة العلاقات العامة على وظيفة التدريب لموظفيها

الاجابة	التكرار	%
تعتمد دائما	٧٨	٩٤
اكثر الاحيان	٤	٤.8
نادرا	١	١.2
لاتعتمد	-	-
المجموع	٨٣	١٠٠%

وعن مدى اهمية وظيفه التدريب في إدارة العلاقات العامة، فقد أشار (٧٤) من المبحوثين وبنسبة (٨٩.٢%) الى ان وظيفه التدريب مهمة جدا. وأشار (٨) و من المبحوثين وبنسبة (٩.٦%) الى انها مهم، وأشار (١) من المبحوثين وبنسبة (١.٢%) الى انها متوسطة الاهمية، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين الى ان وظيفه التدريب قليلة الاهمية وغير مهمة، وتدل هذه النتائج ان وظيفه التدريب هي على درجة عالية من الاهمية لدى المبحوثين في هيئه النزاهة. انظر جدول- ٢٣ -

جدول- ٢٣ - يبين اجابات المبحوثين بشأن أهمية وظيفة التدريب في ادارة العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	٧٤	٨٩.2
مهم	٨	٩.6
متوسطة الاهمية	١	١.2
قليل الاهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	٨٣	١٠٠%

أما عن مجالات التدريب التي تقوم بها إدارة العلاقات العامة للعاملين فيها، فقد كانت الاجابة وحسب الاهمية كالآتي: أشار (٦٨) من المبحوثين وبنسبة (٣٩.٨%) الى اعتماد التدريب على اساليب العلاقات العامة، وأشار (٥٤) من المبحوثين وبنسبة (٣١.٥%) الى اعتماد التدريب على الانترنت واستعمال الوسائل الالكترونية، وأشار (٣١) من المبحوثين وبنسبة (١٨.٢%) الى اعتماد التدريب على الفنون الاتصاليه، وأشار (١٠) من المبحوثين وبنسبة (٥.٨%) الى اعتماد التدريب على الفنون الصحفية، وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٣) الى اعتماد التدريب على الصحافه الاستقصائيه، بينما أشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (١.٧%) الى عدم معرفتهم

بالدورات التدريبية التي تقوم بها إدارة العلاقات العامة للعاملين فيها. انظر جدول- ٢٤-

جدول- ٢٤ - يبين اجابات المبحوثين بشأن الجوانب الاعلامية التي تقوم بها العلاقات العامة لتدريب موظفيها

الاجابة	التكرار	%
تدريب العاملين على الفنون الاتصالية	٣١	١٨.2
التدريب على الفنون الصحفية	١٠	٥.8
التدريب على اساليب العلاقات العامة	٦٨	٣٩.8
التدريب على الصحافة الاستقصائية	٥	٣
التدريب على الانترنت واستعمال الوسائل الالكترونية	٥٤	٣١.5
لم يبين	٣	١.7
المجموع	١٧١	%١٠٠

أما عن اشراف إدارة العلاقات العامة على الدورات التدريبية للعاملين في الادارات المختلفة للهيئة، فقد أشار (٧٢) من المبحوثين وبنسبة (٨٦.٧%) الى ان إدارة العلاقات العامة تشرف على الدورات التدريبية للعاملين في الهيئة بينما أشار (١١) من المبحوثين وبنسبة (١٣.٣%) الى ان إدارة العلاقات العامة لا تشرف على الدورات التدريبية للعاملين في الهيئة، وتدل هذه النتائج على اهتمام إدارة العلاقات العامة بالاشراف على الدورات التدريبية للعاملين في الادارات المختلفة في الهيئة. انظر جدول-٢٥-

جدول- ٢٥ - يبين قيام ادارة العلاقات العامة بالاشراف على دورات العاملين في دوائر الهيئة وفروعها

الاجابة	التكرار	%
تشرف على الدورات	٧٢	٨٦.7
لا تشرف على الدورات	١١	١٣.3
المجموع	٨٣	%١٠٠

أما عن أنواع الدورات التي تقيمها وتشرف عليها إدارة العلاقات العامة للعاملين في الادارات المختلفة، فقد أشار (٦١) من المبحوثين وبنسبة (35,8%) الى ان ادارة العلاقات العامة تقيم وتشرف على دوره مهارات التحقيق وكشف الفساد الاداري في مؤسسات الدولة (وهي دوره خاصه للعاملين في دائره التحقيقات العامة في هيئة النزاهة العامة)، وأشار (٤٣) من المبحوثين وبنسبة (٢٤.٨%) الى ان ادارات العلاقات العامة تقيم وتشرف على دوره وسائل العلاج والوقايه من الفساد (وهي دوره خاصه للعاملين في دائره الوقايه الشفافيه في هيئة النزاهة، وأشار (٤٤) من المبحوثين وبنسبة (٢٥.٤%) الى ان إدارة العلاقات العامة تقيم وتشرف على

دوره اساليب الرقابة والاشراف (وهي دوره خاصه للعاملين في دائره الوقايه والشفافيه والعاملين في الدائره القانونيه)، وأشار (٢٥) من المبحوثين وبنسبة (١٤.٤%) الى ان إدارة العلاقات العامة تقيم وتشرف على دوره قضايا التدقيق المالي (وهي دوره خاصة للعاملين في الدائره الإدارة الماليه في الهيئة. انظر جدول-٢٦-

جدول-٢٦- يبين اجابات المبحوثين بشأن انواع الدورات التدريبية للعاملين في دوائر الهيئة وفروعها والتي تشرف عليها ادارة العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مهارات التحقيق وكشف الفساد	٦١	٣٥.8
وسائل العلاج والوقاية من الفساد	٤٣	٢٤.8
اساليب الرقابة والاشراف	٤٤	٢٥.4
قضايا التدقيق المالي	٢٥	١٤.4
المجموع	١٧٣	١٠٠%

ج-التقويم

يمثل التقويم المحطة النهائية في الية عمل العلاقات العامة والتي تعمل بشكل مستمر لمعرفة مدى كفاءه خطط العلاقات العامة وبرامجها ومدى حاجه جماهيرها المستهدفه. وكذلك فهي تمثل عمليه التحري للبحث عن الاءطاء واسباب القصور في البرامج المختلفه لتلافيها في الخطط المستقبليه بما يساهم في نجاح المؤسسه. وكشفت نتائج الدراسه ان (٦١) من المبحوثين وبنسبة (٧٣.٥%) أشاروا الى ان إدارة العلاقات العامة تمارس وظيفه التقويم، بينما أشار (٢٢) من المبحوثين وبنسبة (٢٦.٥%) الى عدم ممارسه إدارة العلاقات العامة لوظيفة التقويم. انظر جدول-٢٧-

جدول-٢٧- يبين اجابات المبحوثين بشأن ممارسة ادارة العلاقات العامة وظيفه التقويم لنشاطها

الاجابة	التكرار	%
تمارس التقويم	٦١	٧٣.5
لاتمارس التقويم	٢٢	٢٦.5
المجموع	٨٣	١٠٠%

أما عن سبب عدم ممارسة إدارة العلاقات العامة لوظيفه التقويم فقد أشار (١٦) من المبحوثين وبنسبة (٤٢.١%) الى عدم وجود خطط اصلا لإدارة العلاقات العامة، وأشار (١٢) من المبحوثين وبنسبة (٣١.٥%) الى عدم وجود كوادر كافيه للقيام بهذه الوظيفة، وأشار (١٠) من المبحوثين وبنسبة (٢٦.٣%) الى عدم اعطاء الإدارة العليا اهمية لعمليه التقويم. انظر جدول-٢٨-

جدول-٢٨- يبين اجابات المبحوثين حول اسباب عدم قيام ادارة العلاقات العامة بوظيفة التقويم لنشاطها

الاجابة	التكرار	%
عدم وجود خطط للعلاقات العامة	١٦	٤٢.١
عدم وجود جهاز للقيام بهذه الوظيفة	١٢	٣١.٥
عدم وجود كوادر كافية للقيام بهذه الوظيفة	١٠	٢٦.٣
المجموع	٣٨	١٠٠%

أما عن الجوانب التي يتم في ضوءها التقويم فقد أشار (٣٧) من المبحوثين وبنسبة (٢٨.٦%) الى ان التقويم يتم في مدى تأثير كل وسيلة اعلاميه، وأشار (٤٣) من المبحوثين وبنسبة (٣٣.٣%) انه يتم تقويم نتائج نشاطات إدارة العلاقات العامة ومدى اهميتها، وأشار (٢٩) من المبحوثين وبنسبة (٢٢.٤%) انه يتم تقويم البحث عن الجوانب المؤثرة في الرأي العام، وأشار (٢٠) من المبحوثين وبنسبة (١٥.٥%) انه يتم تقويم نتائج البحث عن نجاح التأثير للموضوعات الاعلاميه في الجهات المستهدفه. انظر جدول-٢٩-

جدول- ٢٩- يبين اجابات المبحوثين حول الجوانب التي يتم فيها تقييم عمل العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مدى تأثير كل وسيلة اعلامية	٣٧	٢٤.٧
نتائج أنشطة العلاقات العامة واهميتها	٤٣	٢٨.٧
البحث عن جوانب مؤثرة في الرأي العام	٢٩	١٩.٣
نجاح التأثير للموضوعات الاعلامية	٢٠	١٣.٣
المجموع		١٠٠%

المبحث الثالث

العلاقات العامة ومكافحة الفساد الاداري

أولاً: العلاقات العامة ومكافحة الفساد الاداري

ان للعلاقات العامة في هيئه النزاهة العامة اهدافا ترمي الى تحقيقها عن طريق نشاطها الاتصالي والاعلامي، وتجسد تلك الاهداف بطبيعته الحال الاهداف العامة للهيئة لضمان تواصلها مع مختلف فئات الجمهور ولكسب اكبر عدد من الافراد الذين يسهمون في تحقيق هذه الاهداف، فعن طريق وسائل الاتصال والاعلام يمكن نشر قيم النزاهة والشفافية وبث الروح الوطنية بين الموظفين الاداريين، كما يمكن توعية افراد المجتمع بخطورة وابعاد ظاهرة الفساد الاداري لتشجيعهم على التبليغ عن مواطن هذه الظاهرة واشراكهم في عملية محاربتها، وفي الوقت ذاته يمكن ان تكون وسائل الاعلام رقيباً على اداء مؤسسات الدولة بشكل عام وبما يحقق اهداف الهيئة في الكشف عن الفساد الاداري فيها واهداف المجتمع بشكل عام.

وكشفت نتائج الدراسة عن درجة اهمية كل هدف من الاهداف المقترحة والتي تسعى ادارة العلاقات العامة في هيئة النزاهة الى تحقيقها عند ممارسة نشاطها، فقد اجاب (٧٠) من المبحوثين وبنسبة (٨٤.٣%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في كسب ثقة المواطنين بالهيئة مهم جداً، وأشار (١٠) من المبحوثين وبنسبة (١٢%) الى انه هدف مهم، وأشار مبحوثان وبنسبة (٢.٤%) الى انه هدف متوسط الاهمية بينما أشار مبحوث واحد وبنسبة (١.٢%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (٦٥) من المبحوثين وبنسبة (٧٨.١%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في اعداد رأي عام مضاد للفساد الاداري مهم جداً، وأشار (١٤) من المبحوثين وبنسبة (١٦.٩%) الى انه هدف مهم، وأشار مبحوثان وبنسبة (٢.٤%) الى انه متوسط الاهمية، وايضاً أشار مبحوثان وبنسبة (٢.٤%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (٦٩) من المبحوثين وبنسبة (٨٢.١%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في تشجيع الرأي العام على التبليغ عن حالات الفساد الاداري مهم جداً. وأشار (١٠) من المبحوثين وبنسبة (١٢%) الى انه هدف مهم. وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار مبحوث واحد وبنسبة (١.٢%) الى ان هدف غير مهم.

وأشار (٧٢) من المبحوثين وبنسبة (٨٦.٨%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في السعي الى ايجاد ثقافة عامة للنزاهة ومحاربة الفساد الاداري مهم جداً. وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦%) الى انه هدف مهم، وأشار (٣) من

المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار مبحوث واحد وبنسبة (١.٢%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (٦٣) من المبحوثين وبنسبة (٧٥.٩%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في تنمية اخلاقيات الوظيفة العامة لدى الموظفين مهم جداً، وأشار (١٦) من المبحوثين وبنسبة (١٩.٣%) الى انه مهم، وأشار مبحوث واحد وبنسبة (١.٢%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (٦٣) من المبحوثين وبنسبة (٧٥.٩%) الى انه هدف ادارة العلاقات العامة في توعية الرأي العام بخطورة ونتاجات الفساد الاداري مهم جداً، وأشار (١٦) من المبحوثين وبنسبة (١٩.٣%) الى انه مهم، وأشار مبحوث واحد وبنسبة (١.٢%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (٥٨) من المبحوثين وبنسبة (٦٩.٩%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في تحصين الموظفين الجدد من ثقافة الفساد مهم جداً. وأشار (١٨) من المبحوثين وبنسبة (٢١.٧%) الى انه هدف مهم، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤.٨%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (٦٠) من المبحوثين وبنسبة (٧٢.٣%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في بث الروح الوطنية والقيم النبيلة بين الموظفين في المؤسسات الحكومية مهم جداً. وأشار (١٦) من المبحوثين وبنسبة (١٩.٣%) الى انه هدف مهم، وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار مبحوثان وبنسبة (٢.٤%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (٤٩) من المبحوثين وبنسبة (٥٩.١%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في تصحيح الافكار الخاطئة عند الجمهور حول الفساد الاداري مهم جداً، وأشار (٢٧) من المبحوثين وبنسبة (٣٢.٥%) الى انه هدف مهم، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤.٨%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (٥٨) من المبحوثين وبنسبة (٦٩.٩%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في نشر الوعي القانوني الخاص باحكام جرائم المفسدين مهم جداً، وأشار (٢٠) من المبحوثين وبنسبة (٢٤.١%) الى ان هدف مهم، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار مبحوثان وبنسبة (٢.٤%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (٥٥) من المبحوثين وبنسبة (٦٦.٣%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في نشر قيم الشفافية في مؤسسات الدولة لضمان حقوق المواطنين من الاستلاب مهم جداً، وأشار (٢٠) من المبحوثين وبنسبة (٢٤.١%) الى انه مهم، وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (٥٩) من المبحوثين وبنسبة (٧١.١%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في دعم استقلالية الهيئة وحياديتها وتعزيز قوتها لدى الرأي العام مهم جداً، وأشار (١٥) من المبحوثين وبنسبة (١٨.١%) الى انه هدف مهم، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (٦) من المبحوثين وبنسبة (٧.٦%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (٥٥) من المبحوثين وبنسبة (٦٦.٣%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في تعديل ثقافة المجتمع العراقي حول الفساد الاداري مهم جداً، وأشار (١٧) من المبحوثين وبنسبة (٢٠.٥%) الى انه مهم، وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (٦) من المبحوثين وبنسبة (٧.٢%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (٥٨) من المبحوثين وبنسبة (٦٩.٩%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في اقامة اتفاقيات عربية وعالمية لمكافحة الفساد الاداري مهم جداً، وأشار (١٧) من المبحوثين وبنسبة (٢٠.٥%) الى انه هدف وأشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤.٨%) الى انه هدف متوسط الاهمية، ، بينما أشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤.٨%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (٥٩) من المبحوثين وبنسبة (٧١.١%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في تحسين الصورة الذهنية للهيئة لدى الجمهور مهم جداً، وأشار (١٨) من المبحوثين وبنسبة (٢١.٧%) الى انه هدف مهم، وأشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (٤.٨%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار مبحوثان وبنسبة (٢.٤%) الى انه هدف غير مهم.

وظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (٣٨) في حين بلغت قيمتها الجدولية (٥٨.١) عدد درجة حرية (٤٢) ومستوى ثقة (٩٥%)
.. قيمة كاي المحسوبة > من قيمة كاي الجدولية

٢. لا يوجد فرق معنوي في أهمية الاهداف التي تسعى ادارة العلاقات العامة الى تحقيقها عند ممارسة نشاطها، مما يشير الى وجود درجة عالية من الوعي بالاهمية لدى المبحوثين حول الاهداف التي تسعى ادارة العلاقات العامة الى تحقيقها. انظر جدول-٣٠-

جدول- ٣٠- يبين اجابات المبحوثين بشأن درجة اهمية الاهداف التي تسعى ادارة العلاقات العامة الى تحقيقها عند ممارسة نشاطها

ت	الاهداف	مهم جدا		مهم		متوسط الاهمية		غير مهم		المجموع
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
١	كسب ثقة المواطنين بالهيئة	٧٠	%٨٤.٣	١٠	%١٢	٢	%٢.٤	١	%١.٢	٨٣
٢	اعداد رأي عام مضاد للفساد الاداري	٦٥	%٧٨.١	١٤	%١٦.٩	٢	%٢.٤	٢	%٢.٤	٨٣
٣	تشجيع الرأي العام على التبليغ عن حالات الفساد الاداري	٦٩	%٨٣.١	١٠	%١٢	٣	%٣.٦	١	%١.٢	٨٣
٤	السعي الى ايجاد ثقافة عامة للنزاهة ومحاربة الفساد الاداري	٧٢	%٨٦.٨	٥	%٦	٣	%٣.٦	٣	%٣.٦	٨٣
٥	تنمية اخلاقيات الوظيفة العامة لدى الموظفين	٦٣	%٧٥.٩	١٦	%١٩.٣	٢	%٢.٤	٢	%٢.٤	٨٣
٦	توعية الجمهور وخطورة ونتاجات الفساد الاداري	٦٣	%٧٥.٩	١٦	%١٩.٣	١	%١.٢	٣	%٣.٦	٨٣
٧	تحسين الموظفين الجدد من ثقافة الفساد	٥٨	%٦٩.٩	١٨	%٢١.٧	٣	%٣.٦	٤	%٤.٨	٨٣
٨	نشر الروح الوطنية والقيم النبيلة بين الموظفين في المؤسسات الحكومية	٦٠	%٧٢.٣	١٦	%١٩.٣	٥	%٦	٢	%٢.٤	٨٣
٩	تصحيح الافكار الخاطئة عند الجمهور حول الفساد الاداري	٤٩	%٥٩.١	٢٧	%٣٢.٥	٣	%٣.٦	٤	%٤.٨	٨٣
١٠	نشر الوعي القانوني الخاص باحكام جرائم المفسدين	٥٨	%٦٩.٩	٢٠	%٢٤.١	٣	%٣.٦	٢	%٢.٤	٨٣
١١	نشر قيم الشفافية في مؤسسات الدولة لضمان حقوق المواطنين من الاستلاب	٥٥	%٦٦.٣	٢٠	%٢٤.١	٥	%٦	٣	%٣.٦	٨٣
١٢	دعم استقلالية الهيئة وحدايتها وتعزيز قوتها لدى الرأي العام	٥٩	%٧١.١	١٥	%١٨.١	٣	%٣.٦	٦	%٧.٦	٨٣
١٣	تعديل ر ثقافة المجتمع حول الفساد الاداري	٥٥	%٦٦.٣	١٧	%٢٠.٥	٥	%٦	٦	%٧.٢	٨٣
١٤	اقامة اتفاقيات عربية وعالمية لمكافحة الفساد الاداري	٥٨	%٦٩.٩	١٧	%٢٠.٥	٤	%٤.٨	٤	%٤.٨	٨٣
١٥	تحسين الصورة الذهنية للهيئة لدى الجمهور	٥٩	%٧١.١	١٨	%٢١.٧	٤	%٤.٨	٢	%٢.٤	٨٣
م	المجموع	٩١٣	%٧٣.٣	٢٣٩	%١٩.٢	٤٨	%٣.٩	٤٥	%٣.٦	١٢٤٥

أما عن مدى استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام كمصدر للكشف عن اشكال الفساد الاداري في مؤسسات الدولة، فقد أشار (٦٧) من المبحوثين وبنسبة (٨٠.٧%) الى انها تستعمل الوسائل الاعلامية وبصفة دائمة، وأشار (١٣) من المبحوثين وبنسبة (١٥.٧%) الى انها تستعمل الوسائل الاعلامية اكثر الاحيان، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى انها تستعمل الوسائل الاعلامية نادرا، بينما لم يشر اي مبحوث انها لاتستعمل الوسائل الاعلامية لكشف الفساد الاداري، وهذا يشير الى استعمال ادارة العلاقات العامة للوسائل الاعلامية للكشف عن اشكال الفساد الاداري في مؤسسات ودوائر الدولة وبصفة دائمة. انظر جدول- ٣١ -

جدول- ٣١ - يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام كمصدر للكشف عن الفساد الاداري في مؤسسات ودوائر الدولة

الاجابة	التكرار	%
تستعمل دائما	٦٧	٨٠.٧
اكثر الاحيان	١٣	١٥.٧
نادرا	٣	٣.٦
لا تستعمل	-	-
المجموع	٨٣	١٠٠%

أما عن درجة اهمية استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام كمصدر لكشف اشكال الفساد الاداري فقد أشار (٦٦) من المبحوثين وبنسبة (٧٩.٥%) الى ان درجة اهمية استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام كمصدر لكشف اشكال الفساد الاداري مهم جدا، وأشار (١٤) من المبحوثين وبنسبة (١٦.٩%) الى انه مهم، وأشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (٣.٦%) الى ان استعمالها متوسط الاهمية، بينما لم يشر اي مبحوث الى قليل الاهمية او غير مهم. مما يؤشر ان لدى المبحوثين درجة عالية من الوعي باهمية استعمال الوسائل الاعلامية المختلفة للكشف عن اشكال الفساد الاداري. انظر جدول- ٣٢ -

جدول- ٣٢ - يبين اجابات المبحوثين بشأن درجة اهمية استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام كمصدر من مصادر الكشف عن الفساد الاداري

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	٦٦	٧٩.٥
مهم	١٤	١٦.٩
متوسطة الاهمية	٣	٣.٦
قليل الاهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	٨٣	١٠٠%

أما عن مدى متابعة العاملين في ادارة العلاقات العامة لسير قضايا الفساد الاداري في عمل الهيئة، فقد أشار (٤٧) من المبحوثين وبنسبة (٥٦.٦%) الى انهم يتابعونها وبصفة دائمة، وأشار (٢١) من المبحوثين وبنسبة (٢٥.٣%) الى انهم يتابعونها اكثر الاحيان وأشار (١٣) من المبحوثين وبنسبة (١٥.٧%) الى انهم يتابعونها نادرا، بينما أشار مبحوثان وبنسبة (٢.٤%) الى عدم متابعتها نهائيا. انظر جدول-٣٣-

جدول-٣٣- يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى متابعة العاملين في ادارة العلاقات العامة لسير قضايا الفساد الاداري في هيئة النزاهة

الاجابة	التكرار	%
تتابع دائما	٤٧	٥٦.6
اكثر الاحيان	٢١	٢٥.3
نادرا	١٣	١٥.7
لا تتابع	٢	٢.4
المجموع	٨٣	١٠٠%

أما عن فائدة نشر اسماء المفسدين الذي صدرت ضدهم احكام قانونية كرادع للموظفين الجدد والآخرين، فقد أشار (٤٧) من المبحوثين وبنسبة (٥٦.٦%) الى ان ذلك مفيد جدا، وأشار (٢٤) من المبحوثين وبنسبة (٢٨.٩%) الى انه مفيد، وأشار (٢) من المبحوثين وبنسبة (٢.٤%) الى انه متوسط الفائدة، وأشار (٨) من المبحوثين وبنسبة (٩.٦%) الى انه قليل الفائدة، بينما أشار (٢) من المبحوثين وبنسبة (٢.٤%) الى انه غير مفيد، وتدل هذه النتائج على وجود وعي عالٍ لدى المبحوثين بفائدة نشر وسائل الاعلام لاسماء المفسدين كرادع للموظفين الجدد والذين قد تسنح لهم الفرصة للتعامل بقضايا الفساد الاداري. انظر جدول-٣٤-

جدول-٣٤- يبين اجابات المبحوثين بشأن درجة فائدة استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام في نشر اسماء المفسدين الذين صدرت ضدهم احكام كرادع للموظفين الجدد والآخرين

الاجابة	التكرار	%
مفيد جدا	٤٧	٥٦.6
مفيد	٢٤	٢٨.9
متوسط الفائدة	٢	٢.4
قليل الفائدة	٨	٩.6
غير مفيد	٢	٢.4
المجموع	٨٣	١٠٠%

أما عن درجة أهمية استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام للتوعية بمخاطر وابعاد الفساد الاداري، فقد أشار (٧١) من المبحوثين وبنسبة (٨٥.٥%) الى

ان ذلك مهم جداً، وأشار (١٢) من المبحوثين وبنسبة (١٤.٥%) الى ان ذلك مهم. بينما لم يشر اي أحد من المبحوثين الى ان ذلك متوسط الاهمية او قليل الاهمية او غير مهم. مما يشير الى وجود وعي عالٍ لدى المبحوثين باهمية استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام للتوعية بمخاطر وابعاد الفساد الاداري. انظر جدول-٣٥-

جدول- ٣٥- يبين اجابات المبحوثين بشأن درجة أهمية استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام للتوعية بمخاطر وابعاد الفساد الاداري

الاجابة	التكرار	%
مهم جداً	٧١	٨٥.5
مهم	١٢	١٤.5
متوسط الاهمية	-	-
قليل الاهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	٨٣	١٠٠%

ثانياً: علاقة الادارة العليا بنشاط ادارة العلاقات العامة

تتحدد مكانة ادارة العلاقات العامة في اية مؤسسة بمدى اقتناع الادارة العليا بأهمية هذه الوظيفية واقتناعها بضرورة تهيئة الظروف للممارسة الفعلية لها عن طريق جميع العاملين فيها من ناحية مع وجود ادارة متخصصة لقيادة هذا العمل من ناحية اخرى، ولذلك ترتفع مكانة المسؤول عن ممارسة هذا النشاط في كثير من المؤسسات التي تعترف بدور العلاقات العامة ومسؤوليتها الى مستوى الادارة العليا، فتشارك في اتخاذ القرارات مما يتيح لها التطبيق المباشر لمبادئ العلاقات العامة للتوفيق بين مصالح المؤسسة ومصالح الجماهير ووضع السياسات والخطط المؤدية الى تحقيق اهداف المؤسسة في القضاء على الفساد الاداري ولتحسين صورة المؤسسة في اذهان الجماهير.

وكشفت نتائج الدراسة ان (٧٢) من المبحوثين وبنسبة (٦٨.٧%) أشاروا الى قيام الادارة العليا بتقديم الدعم والتأييد لادارة العلاقات العامة من اجل مكافحة الفساد الاداري، بينما أشار (١١) من المبحوثين وبنسبة (١٣.٣%) الى عدم قيام الادارة العليا بتقديم الدعم والتأييد لادارة العلاقات العامة من اجل مكافحة الفساد الاداري. انظر جدول-٣٦-

جدول- ٣٦- يبين اجابات المبحوثين بشأن تقديم الادارة العليا الدعم والتأييد لادارة العلاقات العامة في مكافحة الفساد الاداري

الاجابة	التكرار	%
تدعم وتؤيد	٧٢	٨٦.7
لا تدعم ولا تؤيد	١١	١٣.3
المجموع	٨٣	١٠٠%

أما عن أسباب عدم تقديم الادارة العليا الدعم والتأييد لادارة العلاقات العامة من اجل مكافحة الفساد الاداري فقد كانت الاجابة وحسب الاهمية كالآتي:

أشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٤٥,4%) الى عدم فهم الادارة العليا لدور العلاقات العامة في تحقيق اهدافها، وأشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (3٣,٦%) الى توزيع اختصاصات العلاقات العامة على ادارات اخرى في الهيئة، وأشار (٢) من المبحوثين وبنسبة (١٨,١%) الى ضعف وخلل في اداء وعمل ادارة العلاقات العامة في الهيئة، ولم يشر اي مبحوث الى ان العلاقات العامة ليس لها دور في مكافحة الفساد الاداري. انظر جدول-٣٧-

جدول- ٣٧- يبين اسباب عدم تقديم الادارة العليا الدعم والتأييد لنشاط العلاقات العامة في مكافحة الفساد الاداري

الاجابة	التكرار	%
عدم فهم الادارة العليا لدور العلاقات العامة في تحقيق اهدافها	٥	٤٥,4
ضعف او خلل في اداء وعمل ادارة العلاقات العامة في الهيئة	٢	١٨.1
العلاقات العامة ليس لها دور في مكافحة الفساد الاداري	٠	٠
توزيع اختصاصات العلاقات العامة على ادارات اخرى في الهيئة	٤	٣٦.3
المجموع	١١	١٠٠%

أما عن وجود تداخل بين أنشطة ادارة العلاقات العامة وأنشطة ادارات اخرى داخل الهيئة، فقد أشار (٧٥) من المبحوثين وبنسبة (٩٠.٤%) الى وجود تداخل بين أنشطة ادارة العلاقات العامة وادارات اخرى، بينما أشار (٨) من المبحوثين وبنسبة (٩.٦%) الى عدم وجود اي تداخل. انظر جدول- ٣٨-

جدول- ٣٨- يبين اجابات المبحوثين بشأن وجود تداخل بين أنشطة ادارة العلاقات العامة وادارات اخرى داخل الهيئة

الاجابة	التكرار	%
يوجد تداخل	٧٥	٩٠.4
لا يوجد تداخل	٨	٩.6
المجموع	٨٣	١٠٠%

وعن أسباب هذا التداخل فقد أشار (٣٣) من المبحوثين وبنسبة (٣٩.٧%) الى وجود دائرتين تمارسان نشاط العلاقات العامة في الهيئة، وأشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٦%) الى عدم وجود فهم كاف لدور العلاقات العامة في الهيئة، وأشار (١٤) من المبحوثين وبنسبة (١٦.٨%) الى تعدد جمهور الهيئة، بينما أشار (١١) من المبحوثين وبنسبة (١٣.٢%) الى عدم معرفة بعض الدوائر حدود عملها، وأشار مبحوثان وبنسبة (٢.٤%) الى عدم وجود ملاكات متخصصة في مجال العلاقات العامة، وتدل هذه الاسباب على انها واقعية وحقيقية للتداخل الذي يحصل بين ادارة العلاقات العامة وادارات اخرى داخل الهيئة.

أما عن معوقات عمل ادارة العلاقات العامة في الهيئة فقد كانت الاجابة وحسب الاهمية كالآتي:

أشار (٦٠) من المبحوثين وبنسبة (٣٥,9%) الى عدم توحيد جهود العلاقات العامة في الهيئة، وأشار (٥٥) من المبحوثين وبنسبة (٣٢,9%) الى عدم وضوح مفهوم العلاقات العامة للقيادات العليا في الهيئة، وأشار (٢٢) من المبحوثين وبنسبة (١٣.٣%) الى قلة التخصيصات المالية، بينما أشار (٢١) من المبحوثين وبنسبة (١٢,5%) الى وجود تداخل مع ادارات اخرى في الهيئة، بينما أشار (٩) من المبحوثين وبنسبة (٥,3%) الى عدم توفر الكوادر المتخصصة في العلاقات العامة. انظر جدول- ٣٩-

جدول- ٣٩- يبين اجابات المبحوثين حول معوقات عمل ادارة العلاقات العامة في هيئة النزاهة

الاجابة	التكرار	%
قلة التخصيصات المالية	٢٢	١٣.3
عدم وضوح مفهوم العلاقات العامة	٥٥	٣٢.9
وجود تداخل مع ادارات اخرى	٢١	١٢.5
عدم توحيد جهود ع.ع. في الهيئة	٦٠	٣٥.9
عدم توفر الكوادر المتخصصة في العلاقات العامة	٩	٥.3
المجموع	١٦٧	١٠٠%

أما عن المقترحات والمعالجات لتطوير عمل ادارة العلاقات العامة من اجل مكافحة الفساد الاداري فقد أشار (١٧) من المبحوثين وبنسبة (١٤.١%) الى انهم يقترحون توحيد جهود العلاقات العامة في ادارة واحدة داخل الهيئة من اجل مكافحة الفساد الاداري، وأشار (١٥) من المبحوثين وبنسبة (١٢.٤%) الى انهم يقترحون زيادة التخصيصات المالية لادارة العلاقات العامة من اجل القيام بالانشطة الاتصالية والاعلامية بشكل مستمر والتي تصب في مجال مكافحة ظاهرة الفساد الاداري، وأشار (١٤) من المبحوثين وبنسبة (١١.٦%) الى انهم يقترحون توضيح مفهوم ودور العلاقات العامة للادارة العليا في الهيئة لتطوير عمل العلاقات العامة، وأشار

(١٢) من المبحوثين وبنسبة (٩.٩%) الى انهم يقترحون زيادة الدورات التدريبية للعاملين في مجال العلاقات العامة من اجل مكافحة الفساد الاداري، وأشار (٨) من المبحوثين وبنسبة (٦.٦%) الى انهم يقترحون رفد الهيئة بالخبرات التخصصية في العلاقات العامة، وأشار (٨) من المبحوثين وبنسبة (٦.٦%) الى انهم يقترحون توفير الثقة الكاملة لاهمية جهود العلاقات العامة في مكافحة الفساد الاداري.

المصادر

اولا: المصادر العربية

أ. المصادر الدينية

١. القرآن الكريم.
٢. الكتاب المقدس، ط٣ (لبنان، جمعيه الكتاب المقدس، ١٩٩٦).

ب. المعاجم والقواميس

١. البعلبكي، منير المورد (بيروت، دار العلم للملايين ١٩٨٦).
٢. الجر، خليل، المعجم العربي الحديث (باريس، مكتبة لاروس، ١٩٧٣).
٣. الرازي، ابو بكر مختار الصحاح (الكويت. دار الرساله ١٩٨٣).
٥. اليسوعي، لويس معلوف، المنجد في اللغة والادب والعلوم، (بيروت، الكاثوليكيه، ١٩٧٠).

ج. الكتب العربية

١. إبراهيم، مروان عبد المجيد، اسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية، (عمان، مؤسسه العراق، ٢٠٠٢).
٢. إبراهيم، شاكر، الاعلام ودوره في التنميه، ط٢، (طرابلس، المنشأه الشعبيه للنشر والتوزيع والاعلام، عام ١٩٨٠).
٣. أبو دية، احمد، الفساد اسبابه وطرق مكافحته، (فلسطين، الائتلاف من اجل النزاهة والمسأله، ٢٠٠٤).
٤. أبو زيد، فاروق محمد، مقدمه في علم الصحافه، (القاهره، مركز التعليم المستمر، ١٩٩٩).
٥. أبو الوفاء، احمد، تاريخ النظم، (بيروت، الدار الجامعه للطباعه والنشر ١٩٨٠).
٦. ———، سياسات الاعمال والممارسات الاداريه في المنظمات الصناعيه والتجاريه، (الاسكندريه، مؤسسه الشباب الجامعه، ١٩٩٩).
٧. ابو اصبع، فالح خليل "ادارة المؤسسات الاعلاميه في الوطن العربي، (عمان، دار ارام للدراسات والنشر، ١٩٩١).
٨. ——— العلاقات العامه والاتصال الانساني، ط٢، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).
٩. ——— الاتصال الجماهيري، (عمان، دار الشروق، ١٩٩٩).

١٠. ——— الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة، (عمان دار ارام للدراسات والنشر، ١٩٩٥).
١١. اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الاوسط و شمال افريقيا، دليل المجتمع المدني لمناصره الاتفاقيات، (برلين، منظمه الثقافيه الدوليه، ٢٠٠٣).
١٣. اسماعيل، محمود حسن "مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، (القاهره، دار الجامعيه للنشر، ٢٠٠٣).
١٤. الباز، علي، العلاقات العامة والعلاقات الانسانيه والرأي العام، (الاسكندريه، والجامعات المصريه ١٩٨٥).
١٥. البخاري، محمد بن اسماعيل، الجامع المسند الصحيح- صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى البفاط، (بيروت، دار ابن كثير، ١٩٨٧).
١٦. بدر، احمد، اصول البحث العلمي ومناهجه، (الكويت، وكاله المطبوعات، ١٩٨٤).
١٧. ——— الاتصال بين النظرية والتطبيق، (الاسكندريه، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣).
١٨. بن سلام، ابي عبيد القاسم، الاموال، تحقيق محمد خليل هراس (بيروت، دار الكتب العلميه، ١٩٨٦).
١٩. برنامج الامم المتحده الانمائي، مكافحة الفساد لتحقيق اداره الحكم، (نيو يورك، مكتب السياسات الانمائيه، شعبه التطوير الاداري اداره الحكم، تشرين الثاني ١٩٩٨).
٢٠. بر نامج الامم المتحده الانمائي، الفساد والحكم الرشيد، (نيو يورك، مكتب السياسات الانمائي، شعبه التطوير الاداري واداره الحكم، تموز، ١٩٩٧).
٢١. برنامج الامم المتحده الانمائي، الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية (نيو يورك، مكتب السياسات الانمائية، شعبه التطوير الاداري وادارة الحكم، ١٩٩٨).
٢٢. بطي، رافائيل، صحافه العراق ج ١، (بغداد، مطبعه الاديب ج ١، ١٩٨٥).
٢٣. التخطيط الاستراتيجي، دليل المنظمات غير الحكوميه. (برنامج المجتمع المدني العراقي، مركز تنميه المجتمع المدني ٢٠٠٥).
٢٤. الجابري، سيف راشد وكامل صكر القيسي، كيف واجه الاسلام الفساد الاداري، (دبي، دائره الاوقاف والشؤون الدينيه، ٢٠٠٥).
٢٥. جون، سوليفان ولكسندر شكو لذكوف، مكافحة الفساد، منظورات وحلول القطاع الخاص، (واشنطن، مركز المشرعات الدوليه، ٢٠٠٥).
٢٦. الجوزي، عبد الرحمن بن علي، سير عمر بن عبد العزيز، (القاهره، دار الفجر ١٩٩٩).

٢٧. ——— اجهزه العلاقات العامة في العراق الاهداف والوظائف، (بغداد، دار الرشيد، عام ١٩٨١).
٢٨. ——— وسائل الاتصال في العلاقات العامة، ط٢، (عمان، مكتبة الرائد العلمي، ٢٠٠١).
٢٩. جمال، راسم محمد وخيرت محمد عوض، العلاقات العامة، المدخل الاستراتيجي، (بيروت، دار البنانيه المصريه، ٢٠٠٥).
٣٠. حنوش، زكي، مظاهر الفساد الاداري في السلوك اليومي للمواطن العربي، الاسباب ووسائل العلاج، (جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ٢٠٠١).
٣١. حسين، سمير محمد "دراسات في العلاقات العامة، (القاهره، عالم الكتب، عام ١٩٨٢).
٣٢. الحسين، قصي، الفساد والسلطه، بيروت، المؤسسه الجامعيه للداراسات والنشر، ١٩٩٧).
٣٣. الحديدي، مثنى سعيد وسلوى امام علي "الاعلام والمجتمع، (القاهره، دار المصريه البنانيه، ٢٠٠٤).
٣٤. الحكيم، سعيد عبد المنعم، الرقابه في العمال الاداره في الشريعه الاسلاميه والنظم المعاصره، (القاهره، دار الفكر العربي رساله دكتوراه منشوره، ١٩٧٦).
٣٥. دياوي، القاضي نبيل عبدالرحمن: قانون العقوبات رقم، ١١١، لسنه ١٩٦٩ وتعديلاته، ط٢ منقحه، (بغداد، المكتبه القانونيه، ٢٠٠٦).
٣٦. حمزه، عبد الطيف، "الاعلام في صدر الاسلام، ط٢، (القاهره، دار الفكر العربي ١٩٧٨).
٣٧. خفاش، احمد رفعت، "جرائم الرشوه في التشريع المصري والقانون المقارن"، (القاهره، دار قباء للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).
٣٨. الدباغ، تقي، العراق في التاريخ القديم (بغداد، دار الحريه للطباعه، ١٩٨٣).
٣٩. ——— "العلاقات العامة والعولمه"، (عمان، دار جريز للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).
٤٠. الدليمي، حميد جاعد، "اساسيات البحث العلمي"، (بغداد، شركه الحضاره للطباعه والنشر، ٢٠٠٤).
٤١. ———، "علم اجتماع الاعلام"، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).
٤٢. ——— اتصال المؤسسه، أشهر، العلاقات عامه، علاقه مع الصحافه، (القاهره دار الفكر العربي، ٢٠٠٣).
٤٣. ———، التطوير الادري، (بغداد، بدون ناشر، ١٩٩٢).

٤٤. رشيد، فوزي، "الشرائع العراقية القديمة، (بغداد، دار الرشيد- ١٩٧٩).
٤٥. زويلف، مهدي حسن، العلاقات العامة نظريات واساليب، (عمان، دار حنين، ٢٠٠٣).
٤٦. زويلف، مهدي حسن وسليمان احمد اللوزي، التنمية الادارية والدول النامية، (عمان، دار مجدلاوي، ١٩٩٣).
٤٧. زلزله، فضيله واخرون، العلاقات العامة في المؤسسات الصحية، (بغداد، وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، مؤسسه المعاهد الفنيه، ١٩٨٥).
٤٨. ——— واخرون "العلاقات العامة، (الموصل، دار الكتب والنشر والتوزيع، ١٩٨١).
٤٩. السيد، مصطفى كامل وصلاح زرنوقه، الفساد والتنمية الشروط السياسيه للتنميه الاقتصادية (القاهره، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥).
٥٠. ——— الاداره والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الاعمال والخدمات، سياسات ادارية، (القاهره، دار الفكر العربي، ١٩٨٥).
٥١. الشيخ داود، عماد صلاح عبد الرزاق، " الفساد والاصلاح"، دمشق اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣).
٥٢. ———، "الشفافيه ومراقبه الفساد"، (بيروت، مركز داسات الوحده العربيه، ايلول ٢٠٠٤).
٥٣. شرف، عبد العزيز الاساليب الفنيه في تحرير الصحفي، (القاهره، دارقبا للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).
٥٤. الشخلي، عبد القادر، "اخلاقيات الوظيفه العامة"، (عمان، دار المجدلاوي، ٢٠٠٣).
٥٥. الشاوي، منذر ابراهيم، "القانون الدستوري نظريه دوليه، (بغداد، مركز البحوث القانونيه، ١٩٨٠).
٥٦. الشاذلي، فتوح عبد الله"، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، (الاسكندريه، دار المطبوعات الجامعيه، ٢٠٠٥).
٥٧. الشيرازي، السيد صادق الحسيني، السياسه من واقع الاسلام، (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، ٢٠٠١).
٥٨. الشطي، اسماعيل "الديمقراطيه كآليه لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الصالح في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربيه"، (بيروت مركز دراسات الوحده العربيه، كانون الاول، ديسمبر، ٢٠٠٤).
٥٩. صالح، خوله عيسى "الرقابه الاداريه والماليه للدوله العربيه الاسلاميه،

- (بغداد، بيت الحكمة، دار الابداع للطباعة والتصميم، ٢٠٠١).
٦٠. صادق، هشام علي، "تاريخ النظم القانونيه والاجتماعيه"، (بيروت، الدار الجامعيه للطباعة والنشر، ١٩٨٢).
٦١. عبيدات، ذوقان واخرون "البحث العلمي مفهومه واساليبه وادواته، (عمان، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٨).
٦٢. عبد الحميد، محمد "البحث العلمي في الدراسات الاعلاميه"، (القاهره، عالم الكتب، ٢٠٠١).
٦٣. علي، حسين محمد، "المدخل العام لمفاهيم ووظائف العلاقات العامه، (القاهره، مكتبه الانجلو المصريه، ١٩٧٦).
٦٤. ——— مقدمه في العلاقات العامه، (القاهره: مركز التعليم المفتوح، ١٩٩٩).
٦٥. عوض، محسن، الاعلام العربي وحقوق الانسان، مطبوعات اتحاد الصحفيين العرب، ندوه حريه الصحافه وقيود التشريعات دراسه في اوضاع الصحافه العربيه من منظور حقوق الانسان، ٢٠٠٠).
٦٦. الغازي، ابراهيم عبد الكريم "تاريخ القانون في وادي الرافدين والدوله الرومانيه، (بغداد، مطبعه الازهر، ١٩٧٣).
٦٧. فهمي، محمد سعيد، الاعلام في المنظور الاجتماعي، (الاسكندريه، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٤).
٦٨. القريوتي، محمد قاسم "الاصلاح الاداري بين النظرية والتطبيق، (عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠١).
٦٩. قبانجي، يعقوب "العوامل والاتحاد في البنيه الاجتماعيه ونسق القيم" في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربيه، (بيروت، مركز الدراسات الوحده العربيه، كانون الاول ٢٠٠٤).
٧٠. القرطبي، محمد بن احمد الانصاري "الحامع الاحكام القران"، (بيروت، دار احياء التراث العربي، ١٩٨٥).
٧١. ——— "الفساد والعولمه"، (القاهره، المكتب الحامعي الحديث، ٢٠٠٥).
٧٢. كشك، محمد بهجت، العلاقات العامه في خدمه الاجتماعيه، (الاسكندريه، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧).
٧٣. محمد، ساميه واخرون "مدخل في التنميه الاجتماعيه"، (الاسكندريه، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٦).
٧٤. محجوب، وجيه "اصول البحث العلمي ومناهجه، (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).
٧٥. مكاوي، حسن عماد وليلى حسن السيد، الاتصال ونظريات المعاصره، (القاهره دار المصريه اللبنانيه، ٢٠٠٤).

٧٦. مشاركة، تيسير، مدخل الى الدراسات الاعلامية، نظري، (فلسطين، منشورات بيت المقدس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).
٧٧. ناصر، محمد عليوي "خيانة الامانة واثرها في العقود الاسلاميه، (عمان، دار العلميه للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).
٧٨. نظام النزاهة العربي في مواجهه الفساد، كتاب المرجعيه تحرير واعداد المركز البناني للدراسات، (لبنان، منظمه الشفافيه الدوليه، ٢٠٠٥).
٧٩. نصر، حسني، وسناء عبد الرحمن، التحرير الصحفي في عصر المعلومات الخبر الصحفي، (الامارات، دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٤).
٨٠. نافعه، حسن "دور المؤسسات الدوليه والمنظمات الشفافيه في مكافحه الفساد "في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربيه، بيروت في مركز الدراسات الوحده العربيه كانون الاول ٢٠٠٤).
٨١. وهيب، رضا عبد الرزاق واخرون " العلاقات العامه في المؤسسات الصحيه"، (بغداد وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٥).
٨٢. وهيب، رضا عبد الرزاق واخرون، مشروع كتاب في العلاقات العامه، (بغداد، وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، مؤسسه المعاهد الفنيه، ١٩٩٦).
٨٣. —، العلاقات العامه في الشركات المحوله الى نظام الخصصه، (القاهره، مركز التعليم المفتوح، ١٩٩٩).

د. الكتب المترجمة

١. أكرمان- سوزان روز، الفساد والحكم، الاسباب- العواقب والاصلاح ترجمه فؤاد سروجي، (عمان، دار الاهليه، ٢٠٠٣).
٢. آن أليوت، كيمبرلي، الفساد الاقتصادي العالمي ترجمه محمد جمال امام، (القاهره، مركز الاهرام للترجمه والنشر، ٢٠٠٠).
٣. كريم، صموئيل "من الواح سومر"، ترجمه د. طه باقر، (بغداد، مكتبه المثنى، ١٩٧٥).
٤. لايير، ستيفن اينز واخرون، لعبه وسائط الاعلام في السياسه الامريكيه، ترجمه د. شحده فارغ، (عمان، دار النشر، ١٩٩٩).

هـ - المجلات والدوريات والمؤتمرات والندوات والمحاضرات والتقارير

١. الامم المتحده، مهمه تعزيز الوعي والتثقيف بشأن حقوق الانسان مهمه الجميع، مؤسسات حقوق الانسان الوطني، (نيويورك وجنيف، مركز حقوق الانسان، ١٩٩٥).
٢. ابو حمود، حسن، "الفساد ومنعكساته الاقتصاديه والاجتماعيه"، مجله جامعه

١. دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (سوريا، جامعة دمشق، مج ١٨، ع ١، ٢٠٠٢).
٢. بدر اوي، عبدالرضا فرج، "الفساد الاداري في العراق- الاسباب ووسائل العلاج دارسه ميدانيه، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (جامعة بغداد، كليه الاداره والاقتصاد مج ١٢، ع ٤١٦، ٢٠٠٦).
٣. تقرير مركز الامام الشيرازي للدارسات والبحوث، حول الفساد الاداري والمالي في العراق، مجلة النبا، (بغداد، مركز الامام الشيرازي، السنه الحاديه عشر، ع ٨٠، كانون الثاني، ٢٠٠٦).
٤. تقرير دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، هيئة النزاهة العامة، ٢٠٠٦.
٥. الحبيطي، مؤيد عبد القادر، "تحديات الفساد الاداري في العراق خلال التحول والاضطراب، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، (العراق، جامعة تكريت، مج ١ ع ١٦، السنه الاولى، ٢٠٠٥).
٦. داغر، منقذ محمد، الفساد في دول العالم وعلاقته بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (جامعة بغداد- كليه الاداره والاقتصاد، عدد خاص بوقائع المؤتمر القطري الاول للعلوم الادارية، من ٦-٧ تشرين الاول، ٢٠٠١).
٧. الدليمي، نزهت محمود، التغطية الاخباريه لفضيحة تعذيب المعتقلين في سجن ابي غريب، مجلة الباحث الاعلامي، جامعة بغداد، مجلة كليه الاعلام، س ١٢٤، ٢٠٠٦).
٨. دور الاعلام في الرقابه العامة وتأمين حق الجمهور في الحصول على المعلومات، (فلسطين، الائتلاف من اجل النزاهة والمسائله، امان، ٢٠٠٢).
٩. الذهبي، جاسم محمد " الفساد الاداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعيه، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (جامعة بغداد: كليه الاداره والاقتصاد، الجزء الصغير، ٢٠٠٥).
١٠. —، الفساد الاداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعيه، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (جامعة بغداد، كليه الاداره والاقتصاد، ج ١١، ع ٣٨٤، ٢٠٠٥).
١١. الساعدي، وجدان فالح "مشاكل والاسراف والفساد الاداري في الدوله، مجلة النبا، (بغداد، مركز الامام الشيرازي، السنه الحاديه عشر، ع ٨٠، كانون الثاني، ٢٠٠٦).
١٢. الصرايره، ياسين واخرون، "المنهج التجريبي لمعالجه الفساد الاداري في

- القطاع العام الاداري، منظور مقترح، مجلة الاداري، (عمان، معهد الاداره العامة، سنة ٢٠، ع ٧٣، ١٩٩٨).
١٤. طوينه، علي حسين وآخرون، اتجاهات الصحفيين والمستهلكين ازاء ظاهره الغش في المواد الغذائيه، مجلة الباحث الاعلامي، (جامعة بغداد، كليه الاعلام، س ١ ع ١٤، ٢٠٠٥).
١٥. عبد الرحمن، نوزاد، الفساد والتنمية- التحدي والاستجابة، مجلة، (عمان، معهد الاداره العامة، سنة ٢٣، ع ٨٦، ٢٠٠١).
١٦. عبد الرسول، رغد علي، "الفساد الاداري ودور الشفافيه في معالجته، (بغداد، المركز القومي لتخطيط والتطوير الاداري، ٢٠٠٢).
١٧. العاني، عماد محمد علي، و ثائر محمود رشيد العاني، " الفساد الوظيفي في الاقتصاد العراقي، اسبابه، نتائج، وسبل مواجهته، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (جامعة بغداد، عدد خاص لمؤتمر العلمي السابع لكليه الاداره والاقتصاد، تشرين الثاني ٢٠٠٥).
١٨. العاني، عماد محمد علي وآخرون، دور الاعلام في بلورة الرأي العام في صنع القرار السياسي، مجلة كليه الاداره والاقتصاد، (جامعة بغداد، مجلة كليه الاداره والاقتصاد، الجزء الصغير ٢٠٠٥).
١٩. علي، هشام، الثقافه والاعلام مجلة الثقافه، (صنعاء، ع ٤٥-٤٦، ١٩٩٩).
٢٠. عماد، رامز، دور الاعلام والتعليم في حمايه حقوق الانسان، مجلة الفكر العربي، (بيروت، معهد الانماء العربي ع ٦٥، ١٩٩١).
٢١. فؤاد، حمدي، الفساد في الدول الناميه، مجلة الاهرام الاقتصادي، (القاهره، العدد ٨٤٠ لسنة ١٩٨٥).
٢٢. الفساد المفهوم والاثار، منشورات هيئة النزاهة العامة، دائره التعليم والعلاقات العامة، ٢٠٠٦).
٢٣. الفساد واسبابه- اشكاله- انتشاره وطرق مكافحته، بحوث المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي السوري، (دمشق، الحزب الشيوعي السوري، من ٩، لغايه ١٢، ١١، ٢٠٠٥).
٢٤. قضايا الفساد في اعاده اعمار العراق تحت الاحتلال، تقرير المفتش العام الامريكي المختص بشؤون اعاده الاعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيه سنة ٢٨، ع ٣٢٥، ٢٠٠٦).
٢٥. كلاب سعيد يوسف وآخرون: دور التقنيات الحديثه في مجال الكشف عن الغش والفساد ورقة مقدمه للقاء العلمي لمجموعه الدول العربيه، الاجهزه العليا للرقابه الماليه والمحاسبه، (فلسطين، ديوان الرقابه الماليه والاداريه،

(٢٠٠٦).

٢٦. المعموري، محمد وآخرون، العلاقة بين البيروقراطية للفساد واثرها على التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (جامعة بغداد كلية الاداره والاقتصاد، الجزء الصغير، ٢٠٠٥).

٢٧. محمد طه وعواطف عبد الرحمن، ملفات الفساد في وزارتي النفط والصحة، مجلة الشبكة العراقية، (بغداد، شبكة الاعلام العراقي، السنة الاولى، ع ١٠، الجمعة ٣٠، ٢٠٠٦).

٢٨. المحمود، جمال جاسم، دور الاعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (سوريا، جامعة دمشق، مج ٢٠، ع ٢٤، ٢٠٠٤).

٢٩. الهيتي، هادي نعمان "مناهج البحث العلمي"، محاضرات القيت على طلبة الماجستير كلية الاعلام جامعة بغداد، للعام الدراسي، ٢٠٠٥-٢٠٠٦).

٣٠. هيئة النزاهة العام، دائره التعليم والعلاقات العامة، (التقرير السنوي للفساد في العراق، ٢٠٠٥).

٣١. هيئة النزاهة العامة، دائره التعليم والعلاقات العامة، (التقرير السنوي في الفساد في العراق لعام ٢٠٠٦).

٣٢. الوائلي، ياسر خالد بركات، الفساد الاداري، مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربته العراق في الفساد مجلة النبا، (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، السنة الحادي عشر، ع ٨٠، كانون الثاني ٢٠٠٦).

٣٣. وتوت، علي، توصيف ظاهره الفساد مجلة النبا، (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات لسنة العاشره، ع ٧٩، كانون الثاني ٢٠٠٦).

٣٤. ناصر، ناصر عبيد، تفكيك ظاهره الفساد مجلة النبا، (بغداد، مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث للسنة الحادي عشر ع ٨٠ كانون الثاني ٢٠٠٦).

و - الرسائل والاطاريح

١. الجندي، نبويه على، "الفساد السياسي في الدول النامية، (رساله ماجستير، غير منشوره، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).

٢. الدليمي، باسم فيصل، "الفساد الاداري وبعض اشاكله من وجه نظر عينه من المديرين"، (رساله الماجستير، غير منشوره، جامعة بغداد: كلية الاداره

والاقتصاد، ١٩٩٩).

٣. الربيعي، فاطمه عبد الكاظم، "العلاقات العامة وحقوق الانسان"، (رساله ماجستير، غير منشوره، جامعة بغداد: كلية الاعلام، ٢٠٠٥).

٤. القاضي، عمر طارق وهبي، "سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع اشاره لحاله العراق"، (اطروحه دكتوراه، غير منشوره، جامعة بغداد: كلية الاداره والاقتصاد، ٢٠٠٦).

٥. كاظم، بيداء تركي، "اداره اخطار التزوير والاختلاس في المصارف"، (رساله ماجستير، غير منشوره، الجامعة المستنصرية: كلية الاداره والاقتصاد، ١٩٩٩).

٦. الموسوي، الهام عطا حطوط" دور الرقابه الماليه في الحد من ظاهره الفساد الاداري" (بحث تطبيقي، غير منشور، جامعة بغداد: المعهد العالي للدراسات المحاسبية والقانونيه، ٢٠٠٥).

٧. العبيدي، انتصار داود، "ستراتيجيه العلاقات العامة في اداره الازمات الخدميه"، (اطروحه دكتوراه، غير منشوره، جامعة بغداد: كلية الاعلام، ٢٠٠٦).

٨. علي، احمد عبدالباقي، "دور الرقابه الخارجيه في الحد من الفساد الاداري"، (رساله ماجستير، غير منشوره، جامعة بغداد: كلية الاداره والاقتصاد، ١٩٩٧).

٩. الهيتي، هادي نعمان، "الاتصال الجماهيري في العراق وسائله واتجاهاته السياسيه"، (اطروحه دكتوراه، غير منشوره، جامعة القاهرة: كلية الاعلام، ١٩٧٧-١٩٧٨).

١٠. الدباغ، جمال عبد الرسول غانم، "سمات المديرين واتجاهاتهم نحو الخطر واثرها في الخيار الاستراتيجي للمنظمه"، (اطروحه دكتوراه، غير منشوره، جامعة بغداد: كلية الاداره والاقتصاد- قسم اداره اعمال، ١٩٩٨).

ز. المقابلات

١. مقابله مع القاضي راضي حمزه الراضي رئيس هيئة النزاهة العامة، بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣١.

٢. مقابله مع الاستاذ الدكتور جاسم محمد الذهبي، عميد كلية الاداره والاقتصاد، جامعة بغداد: بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٢.

٣. مقابله مع الاستاذ الدكتور احسان محمد الحسن، استاذ علم الاجتماع في كلية الاداب، جامعة بغداد: بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٨.

٤. مقابله مع مدير عام دائره التعليم والعلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٤.
٥. مقابله مع مدير عام دائره الشؤون القانونية العامة في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٦.
٦. مقابله مع مدير عام دائره التحقيقات العامة في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٤.
٧. مقابله مع مدير عام دائره العلاقات مع المنظمات غير الحكومية في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٥.
٨. مقابله مع مدير عام دائره الوقايه والشفافية في هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٥.
٩. مقابله مع مدير عام دائره الدائره الادارية والمالية في هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٤.
١٠. مقابله مع معاون مدير عام دائره التحقيقات العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣١.
١١. مقابله مع معاون مدير عام دائره العلاقات مع المنظمات غير الحكومية في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨.
١٢. مقابله مع الاستاذ محمد نجم الزبيدي، رئيس تحرير جريدة اصوات الرافدين، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٦.
١٣. مقابله مع مدير قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٦.
١٤. مقابله مع رئيس قسم العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣١.
١٥. مقابله مع رئيسة قسم التعليم في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣١.
١٦. مقابله مع مدير قسم الاعلام والعلاقات العامة في ديوان الرقابة المالية، بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٩.
١٧. مقابله مع مسؤول شعبه الاعلام والنشر في مديرية التعليم والعلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٢.
١٨. مقابله مع مسؤول شعبه البحوث الدراسات في مديرية التعليم والعلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٣.
١٩. مقابله مع مدير مكتب المفتش العام في وزاره الداخلية، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٨.
٢٠. مقابله مع احد منتسبي دائرة التعليم والعلاقات العامة- قسم البحوث، بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨.
٢١. مقابله مع مسؤول الشعبه الفنية في مديرية التعليم والعلاقات العامة في هيئة

- النزاهة العامة بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٦.
٢٢. مقابله مع احد منتسبي دائره العلاقات مع المنظمات غير الحكوميه بتاريخ ١٦/٨/٢٠٠٦.

ح. القوانين

١. الامر، ٥٥، الخاص بتشكيل مفوضيه النزاهة العام، منشورات هيئة النزاهة العامة، مديريةية التعلم والعلاقات العامة، ٢٠٠٥.
٢. الامر ٥٧، الخاص بديوان الرقابة المالية، منشورات هيئة النزاهة العامة، مديريةية التعليم والعلاقات العامة، ٢٠٠٥.
٣. الامر ٧٧، الخاص بالمفتشين العاميين العراقيين، منشورات هيئة النزاهة العامة، مديريةية التعليم والعلاقات العامة، ٢٠٠٥.

ط - الصحف

١. جريده الصباح، العدد ٩٩٥، في ٩ كانون الاول، ٢٠٠٦، ملحق افاق ستراتيجه.
٢. جريده المدى، العدد ٦٤٢، في ١٣ نيسان، ٢٠٠٦، في الحدث الاقتصادي.
٣. جريده الصباح، العدد ٨٧٥، في ٢ تموز، ٢٠٠٦، الصفحه الاولى.
٤. جريده المؤتمر، العدد ٧٦٢، في ١٠ اذار، ٢٠٠٥.
٥. جريده المؤتمر، العدد ١١٠٧، في ٢٣ ايار، ٢٠٠٦.
٦. جريده الزمان، العدد ٢٣٦٥، في ٢ نيسان، ٢٠٠٦.

ي - الانترنت

١. الاتحاد الدولي للصحفيين، قائمه باسماء الصحفيين والموظفين في وسائل الاعلام الذين اغتيلو عام ٢٠٠١، بروكسل، كانون الاول، ٢٠٠١، على الموقع. www.ifj.org/hrights/killist.killoneriew.html
٢. تجارب الدول في الحد من الفساد الاداري، على الموقع. www.ad.gov.eq/Arabic/longcus.aspx
٣. منظمه الشفافيه الدولية " تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٤"، على الموقع. www.trasparency.org
٤. منظمه الشفافيه الدولية " تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٥"، على الموقع. www.trasparency.org
٥. منظمه الشفافيه الدولية، "تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٦"، على الموقع. www.tareekalsahaab.com

٦. تقرير لجنة النزاهة في الجمعيه الوطنيه العراقيه، على الموقع.
www.iragdemocracyinfo.org
٧. ستابنهر ست، ريك، دور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد، (مجموعه البنك الدولي، مركز العراق للمعلومات الديمقراطيه)، على الموقع.
www.kafaga.org
٨. الصباح، عدنان، الاعلام ودور المنظمات غير الحكوميه في تطبيق وحمايه حقوق الانسان، بحث منشور بتاريخ ١١ ديسمبر، ٢٠٠٤، على الموقع
www.iragadd.com.
٩. عبدالله، عارف، الفساد الاداري مكافحته وعلاجه، بحث منشور بتاريخ، ٢ تشرين الثاني، ٢٠٠٦ على الموقع.
www.iragdemocracyinfo.org
١٠. الصغير، جاسم، الفساد الاداري والاثار السلبيه واعاقه بناء الدوله الديمقراطيه، مركز العراق للمعلومات الديمقراطيه، بحث على الموقع.
www.arbatopics.com
١١. القيسي، فلاح ياسر، الفساد الاداري بين الماضي والحاضر، بحث منشور على الموقع.
www.iragihome.com
١٢. منديل، عبد الجبار، استشراف لمستقبل عراقي من دون فساد، الفساد في العراق بين الماضي والحاضر، بحث منشور على الموقع.
www.amanpalestine.org
١٣. اليعقوبي، نزيه، الفساد الاداري وكيفية معالجته، مجلة الصوت الكلداني، ع ١٥٢. ٢٠٠٢، على الموقع.
www.albagh.com
١٤. حسن، علي، دنيف، انعكاسات التضخم في الاقتصاد العراقي، وزاره التخطيط والتعاون الانمائي بحث منشور بتاريخ ١٩، اب، ٢٠٠٦ على الموقع.
www.incroup.net
١٥. التنميه الاداريه والفساد الاداري بحث منشور على الموقع.
www.naif.org

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Situngkir Hokky "The Structural Dynamics of Corruption, Artificial Society Approach".(Banding Reinstitution Department of Camputional Sociology 2002).
2. Ackerman Susan Rose "The Challenge of Poor Governance and Corruption" (Copenhagen, consensus, Challenge, 2004).
3. Clobal Corruption Report 2006. (transparency international, London, Pluto press, 2006) Berlin, November.

4. H. Bell, arther and M-Smith, Datlem: Management communications (New York, Jihn Wilry;Sons,inc,2003).
5. Norman, Ahart. "Strategic public Relation". (Britain,published by MAC Millan press LTD, 1995).
٦. Astener Denny. "Strategic Planning" 4th (The United States of America, The free press adivision of Macmillan publishing, 1997).
7. Fedorcio, D.Heaton,P, "Public relation for the local government language".(New York Prentice Hall, inc,2004).
8. Allen, Virginia Franch & Others. "dictionary of American English". (N.Y, Lonman, inc, 1983).
9. United Nation, "Office on Drugs and Crime". (July-7,2005).
10. Kernagh, Kenneth & O.P.D wirti. "Ethics in the Public Services". (Procel, International Institutes of Administrative Sciences, 1983).
11. E, Szwajkowski. "Organizational Illegality theoretical Integration and Administrative Application" (Academy of management Review, Vol,10,1995).
12. Imf, Corrouption Around the World. (Washington, info working, 1998).